الدكتور حسين نصار

دراسات لغوية

دار الرائد العربي
بيروت ● لبنان
ص.ب. : ٦٥٨٥

دراسات لغوية

الدكتور حسين نصار
عميد كلية الآداب
جامعة القاهرة

دار الرائد العربي
بيروت • لبنان
ص . ب ٦٥٨٥

١٤٠١هـ = ١٩٨١م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة

أقدم إلى القارىء في هذا الكتاب مادة لغوية قضيت حقبة في التفتيش عنها وتمحيصها وعرضها . فإن بعض فصوله كان المراد به أن يكون فصولا في رسالتي للدكتوراه «المعجم العربي : نشأته وتطوره» غير أنني لم أضعه فيها لتغير النظر مني . ودفعتني الرسالة نفسها إلى استئناف البحث في موضوعات جديدة هي التي صارت فصولا في هذا الكتاب . ولذلك نجد كثيرا من هذه الفصول تسير على هدى هذه الرسالة .

ولكن بعض الفصول الأخرى لا تعالج معاجم وإنما ظواهر لغوية خاصة . فهي إذن ليست من الرسالة ولا على هديها ، ولكنني رأيت أنها جديرة بالبحث ، بل إن رحلاتي في الأقطار العربية المتعددة جعلتني أزداد اقتناعا بهذا بل بجدارتها ببحث أو أبحاث أكثر طولا وشمولا .

ويبقى ما كتبته عن كتاب العين . فإنه ليس بحثا لغويا في منهجه ، ولا تتبعا لبعض الظواهر اللغوية فيه . إنما هو بحث في أقدم نسخة وصلت إلينا ، يبغي تقديم صورة دقيقة لها تساعد عند تحقيقها . ذلك الأمر الذي بدأ ثم تضافرت عليه — للأسف — عوامل متعددة فوأدته .

وقد نشرت أكثر هذه الفصول مقالات في مجلات علمية متعددة ، هي

مجلة مجمع اللغة العربية في دمشق . والمجمع العلمي العراقي في بغداد . واللسان العربي في الرباط . واتحاد الجامعات العربية بالقاهرة . وكليتي الآداب . والشريعة بجامعة بغداد .

وعلى الرغم من تعدد هذه المقالات تدور كلها في فلك علمي الدلالة والمعاجم من العلوم اللغوية ، وتعرض مادة ونتائج كانت ولا تزال لها أثرها في تيار التأليف اللغوي ، ولها قيمتها الذاتية .

والله الموفق والمعين

حسين نصار

اللغة العربية والتطور العلمي الحديث

اللغة العربية إحدى اللغات العالمية ، على أي مقياس اتخذه الإنسان . فإن أراد كثرة المتحدثين بها ، فالعربية اللسان القومي لما يزيد عن مئة مليون عربي ، وهي اللسان المقدس لأضعاف ذلك العدد من المسلمين ، يتخذون منه أداة لصلواتهم ، وشعائرهم ، والتوسع في علوم دينهم .

وإن قاسها على التاريخ ، وجدها قد رسخت قرابة ستة عشر قرناً نعرفها ، وقرونا أخرى لا نعرفها . ووجدها أصدرت أدبا قيما ، متعدد الأجناس الفنية ، فسيح الأرجاء . وتصدر اليوم أدبا رائدا بين آداب العالم الثالث ، يبحث له عن مكان هو جدير به بين آداب العالم المتقدم . ووجدها أصدرت ثقافة عالمية ، نسلت عن الثقافات الإغريقية والفارسية والهندية ، وأجرت على ما أخذت منها ما فرضته طبيعتها من نقد ونقض وتحوير وتوليد ، وأضافت إليه التتمة التي سارت به في طريق الكمال . والإبداع الذي أسبغ على كل ما وجد فيها الأصالة الجليلة ، فتيسر لها أن تسهم في إنتاج الثقافة العالمية الحديثة .

وإن بحث عن ثرائها اللغوي ، تبين أنها تقتني ثروة طائلة من الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية ، وتضم نظاما متكاملا لا يختل في الاشتقاق ،

ونظاما متطورا في النحت . بحيث تضارع غيرها من اللغات الكبيرة .

وعلى الرغم من ذلك تنفرد العربية عن أخواتها من اللغات العالمية الحديثة في مجال التعليم . فقد أخضع المستعمرون الأوروبيون أنظمة التعليم المدني في الأقطار العربية التي احتلوها أو سيطروا عليها لسلطتهم المباشرة . وفرضوا لغتهم أداة لتعليم التلميذ العربي ، وقد أرادوا بذلك القضاء على الثقافة العربية ، للتفرقة بين الأقطار العربية ، الأمر الذي ييسر احتلال القطر منها بعد القطر ، ويمكن المستعمر من توطيد دعائم نفوذه فيه . ولم تستطع البلاد العربية التخلص من هذه الخطة الغاشمة إلا بعد أن فطنت إلى سوء مغبتها ، وكافحت من أجل مواجهتها ودحضها .

وناضل المخلصون ليصلوا بالنظام التعليمي إلى ثمرته الطبيعية ، فأنشأوا التعليم الجامعي ، لتخريج المثقفين ، الذين يستطيعون الاطلاع على الثقافة العالمية ، وتخير الصالح منها لمجتمعاتهم ، وأخيرا المشاركة في ركب الحضارة . ولكن هؤلاء المخلصين فوجئوا بخلو البلاد العربية من القادرين على إدارة هذه الجامعات ، وإلقاء المحاضرات فيها ! واضطروا إلى أمرين : استدعاء العلماء الأجانب الذين لا يعرفون اللغة العربية أو لا يستطيعون التدريس بها ، وإيفاد الطلبة العرب إلى البلاد الأوروبية لتلقي العلم فيها باللغات الأجنبية . وكلا الأمرين أدى إلى أن تبتعد اللغة العربية عن الجامعة ، وتحل لغة أجنبية محلها . وقد كانت هذه اللغة في مصر والعراق والسودان الانكليزية ، وفي سورية ولبنان وتونس والجزائر والمغرب الفرنسية .

ولم تتحلل الأقطار العربية من قيد اللغة الأجنبية إلا بعد أن كثر أبناؤها الحاصلون على التعليم العالي ، القادرون على التعليم بالعربية . فعربت بعض الأقطار التعليم الجامعي كله ، مثل سورية والمملكة العربية السعودية . وعربت بعضها أنواعا منه ، وأبقت اللغة الأجنبية في أنواع .

فاتفقت الجامعات العربية على صلاحية اللغة العربية للعلوم الإنسانية ، وتفوقها فيها ، غير جامعة الخرطوم التي لا زالت تسعى إلى تعريب العلوم الاجتماعية . وتوقف بعض الجامعات في أنواع من العلوم ، وخاصة الجامعات المصرية . فأعلنت أن العربية تصلح لبعض أقسام الصيدلة وللمواد الطبية ذات التطبيق العلمي العام كالطب الشرعي والصحة العامة . وصرحت أن العربية لا تصلح الآن للعلوم الحديثة من طب وهندسة ورياضيات وطبيعة وكيمياء ونبات وحيوان وغيرها ، لقيام عدد من العوائق يحول دون استخدامها فيها ، وحافظت على تدريس هذه المواد بالانكليزية أو الفرنسية .

ونستطيع أن نصنف هذه العوائق فيما يلي :

١ – العوائق النابعة من اللغة العربية :

فهذه اللغة لها طبيعتها الخاصة في صرفها ونحوها ، ولها قواعدها الكثيرة التي وضعها النحويون القدماء ، وجمد من جاء بعدهم عليها . فعسرت على دارسيها من التلاميذ والطلبة . فنجد العربي يدرس القواعد اللغوية في جميع مراحل دراسته ، ولكنه ينتهي من هذه المراحل ، وهو لا يحسن التحدث أو الكتابة بالعربية السليمة . فمدرّس اللغة العربية يصب اهتمامه كله على حفظ الطالب للقواعد ، لا على قدرة الطالب على التعبير الشفوي أو المدوّن ، وهذه القدرة هي الهدف الحق من التعليم . ويجب أن تغير طرائق التعليم لتصل بالطالب في يسر إلى هذا الهدف ، مثل بقية دارسي اللغات المختلفة . فيتخفف تعليم العربية من القواعد غير المستعملة ، والظواهر الشكلية ، والعلل الزائفة التي أتى بها المنطق الصوري . وتصطنع المناهج الحديثة في تدريس اللغات .

ولا تنفرد العربية بما تتهم به من عسر ، بل تشاركها فيه كثير من اللغات الأوروبية بل ربما زادت عنها ، مثل الألمانية والروسية . ولم يمنع ذلك من استخدام هذه اللغات في العلوم . بل لقد بعثنا نحن من أبنائنا في السنوات

الأخيرة جماعات كبيرة للدراسة العلمية في الاتحاد السوفياتي وألمانيا الشرقية خاصة .فاضطروا أن يتعلموا الروسية والألمانية ويتقنوهما ويتخذوهما لغتين لتخصصهم . ويبدو أن توفيقهم في هذه اللغات كان أكبر من توفيقهم في العربية ، مما يوجب على محبي هذه اللغة وعلمائها أن يبحثوا عن أسباب نقص وسائل تعليم العربية ويتجنبوها ، وعن أسباب الكمال في وسائل تعليم تلك اللغات ويوفروها للغتهم .

كذلك جمد الخط العربي عند أنماط معينة تراعى في كتابة الكلمات العربية بغض النظر عن نطقها ، مثل هذا والذي واللذان وأولئك وداود وغيرها . ثم يذهب الخط إلى النقيض عن ذلك فيشتمل على عدد من الكلمات غير ثابتة الرسم مثل الكلمات المهموزة .

ولا تنفرد العربية بهذه المشكلة بل ربما بزتها الانكليزية فيها. وعلى الرغم من ذلك ، فالإصلاح يسير ، ولا بد أن يقوم على تسجيل الكلمة حسب نطقها ، وإعطاء كل حرف رسما واحدا لا يحيد عنه .

والعربية قيل إنها فقيرة في المعاجم : المعاجم العامة التي تذهب بالباحث إلى ما يريد رأسا ، وتقدم له التفسير الواضح للكلمة التي يبحث عنها ، بل إن كثيرا من المفردات العربية ليس له تفسير محدد ؛ والمعاجم العلمية التي تفسر المصطلحات ، وتعطي آخر كشوف العلوم ، وأحدث تطوراتها .

وإذا صح أي اتهام للعربية فلا يصح اتهامها بالفقر في المعاجم اللغوية . فهي تشتمل على معاجم كثيرة ، متنوعة المناهج والأساليب ، ربما لا تحتوي لغة أخرى على ما يماثلها .

فإذا كان المراد التفسير الدقيق الحديث للكلمات فإن ذلك لا يتأتى إلا باستخدام المفكرين لهذه الكلمات ، ومنحهم المعاني المحددة لها . فإن لم يفعلوا ،

بقيت هذه الكلمات محتفظة بالرواسب القديمة ، هلامية المعنى ، ولم يستطع أصحاب المعاجم إلا أن يأتوا بها في تفسيراتها المأثورة في المعاجم القديمة . فمستوى اللغة وتطورها مرتبطان أوثق الارتباط بمستوى الأمة الثقافي وتطورها .

وإذا كان المراد الاعتداد بجميع حروف الكلمة في الترتيب ، وعدم التمييز بين ما يسمى بالزائد والأصلي منها ، فذلك أمر يسير ، أخذت به المعاجم الاصطلاحية والكشافات وما شابهها . أما المعاجم اللغوية فقد اختلفت ، ولم يسر أكثرها على هذا الأسلوب ، لأنه يفرق المادة اللغوية الواحدة ذات المعنى الأصلي الواحد في مواضع متفرقة ، مما لا يتلاءم مع لغة اشتقاقية كالعربية . وعلى الرغم من ذلك تحتاج المعاجم الحديثة إلى تخطيط جديد : يحدد في وضوح الغرض من وضعها ، والمفردات التي يقتضيها ذلك الغرض ، والمناهج التي تيسر أخذ كل ما يريد القارىء أخذه في أقصر وقت ممكن .

وإذا كان المراد معاجم المصطلحات فذلك أمر له موضعه الذي يناقش فيه مفصلا قريبا .

إلى جانب ذلك ، يرمي الممتنعون عن استخدام العربية من العلماء هذه اللغة بالقصور والتخلف نتيجة ما عانته في عصور الجهل العثماني الطويلة . ولم تستطع العربية التخلص من هذا القصور بمحاولة المشاركة في العلوم ، لأن تلك العلوم قطعت شوطا بعيدا في الترقي ، وهو شوط متزايد الاتساع .

وتجلى أثر ذلك في فقر العربية في المصطلحات العلمية الدقيقة والمتزايدة في كل لحظة ، وفي فقرها في الثروة العلمية الحديثة مؤلفة ومترجمة .

وإذا كان علينا أن نتغلب على هذه العوائق، احتجنا إلى ما لا قدرة لنا به من المال ، والطويل العريض من الوقت الذي يجب أن ننجز فيه ما نريد في أسرع ما نستطيع ، وإلا ضاع ما أنفقنا هباء .

ولذلك يخشى هذا الفريق أن يعزل التدريس بالعربية أبناءها عن الاتصال بالعلوم المتقدمة ، السريعة التطور ، ويعود بهم إلى مراحل التخلف .

وكل ذلك حق . لكن أنصار اللغة العربية يعلنون أن هذه القضية ليست من شأن مصر وحدها ولا أية دولة عربية منفردة ، بل يجب أن تتضافر جهود الأمة العربية كلها من أجل التغلب عليها . فإذا ما تم ذلك تقاسمت الأقطار العربيةالأعباء العلمية والمالية فلم يبهظ شيء منها كاهل واحدة منها ، واستطاعت أن تصنف الجهود ، وتوزعها على القادرين . فتخفف الحمل ، وتختصر الوقت ، وتوسع مجال العمل . فيتحقق لها كل ما تريد ، بتحقيق اللغة العلمية العربية . ولعل ذلك قريب التحقق الآن ، بعد إنشاء جامعة الدول العربية للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

٢ — العوائق النابعة من القائمين بالتدريس :

فقد مرنوا على استخدام اللغة الأجنبية دارسين ومدرسين . فصارت لسانهم وقلمهم ، وبعدت الشقة بينهم وبين العربية ، فغمضت أمامهم صورتها وتشوهت ، وخاصة إذا أضفنا ما قام بينهم وبينها من حجب بسبب دراساتهم الابتدائية والإعدادية والثانوية ، وما يسمعونه من زملائهم عنها ، وما بثه المغرضون فينا عن صعوباتها ومشاكلها . ولذلك يخشى كثير منهم أن يقدم على استخدامها ، فيحتاج إلى أن يبذل جهدا مضاعفا هو غني عنه حين يستخدم اللغة الأجنبية .

وتلك قضية غير صحيحة ، لأنها تقوم على تصور خاطىء . فمن عانى هذه التجربة أعلن أن صعوبتها في الأسابيع الأولى ، وسرعان ما تخلي مكانها للنتائج الحسنة التي تبلغها ، فتبعث الرضا في نفوس القائمين بها .

* * *

وأود أن أضع الخلاف بين القائمين بتدريس المواد العلمية جانبا ، وأن بتعد بعض البعد عن المختلفين ، الذين قد تغلب عليهم أهواء معينة أو تصورات زائفة أو قاصرة أو مبالغة ، فتفرض عليهم مواقف تجافي الواقع الملموس ، أو الواقع الذي نتطلع إليه ونسعى من أجل تحقيقه . أبتعد لأضع القضية في العراء ، بعيدة عن التطبيق والممارسة . ولن أعتمد فيما أدون على أوهام أو أماني . ولن أتتبع أقوال من لا يدرك القضية أو يعي أصولها . لن أفعل ذلك ، لأنني أرتكز فيما أكتب على المؤتمر العام الذي عقده اتحاد الجامعات العربية في فبراير – شباط من سنة ١٩٧٣ ، والاستفتاء الذي اضطلع به المكتب الدائم لتنسيق التعريب في العالم العربي بالمغرب سنة ١٩٦٦ ، وأكثر الذين استطلعت آراؤهم من رجال الجامعات وخريجيها .

تتفق جميع الآراء على أن اللغة العربية هي الأداة الطبيعية للتعليم الجامعي . على اختلاف علومه ، وأنه إذا كان قد عدل عنها في بعض العلوم فإنما ذلك لأجل محتوم ، ولأنها تفقد بعض الصفات التي يطالب بها أصحاب هذه العلوم . وعلى الرغم من ذلك ، يقولون في جلاء : إن العربية لا بد أن تصير الأداة المحتومة .

ولا تتفق الأقوال على هذا الرأي اعتباطا ، بل تتفق عليه لأن الاعتبارات كلها تلتقي عنده ، سواء الاعتبارات القومية أو الاجتماعية أو العلمية .

الاعتبارات القومية :

اللغة أهم مظهر من مظاهر استقلال الشخصية القومية لآية مجموعة من البشر . والعربية هي المقوم الرئيسي للوجود العربي ، وأقوى الروابط التي تجمع بين الأقطار العربية ، والدعامة الوطيدة التي يعتمد عليها العرب في الوحدة التي يسعون إليها .

فالإصرار على العربية إذن إصرار على إثبات الوجود العربي ، وعلى تيسير

الوحدة أو التضامن العربي . فإن لم تقم الوحدة السياسية بين الأقطار العربية في وقت قريب ، فإن الوحدة اللغوية والثقافية هي المسعى الضروري ، الذي يجب أن يكون قريبا . ولن تتم هذه الوحدة إلا بالمحافظة على اللغة العربية ، واستخدامها في كل مجال ، لأن ذلك يؤدي إلى وحدة الشعور والفكر والاتجاه بين العرب ، وتلك خطوة لازمة لمن سعى نحو الوحدة السياسية .

والتعليم باللغة القومية أمر طبيعي ، تحرص عليه جميع الأمم . مهما اتسع أو ضاق نطاق المتحدثين بلغتها القومية . لا يخرج على هذا الإجماع إلا أصحاب اللغات البدائية الفقيرة في المفردات والمجردات من أمثال الإفريقيين والغجر والاسكيمو . أو أصحاب اللغات المحلية التي بلغت من التشتت والتعدد ما جعلها متدابرة لا يربط بينها رابط . مما اضطر أهلها إلى استخدام لغة أجنبية عنهم كالهنود .

واستخدام لغة بديلة عن اللغة القومية ضارّ بها . وبالمجتمع الذي يفعل ذلك . فمثل هذا الصنيع يعزل اللغة القومية عن مصادر الحياة والنماء ، وقد يقتلها. ومثل هذا الصنيع يخلق في المجتمع الواحد جماعات ذوات، ثقافات مختلفة ، فينضم أصحاب كل ثقافة بعضهم إلى بعض ، وقد يخاصمون غيرهم . كما كنا نرى في مجتمعنا العربي بين أصحاب الثقافة الفرنسية وأصحاب الثقافة الانكليزية . وأمثال هذا التفرق والتخاصم ضارة بالمجتمع حين يساء تأويلها واستعمالها .

الاعتبارات الاجتماعية :

الجامعات مؤسسات علمية تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي ، والبحث العلمي ، الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمة المجتمع ، والارتقاء به حضاريا ، متوخية في ذلك المساهمة في رقي الفكر ، وتقدم العلوم وتنمية القيم الإنسانية ، وتزويد البلاد بالمتخصصين . . . وإعداد الإنسان

المزود بأصول المعرفة ، وطرائق البحث المتقدمة ، والقيم الرفيعة ، ليساهم في بناء وتدعيم المجتمع . . . وصنع مستقبل الوطن ، وخدمـــة الإنسانية . (قانون تنظيم الجامعات المصرية ـ الصادر في سنة ١٩٧٢) .

ولن تستطيع الجامعة خدمة المجتمع العربي إلا بالارتباط به ، وتعرُّف حاجاته ، ودراسة أسبابها ، ومواجهتها . أما الفصل بين الجامعيين ومجتمعهم فيؤدي إلى عواقب وخيمة ، يؤدي إلى التمزق النفسي المدمر لحيرة الجامعيين إزاء الاختلاف بين القيم التي يتلقونها في جامعاتهم والقيم التي يجدونها في مجتمعهم . فإن نجوا من هذا التمزق وقعوا في شبكة السخط على هذا المجتمع المتخلف ، دون أن يدفعهم ذاك السخط إلى محاولة الارتقاء به . فإن برئوا من التمزق والسخط خشينا أن يقعوا في وهم يوسوس لهم أنهم فئة ممتازة لا تماثل بقية أبناء مجتمعهم ، فيترفعون عنهم ، ويمزقون ما بينهم وبينهم من وشائج ، تبقي على المجتمع كله ، وترقى به .

والمجتمعات العربية الحديثة تسعى إلى تحقيق الديمقراطية السليمة لأبنائها ، تلك الديمقراطية التي تقوم على إتاحة الفرص المتساوية أمام الجميع ، وعدم حرمان أحد من حقوقه الدستورية بسبب المولد أو الدين أو الثروة أو ما إليها . وفي استخدام لغة غير اللغة القومية في تعليم جامعي شبهه قصره على القادرين على تلك اللغة ، وهم قلة أتاح لهم غناهم أن يتلقوا تعليما ابتدائيا وإعداديا وثانويا خاصا ، على حين لم يتح ذلك للجمهور الأعظم من أبناء الشعب .

أضف إلى ذلك أن استخدام العربية لغة للعلوم الحديثة يتيح للهواة والطامحين من غير رجال تلك العلوم أن يطلعوا عليها . فيتسع نطاق الثقافة العلمية في المجتمع العربي ، ويرسخ الميل إليها ، وتعرف قيمها وقدراتها . فيقدم المجتمع لهذه العلوم رعايته وتشجيعه في طواعية وسخاء ، نظرا لارتفاع المستوى الثقافي للأمة كلها . ولا يسعى إلى هذا الهدف الدول النامية وحدها ، بل الدول المتقدمة

أيضا مما جعل كبار العلماء يصدرون الكتب المبسطة التي تتناول أرقى العلوم ، وأدق المسائل ، وأعوص القضايا . ولا يلجأون في تلك الكتب إلى تبسيط المادة العلمية بل إلى تبسيط اللغة التي يعرضون بها تلك المادة . وأدى بهم إلى الوصول إلى ما أسموه اللغة الأساسية ، التي تقتصر على مفردات قليلة ، وتتخفف من المصطلحات .

ويسر هذا الاستخدام لخريجي الجامعات العربية أن يقوموا بوظيفتهم الحقة التي يتطلع إليها مجتمعهم النامي . يسر لهم أن يكونوا رواد حضارة متقدمة ، يقدمون لأبناء أمتهم المعرفة الراقية ، ويبنون لهم القيم الرفيعة ، ويمثلون النماذج التي تستحق الاقتداء بها .

ويحثنا على هذا الاستخدام حاجة أخرى ملحة وسريعة لا بد أن نلبيها ، فالمجتمع العربي يواجه في العصر الحديث تحديا تكنولوجيا خطيرا ، لا بد أن يكون كفؤا له . فوسائل البقاء والنماء والترقي كلها قد خضعت لتغيير كبير لا نغلو إذا سميناه انقلابا ، إذ نبذت أدواتها القديمة واتخذت أدوات جديدة غاية في الدقة والتعقيد . وصار العامل العادي عاجزا أمامها ، منهما بلغت مهارته . ولذلك صرنا في حاجة إلى طبقة وسيطة تتلقى قدرا ما من العلوم المتقدمة ، يجعلها قادرة على العمل بهذه الأدوات الحديثة ، وعلى صيانتها وإصلاحها ، طبقة وسيطة بين العامل (القديم) والمهندس أو التكنولوجي الجامعي ذي التعليم العالي . ولن تستطيع المجتمعات العربية إفراز هذه الطبقة إلا بتيسير العلوم الحديثة أمام أبنائها ، والسبيل القويم والسهل إلى ذلك هو استخدام العربية في تعليم هذه العلوم . وإلا كيف يتم التفاهم بين هذه الطبقة ومن تتعامل معهم من المهندسين ، ومن أصحاب الأعمال ؟

الاعتبارات العلمية :

التعليم عملية متصلة مترابطة الحلقات ، لا ينفصل فيها التعليم الجامعي

عن التعليم السابق عليه (العام) ولا عن التعليم التالي له (الدراسات العليا) . ويقتضي هذا الاتصال وجود إطار عام للمناهج التعليمية بحيث تكمل مناهج كل مرحلة مناهج المرحلة التي تسبقها ، وتعمل على الوصول بالطلبة إلى المستوى الذي تتطلبه الدراسة في المرحلة التالية .

وإذا كان الأمر كذلك ، فإنه من العسير أن نغض النظر في التعليم الجامعي عن التعليم العام . فقد رأينا المستعمر الأجنبي يفرض لغته على الطلاب العرب في تعليمهم العام . فلما نال العرب استقلالهم نظروا إلى هذه اللغات نظرتهم إلى بقية مظاهر الاستعمار وآثاره ، وتخففوا منها ما استطاعوا في التعليم الحكومي . وألغوا كثيرا من المدارس الأجنبية أو عربوها أو أخضعوها للنظام التعليمي الحكومي أو أشرفوا عليها حتى لا تتجاوز حدا وضعوه أمامها . وخاصة أن أكثر طلاب هذه المدارس كانوا من أبناء الصفوة التي منحها مولدها أو مركزها المالي امتيازات لم يتمتع بها أبناء بقية الشعب ، مما لا تبيحه الديمقراطية الحديثة . وكانت نتيجة ذلك كله ، ضعف تعليم اللغات الأجنبية في التعليم العام .

فإذا فرضنا على هذا الطالب أن يتلقى علومه بتلك اللغة ، فرضنا عليه أن يواجه مشقتين : مشقة تحصيل المادة العلمية ووعيها ، ومشقة فهم اللغة التي تلقى بها هذه المادة . أما إذا فرضنا عليه الدراسة باللغة العربية ، فإننا نعفيه من إحدى المشقتين ونوفر له جهدا يمكن أن يستخدمه في التحصيل العلمي وحده.

وقد قام الدكتور عبد الملك عبد الرحمن أبو عوف بتجربة تستحق التسجيل في هذا الصدد . فقد اضطر عندما انتدب إلى جامعة دمشق أن يدرّس الكيمياء العضوية باللغة العربية . فاستطاع أن يفعل ذلك بعد أسابيع . ثم قارن بين عمله في القاهرة وفي دمشق في قوله : « وما أحب أن أركز عليه . . . هو حسن النتائج التي أحرزها الطلاب بالنسبة لنتائج طلاب كلية الصيدلة بالقاهرة ،

وضخامة التحصيل ، وحسن الاستيعاب الذي توصلوا إليه ، لأن الطالب هناك كان يفهم دقائق الموضوع مما كان يتيح له فرصة استيعاب قدر أكبر من معلومات المادة المعطاة . فتفهم الطالب للغة المحاضرة والشرح كان يعفيه من بذل مجهود مضاعف ينصرف نصفه لفهم اللغة والتعرف على المفردات الصعبة في اللغة الأجنبية التي يدرس بها . وذلك مهما تحرز المحاضر وتبسط . وينصرف النصف الآخر من الجهد لاستيعاب المادة نفسها . فضلا عما يعتور ذهن الطالب أحيانا من غموض في المعنى أو نقص فيه ، يختل معه بناء المعلومات أو تنقل إليه بغير الصورة المقصودة من المحاضر ، والمتفقة مع حقائق العلم الذي يدرسه الطالب » . (الجامعات العربية والمجتمع العربي المعاصر ٤٠٦) .

ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يتعداه إلى قطع الصلة بين الأستاذ والطالب . فإن كثيرا من الطلبة يخشون ألا يستطيعوا التعبير عما يريدون أمام أساتذتهم وزملائهم ، فيمتنعون عن السؤال والمناقشة . ولو كانت العربية أداة التعليم ما وقع هذا .

ويزيد هذا الأمر سوءا الأعداد الغفيرة التي تمتلىء بها الجامعات العربية ، وتجعل التفاهم بلغة أجنبية قريبا من المحال . فقد حطمت كل العراقيل التي كانت تحول بين جماهير الطلاب والتعليم الجامعي . ولما كانت الإمكانيات المالية والعلمية للأقطار العربية لا تيسر لها الإكثار من الجامعات لتواجه هذه الأعداد المتزايدة المقبلة على التعليم الجامعي ، اضطرت إلى تكديس الطلاب في الأقسام ، بحيث يتعذر التفاهم بغير اللغة القومية .

ويؤدي استخدام اللغة الأجنبية في التعليم الجامعي إلى فصل هذا التعليم عن التعليم السابق عليه فصلا سيىء النتائج . فالطالب يدرس علومه كلها في تعليمه العام باللغة العربية . فإذا ما انتقل إلى الجامعة كان عليه أن يعيد دراسة بعض هذا الذي درسه بلغة جديدة ، مما يزيد أعباءه ويفقده ميزة الانتفاع بمعلوماته السابقة أو يعوقه عن الانتفاع بها .

وإذا تركنا الصلة بين التعليمين العام والجامعي ، ونظرنا إلى لغة التعليم الجامعي في ذاتها ، غاضين النظر عن كل شيء خارج عنها ، وجدنا أنفسنا أمام ظاهرة تستحق الإمعان من الجانب العلمي والسياسي معا .

فالعلم ذاته لا ينحصر في لغة معينة الآن ، بل له لغات متعددة . ولغة التعليم الجامعي العربي لم تقتصر على لغة واحدة ، بل اتخذت بعض الأقطار الانكليزية لغة لها على حين اتخذت بعضها الأخرى الفرنسية. وفي بعض السنوات الأخيرة قررت الألمانية في بعض المعاهد التكنولوجية .

وأدى هذا إلى نتائج لها خطرها . لم تستطع الأقطار التي اتخذت اللغة الانكليزية لغة علمية الاستفادة من العلوم المزدهرة في غيرها من اللغات ، ولا إرسال البعوث العلمية إلى غير البلاد المتحدثة بها ، مما جعلها تابعة أو كالتابعة لانكلترا وأمريكا . وكذا الحال مع بقية اللغات .

ولم تستطع الأقطار العربية أن تتابع البحث العلمي العربي . لأنه يصدر في إحداها بلغة لا تحسنها الأخرى . ففقدت البلاد العربية بذلك أحد جوانب الوحدة الثقافية المبتغاة . والتيسيرات العلمية والمالية التي يتيحها التعاون العلمي بينها .

واللغة العربية هي الوسيلة الوحيدة التي تجنب العلم العربي كل هذه المخاطر وتكسب له كل التسهيلات . اللغة العربية هي التي تملأ الفجوة الفاصلة بين التفكير والتعبير عند من يحيون بالعربية ويتعلمون بغيرها ، تلك الفجوة التي تبعث على الخلل والتأخر والتعطل وإضاعة الجهد . فإذا ما ردمت العربية الفجوات . مهدت الطرق إلى التفاهم السريع المتعمق المتسع ، الذي يرتفع بالمستوى العلمي . وييسر الاستيعاب ، فالإبداع أمام العلماء العرب الذين خلصوا من القيود اللغوية . فانطلقوا في الأجواء العلمية .

فذلك هو الذي دعا اليونسكو إلى التوصية بجعل اللغة القومية لغة التعليم

في مراحله كلها ، ودعا الاتحاد السوفياتي إلى أن يرضى أن تكون اللغات المحلية لغة التعليم العالي عند كل قومية من القوميات التي يضمها ، على الرغم من التعارض بين هذا الصنيع وبعض ما يدعو إليه من مبادىء .

وذلك أيضا الذي دعا واضعي قوانين الجامعات العربية على النص على العربية لغة للتعليم فيها ، وإن كان هذا النص مؤجل التطبيق في بعض الكليات استثناء .

ومهما يكن من شيء يجب التأكيد أن كل من تناول هذه القضية ، سواء اعتدل أو تطرف ، طالب بالتدريس باللغة العربية أو بتأجيله ، كل هؤلاء صرحوا في جلاء أن استخدام اللغة العربية لا يعني بالضرورة إهمال اللغة الأجنبية بل يقتضي النقيض، يقتضي العناية بها في التعليم العام والجامعي. فلا ابد لنا من الانفتاح على العالم إلى أقصى درجات الانفتاح. ولن يكون هذا ممكنا أو تاما دون أن نتقن واحدة على الأقل من لغات العالم الرئيسية ، تتيح لنا استمرار الاتصال بالتطور العلمي العالمي ، ومتابعة الاطلاع على المنجزات العلمية ، والتمكن من إتمام الدراسة العليا ، ونشر البحوث العلمية في المجلات العالمية . وربما أمكنت الإفادة من المتبع في بعض كليات الآداب في هذا الصدد . فقد قررت هذه الكليات تدريس بعض الموضوعات أو الكتب أو الفصول أو النصوص باللغة الأجنبية ، إيمانا منها بحتمية اتصال الطالب بهذه اللغات والإفادة منها . وفي هذه الحالة لا يدرس الطلاب علما كاملا باللغة الأجنبية ، فتنقطع الصلات بينه وبين اللغة القومية . ويحسن أن تغير هذه الموضوعات المدروسة باللغة الأجنبية بين فترة وأخرى ، ويستبدل بها غيرها .

ولعل أجمل ختام لهذه الدعوة ما قاله الأستاذ الدكتور زكي نجيب محمود، في مقاله الذي تناول فيه مشكلة الجمع بين الأصالة والمعاصرة لدى البلاد النامية . قال : « فإذا صببنا المضمون العلمي بمميزاته في وعاءين من عندنا كانت لنا

النتيجة التي نريد . أما الوعاء الأول فهو اللغة . فانقل إلى اللغة العربية نتاج الفكر العصري كما هو يصبح هذا النتاج عربي القسمات والملامح . وأما الوعاء الثاني فهو قواعد السلوك من تشريع وعرف . . . » (الأهرام ٨/١٢/ ١٩٧٢) .

* * *

دعت الدواعي كلها إذن إلى إيجاد لغة علمية عربية ، تتخذ أداة للتعليم والتأليف في العلوم الحديثة . أحس بذلك كل عربي غيور على عربيته وعروبته . واضطلعت هيئات علمية متعددة بجهود قيمة تلبية لهذا الإحساس .

وليس هذا موضع تناول هذه الجهود ولا تتبعها ، فإن محاولة ذلك تحيد بنا عن طريقنا في هذا المقال ، وتتشعب في مسالك عدة ، أعتقد أن كثيرا منها يستحق مقالا منفردا . ولكنني لا أملك أن أغفلها كل الإغفال . ولذلك أعمد إلى الإشارة السريعة للتذكير .

من أجمل ما عثرت عليه المجلس الأعلى للعلوم ، الذي أنشىء بعد الوحدة بين مصر وسورية في الجمهورية العربية المتحدة . فقد وضع ذلك المجلس خطة رائعة لتعريب كتب العلوم الأساسية ، التي جعل منها مجموعتين ، شملت أولاهما ١٥ كتابا (١٤ كتابا منها مترجما وكتابا واحـدا مؤلفا) وثانيتهما تقرب من ذلك واختار المجلس عددا من الكتب التي حازت شهرة عالمية ، وكان لمؤلفيها مكانة بين العلماء . فترجمها جماعة من المختصين ترجمة قيمة ، وطبعوها طباعة جميلة . والتزموا فيها أسسا ، بعضها مرضي مثل الكشافات العربية والانكليزية التي ألحقوها بكتبهم لتوضح ما استخدموه من مصطلحات ، والاعتداد بالمصطلحات المتداولة وإبقاء الأسماء اللاتينية للمعادن والحيوانات والنباتات وما إليها وكتابتها بالحروف العربية ووضع

المقابل العربي معها ، وبعضها يحتاج إلى إعادة نظر وتمحيص مثل الاحتفاظ بالرموز والمعادلات الأجنبية .

والمؤسف أن هذا المشروع وئد مع موت الوحدة ، فلم يصدر منه بعدها غير كتب قلائل ثم فقد . وكان الأمل أن يتطور ويترقى إلى أن يصل إلى الشكل المرضي .

ومن الأعمال الطيبة التي يجب الاهتمام بها الدوريات العلمية التي تصدرها الهيئات العلمية في مختلف أنحاء العالم العربي كل في اختصاصه . فقد أسهمت هذه الدوريات في بسط مجال العلم ، وتعريف منجزاته ، وتعريب كثير من كشوفه . وترجمة كثير من اصطلاحاته . فكانت ولا تزال لها يد بيضاء في سبيل ابتكار اللغة العربية العلمية .

ومن أهم الأعمال الجهود الدؤوبة الهائلة المثمرة التي بذلها مجمع اللغة العربية بمصر والمكتب الدائم لتنسيق التعريب بالرباط خاصة في ترجمة مصطلحات العلوم المختلفة، تلك الجهود التي نالت نجاحا كبيرا في الاختصاصات المختلفة ، ووصلت إلى نتائج رائعة ، ووضعت طرائق سليمة للعمل في حقل المصطلحات .

ولكن هذه الجهود من التفرق والتباعد والجزئية بحيث تضيف إلى المشكلة الأصلية مشاكل فرعية أخرى . ولو سارت الأقطار العربية في الطريق الذي سارت فيه إلى اليوم ما اقتربت من غايتها أكثر مما هي عليه الآن أو لاحتاجت إلى وقت طويل لتصل إلى ما تبتغيه .

فلن توجد اللغة العلمية العربية إلا على أسس من التخطيط ، والتخصيص . والتوزيع ، والتنسيق ، والتوحيد .

لن توجد هذه اللغة إلا بمشاركة كل جماعة علمية ، من الجامعات

والمجامع العلمية واللغوية ومراكز البحوث واللجان والمؤتمرات والندوات والجماعات العلمية .

يجب أن يفرد كل عبء على حدة ، ويوزع على المختصين القادرين على تحمله ، في العالم العربي كله . ثم يجتمع هؤلاء المختصون المتفرقون لينسقو ما وصلوا إليه إن لم يصلوا به إلى الوحدة التامة . ويمكن أن يتم هذا تحت إشراف الاتحاد العلمي العربي .

وأتصور الاتحاد العلمي العربي يسعى إلى إنجاز ما يلي :

١ ـ وضع المصطلح العلمي العربي ورموز العناصر الكيميائية والوحدات المستعملة في العلوم الرياضية والطبيعية :

فإن عدم وجود المصطلح العلمي العربي أكبر عائق يعتمد الممتنعون عن استخدام اللغة العربية عليه . وهذا الاعتماد فاسد أصلا ، لأنه يخلط بين المصطلح الذي هو وعاء واللغة التي هي أداة تفاهم . ولو تحدث المتحدث بالعربية ثم حشاها بالمصطلحات الأجنبية كلها لما أخرجه ذلك عن التحدث بالعربية .

وقد بذلت جهات متعددة وأفراد كثيرون جهودا جبارة لوضع مصطلحات عربية تقابل المصطلحات الأجنبية . وقد أخفقت بعض هذه الجهود ، وأفلح بعضها ، غير أن المصطلحات التي وضعت اختلفت من قطر عربي إلى آخر ، بل اختلفت في القطر الواحد أحيانا . فلم تبق مشكلة المصطلح عند إيجاده بل أضيفت إليها مشكلة التوحيد بين المصطلحات المتنافرة أيضا .

ونستطيع أن نقول إن وضع المصطلح يجب أن يمر بالمراحل التالية ، إن لم تفلح المرحلة الأولى جربت الثانية :

ـ التفتيش على المقابل العربي الفصيح في المعاجم اللغوية .

- التفتيش على المقابل العربي الفصيح في التراث العربي ، ولو أهملته المعاجم .
- الالتجاء إلى المشتقات القياسية أو تضمين اللفظ القديم معنى جديداً أو النحت من كلمتين أو أكثر .
- التفتيش عن الألفاظ المولدة فيالتراث العربي الصادر بعد عصور السلامة اللغوية .
- قبول الألفاظ العامية التي لا يوجد لها مقابل فصيح كما نرى عند أهل الصنائع .
- قبول بعض المصطلحات العلمية الأجنبية التي شاعت في لغات العالم ، كما في علوم النبات والحيوان .

وألف مجمع اللغة العربية بمصر الذي أراد أن يضمن السلامة والرضى للمصطلحات التي يضعها ، ألف أن يضع المصطلح بين أيدي الجماعات التالية لتصقله :

- تضع المصطلح لجنة من مجموعة من اللغويين والخبراء بالعلم الذي ينتمي إليه المصطلح .
- ثم يناقش المصطلح أمام مجلس المجمع الذي يضم اللغويين وأساتذة العلوم الحديثة .
- ثم يناقش المصطلح أمام مؤتمر المجمع الذي يضم ممثلين من الأقطار العربية الأخرى .
- وربما ناقش المجمع مصطلحاته أمام مؤتمر المجامع العربية الذي تم في السنوات الأخيرة .

ولو حدث هذا ، وأضيفت إليه نصيحة خبير اليونسكو أن توضع

مصطلحات كل علم جملة معا ، واستخدمت الوسائل الآلية السريعة في المتابعة ، لوفرنا وقتا وجهدا كبيرين .

ويتبقى علينا لاتمام الغرض أن تنشر هذه المصطلحات على نطاق واسع ، في مجلات المجامع اللغوية ، والدوريات العلمية المختصة ، وقوائم ترسل إلى الجماعات العلمية ،وأخيرا في معاجم خاصة بأحد العلوم وعامة لكل العلوم، ويسيرة في الترتيب . ويحسن أن تصدر طبعات شعبية رخيصة من هذه القوائم والمعاجم تيسيرا لشيوعها ، وأن تحافظ المجامع على صلة لا تنقطع بالهيئات العلمية ، وخاصة في حقل المصطلحات .

وآخر الخطى يجب أن يقوم بها العلماء أنفسهم . فقوميتهم تفرض عليهم أن يتابعوا هذه المصطلحات ، وأن يلتزموها في أعمالهم ، لأنها لن تحيا إلا بالاستعمال.وليتهم يذيلون كل واحد من كتبهم بقائمة تضم أهم المصطلحات فيه.

ويستطيع الاتحاد العلمي العربي أن يشرف على هذه الأعمال ، وينسقها ، ويقدمها للعلماء ، بالمشاركة مع المجمع اللغوي . فتسهم اللجان العلمية مع اللجان اللغوية في العمل معا .

٢ - ترجمة أمهات المراجع العلمية والبحوث الجديدة :

من العوائق الخطيرة التي تحول دون اتخاذ العربية لغة للعلوم الحديثة فقرها في المراجع الهامة ، والخوف أن تعزل العلماء عن الركب المتقدم في سرعة هائلة لهذه العلوم .

وعلى الاتحاد العلمي العربي أن يتغلب على هذا العائق بأن يضع مشروعا واسعا للترجمة ، يقوم على شقين : الشق الأول ترجمة المراجع ، وأمهات الكتب التي يحتاج إليها العلماء وطلاب الدراسات العليا ومن يريدون الاتساع في علومهم . والشق الثاني ترجمة البحوث الحديثة ، وخاصة تلك التي تحمل

رأيا جديدا أو كشفا مبتكرا أو أحد الفتوح العلمية ، لملاحقة التقدم العلمي في اللغات الأكثر شيوعا على الأقل .

ولما كانت البحوث التي تنشر في أنحاء العالم تزيد على مئتي مليون بحث في السنة ، في نحو أربعين لغة ، كان على الاتحاد أن ينشىء شعبة أو ديوانا للترجمة ، يشبه دار الحكمة التي أنشأها المأمون في العصر القديم ، ومدرسة الألسن التي أنشأها محمد علي في بدايات عصرنا الحديث . وليس هذا بالأمر الغريب في عصرنا الحاضر بل هو النظام الذي يعمل به كثير من أمم العالم الكبيرة والراقية كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي .

وغاية هذا الديوان جمع الكتب والبحوث الجديرة بالترجمة ، وتوزيعها على الجماعات العلمية القطرية ، والإشراف على الترجمة والطبع .

ويحسن اختيار المترجمين الأكفاء من كبار العلماء والمتخصصين ، وتفريغهم للترجمة ، ومنحهم المكافآت المجزية ، واحتساب ترجماتهم عند ترقيتهم . ويحسن أن نفيد من النظام الذي وضعه محمد علي للترجمة . فقد ألحق بكل مدرسة عالية تقوم بالترجمة جماعة دائمة من المصححين من شيوخ الأزهر . فصارت هذه الجماعة بعد زمن قليل على إلف بالعلم الذي تصححه ، عارفة بمصطلحاته ، قادرة على فهم لغته فهما ما ، ومن ثم على إصلاح هذه اللغة.

وإذن فديوان الترجمة يتيح للأقطار العربية ترجمة ما هي في حاجة إليه ، دون أن يتأخر عن وقت حاجتها ، ويوزع عبء الترجمة على الأقطار كلها ، ويجنبها تكرار الكتب المترجمة كما نرى في الوقت الحاضر . فيحقق ما كان المجلس الأعلى للعلوم في الجمهورية العربية المتحدة يسعى إلى تحقيقه ، بل يحقق أكثر مما كان هذا المجلس يسعى إليه ، نظرا لاتساع مجاله ، وشموله الأقطار العربية كلها أو معظمها .

٣ – تشجيع إصدار الدوريات العلمية :

ربما لا تستطيع الترجمة أن تلاحق السيل المتدفق في كل مكان من الكتب والمقالات والبحوث . ولذلك لجأت الدول المختلفة إلى إصدار المجلات والدوريات والنشرات الدورية ، لسد الفجوة الزمنية بين صدور البحث في لغته الأصلية وصدور الترجمة .

وتسعى هذه الدوريات إلى : ترجمة المقالات والبحوث الصغيرة التي يمكن إصدارها في مجلة دون أن تجور على غيرها ، ونشر خلاصة وافية للبحوث الطويلة ، ونشر عرض وافٍ معلق عليه للكتب الهامة .

ويمكن أن نضيف إليها في دورياتنا المقالات والبحوث العربية ، وخلاصات رسائل الماجستير والدكتوراه المقدمة في الجامعات العربية ، والمصطلحات المتفق عليها .

ويحسن أن يكون للاتحاد مندوبون علميون في الدول المختلفة يتابعون الجهود العلمية ، وينقلونها إلى البلاد العربية ، لتناولها في هذه الدوريات ملاحقة للتطور العلمي المستمر ، ومتابعة لآخر ما تنتجه قرائح العلماء في أنحاء العالم المتباعدة.

وتصدر الهيئات العلمية في الأقطار العربية أمثال هذه الدوريات ، لما يشبه الأعمال التي تحدثت عنها . وأقترح أن تتعاون الهيئات العلمية ذات الاختصاص الواحد في الأقطار العربية كلها ، وأن تتعاون الهيئات المختلفة الاختصاص ، في ظل الاتحاد العلمي العربي ، لإضفاء الشرعية العلمية على كل ما تقوم به كل هيئة على حدة ، ومنحه الطابع العربي العام ، وليلقى ترحيبا أكثر ، وإقبالا أعظم وأوسع .

٤ – تشجيع نشر المؤلفات :

طبيعي بعد أن يقوم الاتحاد العلمي العربي بما وصفناه تشجيعا للعلم العربي ،

ووصلا له بالعلم الأجنبي ، لبلوغ مرحلة الابتكار ، طبيعي أن يرعى كل الجهود التي تسعى إلى ذلك ، وعلى رأسها التأليف ، والتأليف المبتكر خاصة .

وأفضل وسائل رعاية المؤلفات العلمية إنشاء مؤسسة عربية كبيرة لنشر المؤلفات والمترجمات العلمية ، التي يضطلع بها علماء جميع الأقطار العربية ، وخاصة تلك التي لا يقبل عليها الناشر الفرد لقلة المكسب أو بطء التوزيع أو ما إلى ذلك مما يعوق تأليف أمثال تلك الكتب ، وتخصيص المكافآت السخية للمؤلفات المبتكرة خاصة ، ورصد الجوائز التشجيعية والتقديرية للبحوث القيمة .

* * *

إن قضية التعليم الجامعي ، وقضية اللغة العربية ، وقضية التعليم الجامعي كله باللغة العربية ، من القضايا القومية ذات الأثر العظيم في المجتمع العربي كله . فلا يمكن أن تترك لعاجز أو كسول أو متهاون أو منعزل عن أمته ، ولا أن تترك لمغامر أو مستهتر أو متعصب ، ولا أن يحمل أعباءها قطر واحد أو أقطار متعددة غير أنها متباعدة يعمل كل منها على حدة ، وكيفما اتفق له .

إنها قضية تحتاج إلى استبانة الأهداف الحقة ، والطرائق التي تؤدي إليها في غير تشعب ولا ضلال .

هي في حاجة إلى التخطيط السليم ، والتنسيق الشامل ، والمنهج الدقيق ، والتنفيذ الواعي ، الدؤوب .

نحوَ معجَم جَديد

في النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة ، أي منذ اثني عشر قرنا من الزمان ، ابتكر الخليل بن أحمد الفراهيدي أول معجم للغة العربية .

قد يقال ان العرب أصدروا كتبا لغوية كثيرة قبل أن يفكّر الخليل في كتابه . وهذا حق . ولكن هذه الكتب ليست معاجم ، ولا نستطيع أن نعدها كذلك . لأنها تختلف عن المعاجم في الهدف ، والمنهج ، وإن اتفقت معها في الاهتمام بالكلمات اللغوية وجمعها وتدوينها .

رمى الخليل إلى إجراء حصر للغة العربية ولكنه كان على يقين عن عجزه عن حصر جميع الألفاظ العربية ، وما يدلّ عليه كل لفظ من معان حتى قال قولته المشهورة : لا يحصر اللغة العربية إلا نبيّ ، يريد أن إنسانا عاديا يعجز عن ذلك ، ويحتاج الأمر إلى فرد ملهم تمدّه القدرة الإلهية بطاقة غير بشرية . ولذلك لجأ إلى نوع ممكن من الحصر .

فكل ما في اللغة من ألفاظ يتكون من حروف تتألف على هيئات وابنية معروفة . فإذا حصرنا الحروف والهيئات حصرنا الصيغ اللغوية أو الألفاظ . وذلك أمر يسير . فالعربية تضم — في رأي الخليل — ٢٩ من حروف الهجاء .

ويمكن أن يأتلف عدد من هذه الحروف معا في الكلمة الواحدة ، وألاّ يأتلف . فإذا ما ائتلفت كان أصغر بناء لائتلافها يضم ثلاثة حروف ، وأكبر بناء يضم خمسة حروف .

وقد اعتمد الخليل على هذه الأسس في معجمه الذي سماه « العين » . فوصل إلى الهدف الذي رمى إليه .

ولكنه اشتمل على عدد من النقائص والمصاعب ، شأن كل عمل مبتكر على غير مثال سابق . وحذا بعض أصحاب المعاجم التالية حذوه ، فاشتملت معاجمهم على ما اشتمل عليه العين أو تكاد . وفطن بعضهم الآخر إلى بعض النقائص فخلصوا معاجمهم منها .

وكانت الصعوبة الأولى ترتيبه حروف الهجاء وفق مخارجها من جهاز النّطق البشري ، مبتدئا بالحروف الحلقية ومنتهيا بالشفويّة . فكان الحرف الأول عنده العين ، ومنه اكتسب المعجم اسمه ، والحرف الأخير الميم . ولمّا كان هذا الترتيب غير مألوف كان عسيرا على الباحثين .

وعلى الرغم من صعوبته التزمه أبو علي القالي في « بارعه » مع تغيير في ترتيب الحروف ، وأبو منصور الأزهري في « تهذيبه » ، وابن سيده في « محكمه » والصاحب بن عباد في « محيطه » .

وإنما تجنبه ابن دريد (المتوفى ٣٢١ هـ) في «جمهرته» عندما عدل عنه إلى الترتيب الألفبائي المعتاد . ولكن أمورا متعددة راعاها في المعجم ، وفي الملحقات الختامية أفسدت عليه ترتيبه الألفبائي ،وجعلت البحث في الكتاب عسيرا كل العسر .

وسار أحمد بن فارس على هدي ابن دريد في الترتيب الألفبائي ولكنه بدأ كل حرف — مهما كان موقعه من الألفباء — مؤتلفا مع ما يليه في الترتيب

الألفبائي ، متأثرا في ذلك بالخليل الذي كان مضطرا إلى هذا الإجراء بسبب مراعاته لنظام التقاليب . فأفسد ترتيبه بعض الإفساد وقلّل من أهميته .

وكان من الممكن أن تتخلص المعاجم من كل نقص في الترتيب في الخطوة التالية لولا سيادة الاتجاه الأدبي الذي كان يحتفل كل الاحتفال بالحرف الأخير من الكلمة من أجل القافية والسجعة . فاتجهت أنظار المعجميين — على يد البندنيجي (ت ٢٨٤هـ) والفارابي (ت ٣٥٠هـ) والجوهري(ت حدود ٤٠٠هـ) ومن قلدهم إلىأواخر الكلمات أولا ثم أوائلها ثانيا ثمحروفها المتوسطة أخيرا.

واستمر هذا النظام طويلا . وأخرج أهم المعاجم العربية وأكبرها مثل صحاح الجوهري . وعباب الصغاني ، والقاموس المحيط للفيروزأبادي ، ولسان العرب لابن منظور . وتاج العروس لمرتضى الزبيدي .

ووصل الترتيب إلى كماله عند الزمخشري في أساس البلاغة . فقد التزم الترتيب الألفبائي ، وأخضع له الكلمات مبتدئا بحروفها الأولى فالثانية فالثالثة فالرابعة فالخامسة . وكان هذا أيسر ترتيب ابتكرته العربية . ولذلك التزمته المعاجم الحديثة .

وكانت الصعوبة الثانية نظام الأبنية . فقد قسم الخليل كل حرف من حروف العربية إلى أبواب حسب الأبنية التي تضمها . فكان الباب الأول لما نسميه اليوم الثلاثي المضاعف مثل شدّ ، والباب الثاني للثلاثي الصحيح مثل عمل ، والثالث للثلاثي المعتل مثل عرا ، والرابع للثلاثي اللفيف مثل « وعى » ، والخامس للرباعي مثل جعفر ، والسادس للخماسي مثل جحمرش .

والتزم هذا النظام التزاما تاما أو قريبا من التمام القالي والأزهري وابن سيده وابن عباد وابن دريد . ولم يتجنبه ابن فارس تجنبا تاما وإنما حصره في ثلاثة أبواب فقط ، هي الثلاثي المضاعف ، والثلاثي الصحيح ، وما زاد على ثلاثة حروف أصلية . فيسّر الأمر . وترك التغلب التام عليه للجوهري في

« الصحاح » فإنه لم يأبه للأبنية ، وأورد الألفاظ وفق ما تشتمل عليه من حروف سواء كانت ثلاثية أو رباعية أو خماسية . وعلى هذا المنوال سارت المعاجم التي قلدت الصحاح في الترتيب . وكذلك أساس البلاغة والمدرسة الحديثة .

وكانت الصعوبة الثالثة نظام التقاليب . فمن أجل حصر المواد اللغوية . التزم الخليل أن يأتي بكل الصور أو التقاليب الممكنة من ائتلاف عدد من الحروف متوالية في موضع واحد .

فكان يورد في أبواب الثلاثي المضاعف الصورتين الممكنتين متواليتين مثل شبّ وبشّ . وفي أبواب الثلاثي الصحيح الصور أو التقاليب الستة مثل لعب ، لبع ، علب . عبل . بلع . بعل . مع التصريح بما استعملته العربية من الصور وبما أهملته . ولم يفعل ذلك في الرباعي والخماسي لكثرة التقاليب وغلبة المهمل .

وقد تخلصت المعاجم العربية سريعا من هذا النظام . فقد تجنبه ابن دريد في أكثر الأبواب والتزمه في أقلها . وتخلص ابن فارس منه نهائيا .

ونستطيع أن نقول ان المعاجم العربية تخلصت بذلك من مصاعب ترتيب الألفاظ في المعجم . ولم يبق غير مشكلة المجرد والمزيد . فالمعاجم العربية كلها تعتمد في الترتيب على المجرد أي الحروف الأصلية التي لا تسقط من أية صورة من صور المادة اللغوية لغير سبب صرفي ، وتهمل الحروف المزيدة التي ترد في بعض الصيغ وتختفي من بعضها الآخر . فالكاف والثاء والراء هي الحروف الأصلية من كثر ، وبقية الحروف التي تظهر في أكثر ومكثر وتكثر ومكاثر واستكثر . . . الخ مزيدة . وإذن فالواجب على الباحث في المعجم العربي أن يميّز بين الأصلي والمزيد من الحروف ليعرف موضع الكلمة .

وقد اختلف اللغويون في الدعوة إلى الاعتداد بالحروف المزيدة والأصلية والاعتماد على صورة الكلمة مهما كانت في الترتيب . والسبب أن ذلك يفرق الصيغ المأخوذة من مادة واحدة ، فيبعد المعنى الأصيل في بعض الأحيان .

ويكاد الأمر يستقر بينهم الآن على الاعتداد بالحروف الأصلية وحدها في المعاجم اللغوية الخالصة، والاعتداد بالحروف الأصلية والمزيدة في معاجم المصطلحات والمعاجم التي تقتصر على موضوع واحد مثل النبات أو الحيوان أو ما إلى ذلك .

وإذا ما خلصنا من ترتيب المواد اللغوية برز أمامنا داخل المادة اللغوية الواحدة .

فالخليل لم يخضع داخل المادة اللغوية لأي نظام : لا في الصيغ ولا في المعاني . ولذلك تتناثر الصيغ المترابطة والمتقاربة بل الصيغة الواحدة في أرجاء المادة بحيث يجب عليك أن تقرأ المادة كلها لتعثر على ما تريد وتطمئن إلى أنك اطلعت على كل ما جاء بشأنه . وكذا الأمر في المعاني . والشواهد القرآنية والشعرية وغيرها .وسارت على هذا المنوال المعاجم القديمة كلها غير بعض المحاولات القاصرة .

فقد عزل أبو بكر الزبيدي في « مختصر العين » الصيغ الرباعية المضاعفة ، والصيغ المضاعفة الطرفين مثل كعك ، والصيغ الثنائية المخففة مثل صه عن مجرى المادة المتدفق ، وأتى بها في ختامها . والتقط ابن سيده منه هذا الإجراء فطبقه في محكمه .

وفطن أحمد بن فارس إلى أن المادة اللغوية الواحدة قد تدل على معنيين أصليين أو أكثر تندرج تحتها صيغها . فالتزم في « مقاييسه » أن ينبه على هذه المعاني الأصلية . وأن يفرق بين كل واحد منها ، ويأتي تحته بما يحتوي عليه من صيغ .

وعزل الزمخشري في « أساسه » المعاني الحقيقية عن المعاني المجازية وعن الاستعارة .

وعلى الرغم مما شاب هذه المحاولات من نقص . وخاصة محاولة الزمخشري يحمد الباحث لأصحابها ما ابتكروه وتصوروه ، ويعذر لهم النقص في التطبيق .

ويصل الأمر إلى كماله في المعاجم الحديثة ، وخاصة ما أصدره اللبنانيون ومجمع اللغة العربية بالقاهرة . فكل صيغة لها موضعها المحدد ، وتوضع معانيها جميعا في موضع واحد ، فلا يضل الباحث في متاهات المادة ، ولا تزحمه المكررات .

ولم يضبط الخليل في أكثر الأحيان المواد والصيغ التي تحدث عنها ، فتسرب إليها التحريف والخطأ في الشكل .

ولكن اللغويين تنبهوا إلى ذلك الخطر سريعا . نجد أمثلة ذلك في بارع القالي الذي يضبط مادته ضبطا محكما . ولكن الأمر الذي يؤسف له أن من جاء بعده لم يلتزم نهجه في إصرار ، وإنما ضبط أحيانا وأهمل أحيانا . وأهم المعاجم القديمة في الضبط تاج العروس .

أما المعاجم الحديثة فالتزمت الضبط التام تصريحا أو تلميحا أو إشارة ، بحيث يمتنع الخطأ فيها ، على الرغم من الإيجاز الذي التزمته في إشاراتها .

وفطن اللغويون القدامى إلى أن الخليل لم يورد جميع المواد اللغوية ، ولا كل الصيغ ، ولا جميع المعاني . فتوالت الكتب التي تستدرك عليه ما فاته ، إضافة إلى المعاجم نفسها التي حاولت ذلك في صمت مهذب أحيانا ، وفي إعلان معلم أحيانا ، وفي جهر متبجح أحيانا .

وعلى الرغم مما فعل اللغويون القدامى مشكورين ، ومن بذلهم الجهود السخية في الجمع ، لا نستطيع الادعاء بأنهم جمعوا فأوعوا ، ولم يتركوا شاردة ولا واردة . فلا زال العلماء المحدثون يعثرون فيما كشفوا عنه من

دواوين ومجاميع ومختارات شعرية على ما لم يدونه اللغويون ، فيستدركونه عليهم . وقد صنع الأستاذ عبد السلام هارون قائمة من هذه المستدركات، دونها في ختام المفضليات .

ونخلص من هذا بأن الصورة المثلى للمعجم عند العرب هي المعجم الذي يلتزم بالترتيب الألفبائي لحروف الهجاء الأصول ، يطبقها على الكلمات وفق صورتها الطبيعية من أوائلها إلى أواخرها تدريجيا .

وهو المعجم الذي يفصل بين المعاني المختلفة لكل مادة ، ويورد الصيغ في مواضع محددة لا تعدوها ، وهو المعجم الذي يضبط فيسهل على الصغير القراءة كما يسهل على الكبير .

هذه هي الصورة المثلى : اقتربت منها معاجم وابتعدت عنها معاجم . ولكنها الصورة المثلى عند القدماء . ويبقى عند المحدثين كلمات وكلمات تعطي صورا أخرى تعتمد على تطورات مغايرة للتطور القديم .

يبقى المعجم العام ، أعني المعجم الشامل لجميع ما تحتوي عليه العربية .

ولعل أول خطوة في سبيل تنفيذه جمع ما بقي عندنا من المعاجم القديمة والرسائل اللغوية ، واستخلاص ما تضمنه من صيغ ومعان . ويكفي أن أشير إلى أنني في أثناء تحقيقي لبعض أجزاء تاج العروس عثرت على أشياء في اللسان وليست في التاج على الرغم من رجوعه واحتوائه عليه بل عثرت على أشياء أتى بها صاحب التاج في مواضع متفرقة ولم يأتِ بها في موضعها الجدير بها . فما بالنا ببقية الكتب التي ربما لم يرجع إليها أحد من أصحاب المعاجم الباقية . وهذه الخطوة على أهميتها أيسر الخطى .

والخطوة الثانية جمع ما بقي عندنا من التراث العربي كله دون استثناء ما ، لا أفرق بين كتاب كبير وآخر صغير ، أو كتاب عظيم وآخر حقير ،

أو كتاب في الدين وآخر في العبث أو السحر . وإنما أريد كل شيء . وفي كل علم وفن ومنحى .

وعند ذلك نصنف التراث حسب ما يحتوي عليه من موضوعات . تصنيفا دقيقا على أنواع النشاط الفكري البشري المعروفة .

ونقسم كل واحد من هذه الأصناف تبعا للقطر الذي أصدره . سواء كان قطرا عربيا أو قطرا إسلاميا أو قطرا يضم جاليات إسلامية . ومهما كان موقعه من أرجاء العالم ، ولا يهمني منه إلا أن يكون مكتوبا بلغة عربية . مهما كان مستواها من الصحة أو الفصاحة ، قد نهمل في مبدأ الأمر بعض الأقطار لضآلة ما أنتجته وبعده عن العربية الحقّة . مثل بعض أقطار أفريقيا والشرق الأقصى . ولكن هذه الضآلة نفسها تجعلني أتساءل: ولِمَ نهمله ، وهو هيّن الإنجاز ؟

ونخضع كل واحد من هذه الأصناف للتاريخ العربي . فنقدّم ما كان تأليفه مبكرا . ونؤخر ما كان متأخرا ، ونتدرج به إلى يومنا هذا . وأعتقد أن أبناءنا سيصلون منه إن شاء الله ما انقطع بانقطاعنا .

ونغذي العقول الحاسبة أو الحاسبات الالكترونية بهذا التراث كله . كما يفعل الآن الأخ العالم الجزائري عبد الرحمن الحاج صالح بالدواوين الجاهلية . وعدد من عرب الولايات المتحدة الأمريكية المهتمين بتراثهم القديم بجماعة من الكتّاب العرب .

ثم نطلب إلى هذه الحاسبات أن تعطينا كلمة كلمة ، فتعطينا الكلمة في استخداماتها كلها مصنفة على الأقطار ، ومرتبة على السنوات ، وما علينا إلا أن نتتبع معانيها في هذه الاستعمالات إن تعددت . ونتبين الاختلاف بينها إن تغايرت ، ونستنبط أسباب التباين . إن فعلنا ذلك أرّخنا لهذه الكلمة وإن فعلنا ذلك في كل كلمة أرخنا للغة . وإن أرخنا للغة أرخنا للفكر العربي .

ذلك هو المعجم الشامل الذي أتصوره . وأتصور أن هيئة واحدة أو قطرا منفردا أو جيلا معينا يعجز عن إنجازه وإنما هذا عمل هيئات وأجيال وأقطار متنافرة . ترصد له المال المتصل ، وتقسم الحمل المتكامل ، وتهيىء الوسائل لاطراد السعي ، فلا تواني ولا تفسير ولا إهمال . إن تحقّق ذلك كان معجمنا أو موسوعتنا أو خزانة فكرنا . وإلا فهو أمل بعيد المنال .

ولقد عانت الأمم الأخرى أعظم مما علينا أن نعاني نحن لإنجاز مثل هذا المعجم . فلم تكن الحاسبات الإلكترونية قد اخترعت ولا عرفت طرق الإفادة منها في المجالات اللغوية . فاضطرت هذه الأمم أن تعتمد على الجهد البشري وحده .

ويمكن أن نتخذ من معجم أكسفورد الكبير في اللغة الانكليزية مثالا . فقد بدأ العمل فيه سنة ١٨٥٧ م ، وظهر الجزء الأول منه سنة ١٨٨٨ م . والجزء العشرون (وهو الأخير) في سنة ١٩٢٨ م .

وقد أشرف على إنجازه جماعة كبيرة من العلماء كانوا ينشرون من وقت إلى آخر عناوين عدد من الكتب يلتمسون من القراء أن يطلعوا عليها ، ويلتقطوا منها كلمات عينوها لهم، يوردونها في استعمالاتها . وقد لبى هذه الالتماسات نحو من ١٣٠٠ قارىء ، اختاروا نحو ثلاثة ملايين ونصف المليون من الشواهد التي التقطوها من نحو ٥٠٠ كتاب . وانكبّ العلماء الكبار والمساعدون على هذه المادة المجموعة ينظمونها ويمحصونها ويدرسونها ويدونونها في مواضعها المناسبة من المعجم إلى أن تمّ . ولم يكن ليتم بدون هذا التنظيم ، والتطوّع ، والدراسة ، وما تستلزمه .

ويبقى المعاجم الخاصة بالأدباء . فقد فطن اللغويون الغربيون إلى أن كل أديب له نهجه الخاص في التعبير ، سواء نظرنا إلى معاني الكلمات التي يستخدمها أو إلى الطريقة التي يجمع بينها وبين غيرها من الألفاظ في عبارات وجمل ،

ذلك هو المعجم الشامل الذي أتصوره . وأتصور أن هيئة واحدة أو قطرا منفردا أو جيلا معينا يعجز عن إنجازه وإنما هذا عمل هيئات وأجيال وأقطار متنافرة . ترصد له المال المتصل ، وتقسم الحمل المتكامل ، وتهيىء الوسائل لاطراد السعي ، فلا تواني ولا تفسير ولا إهمال . إن تحقّق ذلك كان معجمنا أو موسوعتنا أو خزانة فكرنا . وإلا فهو أمل بعيد المنال .

ولقد عانت الأمم الأخرى أعظم مما علينا أن نعاني نحن لإنجاز مثل هذا المعجم . فلم تكن الحاسبات الإلكترونية قد اخترعت ولا عرفت طرق الإفادة منها في المجالات اللغوية . فاضطرت هذه الأمم أن تعتمد على الجهد البشري وحده .

ويمكن أن نتخذ من معجم أكسفورد الكبير في اللغة الانكليزية مثالا . فقد بدأ العمل فيه سنة ١٨٥٧ م ، وظهر الجزء الأول منه سنة ١٨٨٨ م . والجزء العشرون (وهو الأخير) في سنة ١٩٢٨ م .

وقد أشرف على إنجازه جماعة كبيرة من العلماء كانوا ينشرون من وقت إلى آخر عناوين عدد من الكتب يلتمسون من القراء أن يطلعوا عليها ، ويلتقطوا منها كلمات عينوها لهم، يوردونها في استعمالاتها . وقد لبى هذه الالتماسات نحو من ١٣٠٠ قارىء ، اختاروا نحو ثلاثة ملايين ونصف المليون من الشواهد التي التقطوها من نحو ٥٠٠ كتاب . وانكبّ العلماء الكبار والمساعدون على هذه المادة المجموعة ينظمونها ويمحصونها ويدرسونها ويدونونها في مواضعها المناسبة من المعجم إلى أن تمّ . ولم يكن ليتم بدون هذا التنظيم ، والتطوّع ، والدراسة ، وما تستلزمه .

ويبقى المعاجم الخاصة بالأدباء . فقد فطن اللغويون الغربيون إلى أن كل أديب له نهجه الخاص في التعبير ، سواء نظرنا إلى معاني الكلمات التي يستخدمها أو إلى الطريقة التي يجمع بينها وبين غيرها من الألفاظ في عبارات وجمل ،

وإذا فرغنا من سائر الدواوين والآثار الأدبية ، استطعنا أن نتعرف على لغتنا الأدبية . وأن نؤرخ لها من عصر فعصر. وكان ذلك خطوة طيبة نحو المعجم العام .

ويبقى المعجم الاشتقاقي . ويقسم الكلمات التي يعالجها إلى ثلاثة أنواع :

النوع الأول العربي الأصيل . ويحاول أن يستبين فيه معناه الأول الذي يدل عليه الاشتقاق . وأن يستبين كيف نتجت عنه بقية المعاني ، ومتى ، فيميز بين المعاني الحسية والمجردة ، والمعاني الحقيقية والمجازية ، والمعاني العادية والأدبية . ويطبق المنهج نفسه على الصيغ التي استخدمتها اللغة من كل مادة .

والنوع الثاني المشترك بين العربية والساميات الأخرى : سواء عرفنا على وجه اليقين أن العربية لغته الأم أو أن العربية أخذته من واحدة من أخواتها الساميات أو بقي الأمر أمامنا مترجحا لا سبيل إلى اليقين فيه . ومثل هذه الكلمات يجب أن يبين المعجم هيئاتها ومعانيها في اللغات السامية التي استعملتها ، ويقابل بينها وبين العربية . ثم يخضعه للدراسة التي أخضعنا لها النوع السابق .

والنوع الثالث الدخيل الذي أخذته العربية من غير الساميات . ويحاول المعجم أن يبين اللغة الأصلية لها ، والصيغة التي استمدت العربية منها ما أخذته ، ومعناها ، والوسيلة التي تم بها الأخذ ، ومتى كان ذلك ، وما أجرته العربية على بنية هذه الكلمات من تغييرات وتعليلها وإذا كانت العربية قد عاملت هذه الكلمة معاملتها لبنائها من الاشتقاق والتغير في المعنى كان علينا أن نرصد ذلك كله .

ويبقى المعاجم اللغوية المعتادة . وقد حققت معاجم مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ومعاجم مكتب تنسيق التعريب بالمغرب ، والمعاجم التي ألفها اللبنانيون المحدثون . حققت كثيرا من الأماني .

وأتصور الواحد من هذه المعاجم لا بد أن يمحص كل خطوة من خطواتها قبل الإقدام عليها . لا بد أن يمحص الأسباب التي تدعو إلى تأليفه والغاية التي يرمي إليها . فإذا ما تعرف عليها تلمس الطرق إلى بلوغها . فلا تكون المعاجم متماثلة ، تبغي إرضاء جميع الباحثين على اختلاف ثقافاتهم وأعمالهم وحاجاتهم.

ولا بد أن يمحص المادة التي يتألف منها . فليس من المستطاع ولا من المستحب أن توضع المفردات اللغوية كلها في كل المعاجم ، ولا أن نستقصي جميع المعاني التي تعزى إلى كل كلمة ، ولا أن نتتبع المعاني التي تعاقبت عليها في العصور المتباعدة . فمن المعاجم ما يجب ألا يوضع فيه المهمل ولا الغريب ولا الأدبي من الألفاظ والمعاني . ومن الصيغ ما يجب حذفه لقياسيته .

ولا بد أن يوضع نظام صارم لترتيب المعجم وفق الألفباء . تخضع له المفردات ، وتخضع له الصيغ تحت كل مادة ، وتخضع له المعاني . فيفصل ما بين الأفعال والأسماء من الصيغ . وتعطى كل صيغة رقما خاصا بها لا يتغير ولو سقط بعضها من الاستعمال . ويخصص لها موضع ثابت لا يتغير .

وإذا كانت المادة اللغوية لها معنيان أساسيان أو أكثر قسمت وفقا لمعانيها ، ووضعت الصيغ الموافقة لكل معنى تحته على نظامها . ويجب أن ترتب معاني كل صيغة ترتيبا واضحا ، فتقدم المعاني الأكثر شيوعا ثم الشائعة ثم الأقل شيوعا وتؤخر المصطلحات .

ويجب أن نمحص طرق تفسير المعاني . فيعتمد على الصور فيما يمكن تصويره . ويعدل عن التفسير بالمترادفات أو بكلمة « معروف » التي أكثر القدماء من استخدامها أو بعبارة القدماء المبهمة أحيانا والموهمة أحيانا . ويعتمد على العبارات الدقيقة الشاملة التي تبرز ما يراد تفسيره في ذهن القارىء وتجلوه . وكثيرا ما يحسن الاعتماد على الشاهد الذي وردت فيه الكلمة ، وخاصة في المعاجم المتوسطة والكبيرة لأن التفسير المجرد لا يوضح الفروق الدقيقة بين معانيها توضيحا كافيا .

ويجب في المعاجم الحديثة الاستفادة من التطورات الحديثة على ما كنّا نسميه قديما فقه اللغة ، وما كان بعض المحدثين يستحب تسميته علم اللغة . فقد صار هذا العلم علوما متعددة كلها مؤثر في صناعة المعاجم ، ونافع لها .

ولعل آخر ما يجب الحديث عنه طباعة المعاجم . فهي ذات أهمية كبيرة ، لأنها تقرب حاجة القارىء أو تبعدها ، وترغّبه أو تنفّره ، وتوضح له أو تبهم . فيجب أن يمحص كل ما يتصل بها من ورق وحبر وحروف وصف وطبع وتصحيح .

فالمعجم كتاب خالد ، يلجأ إليه الكبير والصغير ، من نال حظّـا كبيرا أو صغيرا من الثقافة ، ويعتقد كل راجع إليه فيه الصدق والضّبط . ولذلك فهو عظيم الخطر .

الإتبَاع في العَربيَّة

الإتباع ظاهرة لغوية عامة لا تنفرد بها اللغة العربية ، بل تنبه من عرف غير العربية من القدماء إلى وجودها في هذه اللغات ، فقال أحمد بن فارس [1] : « وقد شاركت العجم العرب في هذا الباب » . ونستطيع نحن أن ندرج تحت « العجم » من نعرف لغته من الشعوب الأوروبية مثل الانكليز والفرنسيين.

وفطن اللغويون منذ عهد مبكر إلى ظاهرة الإتباع . فأورد أبو عمرو بن العلاء رأس مدرسة البصرة أمثلة منها . جاء في كتاب أبي الطيب اللغوي [2] : « قال أبو عمرو : سمعت أعرابيا يقول لآخر : إنك لتحسب الأرض علي حِيصا بِيصا ، بكسر أوله . . . وقال أبو عمرو : يقال : رجل طَبٌّ لَبٌّ . وهو العالم . . » وذكر أبو الطيب أيضا مثالا منه عن رأس مدرسة الكوفة ، قال [3] : « حكى اللحياني عن أبي جعفر الرؤاسي أنه يقال للرجل : إنه لمجنون مخنون . . . »

---

(١) الصاحبي ٢٢٦ . الثعالبي : فقه اللغة ٥٦٦ . السيوطي : المزهر : ٤١٤/١ .
(٢) الاتباع ١٤ ، ٧٧ .
(٣) الاتباع ٣٩ .

وطبيعي أن يلقف تلاميذهما عنهما هذه الأمثلة ، ويسعوا وراء نظائرها ، ثم يمنحوها تلاميذهم . فترد في كتب الإتباع أسماء يونس بن حبيب والأصمعي وأبي زيد وأبي عبيدة والكسائي وقطرب وأبي عمرو الشيباني والفراء والأحمر واليزيدي وابن الأعرابي . وتشير المعاجم إلى ما تعالج من أمثلته ، منذ العين للخليل . بل أفرد ابن دريد في جمهرته فصلا للإتباع (١) .

وبالرغم من ذلك ، اختلف العلماء في تصورهم للإتباع نتيجة اختلافهم في الصفات التي اشترطوا توافرها في الألفاظ التي يمكن إدخالها فيه . ويحسن بنا – حين نرغب في تتبع هذه الشروط – أن نعالجها وفق التصنيف التالي :

١ – من حيث المعنى : ذهبت جماعة من المتقدمين إلى أن اللفظ التابع لا معنى له أصلا . وأقدم من وصلت إلينا منه أقوال تذهب هذا المذهب ابن الأعرابي (٢٣١ هـ) . قال ثعلب في أماليه (٢) : قال ابن الأعرابي : « سألت العرب : أي شيء معنى شيطان ليطان ؟ فقالوا : شيء نَتِد به كلامنا » : نشده . وتابعه الحسن بن بشر الآمدي (٣٦١ هـ) الذي أعلن (٣) : التابع لا يفيد معنى أصلا ، ولهذا قال ابن دريد: «سألت أبا حاتم عن معنى قولهم : بُسَن ، فقال: لا أدري ما هو » . وسار وراءهما في هذا الطريق ابن الدهان (٤) الذي رأى أن التابع غير مبين معنى بنفسه عن نفسه . ويكاد هذا القول يكون ما قاله فخر الدين الرازي ، وإن صبّ كلامه على إنكار الترادف بين التابع والمتبوع حين قال (٥) : « ظن بعض الناس أن التابع من قبيل المترادف لشبهه به . والحق الفرق بينهما ، فإن المترادفين يفيدان فائدة واحدة من غير تفاوت . والتابع لا يفيد وحده شيئا ، بل شرط كونه مفيدا تقدم الأول عليه » .

---

(١) ٣ – ٤٢٩ .

(٢) السيوطي : المزهر : ١/٤١٤ ، ٤١٦ . وانظر احمد بن فارس : الصاحبي ٢٢٦ ، والاتباع ٢٨ .

(٣) المزهر : ١/٤١٥ .

(٤) المزهر : ١/٤٢٤ .

(٥) المزهر : ١/٤١٦ .

وخالفت جماعة أخرى من ذكرتُهم ، ولم يشترطوا عدم المعنى ، إذ رأوا أن التابع قد يكون له معنى وقد لا يكون . وينتمي إلى هذه الجماعة أبو علي القالي ، وأبو الطيب اللغوي ،وأحمد بنفارس ، وابن بري ،والتاج السبكي . قال الأخير يرد على الآمدي (١) : « التحقيق أن التابع يفيد التقوية ، فإن العرب لا تضعه سدى . وجهل أبي حاتم بمعناه لا يضر بل مقتضى قوله : إنه لا يدري ، معناه أن له معنى ، وهو لا يعرفه » .

وعندما نتتبع أمثلة الإتباع عند أبي الطيب اللغوي نخرج بصورة مفصلة محددة . فإننا نجد عنده أمثلة لا معنى للتابع فيها ويمنحها اسم الإتباع لأنها الأصل فيه قال (٢) : « قال قطرب : يقال : بَسْلا وأَسْلا أي حرام محرَّم . والبسل ها هنا الحرام ، والأسل إتباع . قال الشاعر :

أيثبت ما قلتم ، وتُلغَى زيادتي يدي — إن أُسيغت هذه لكم — بسل

أي بيعتي التي أعطيتكم يدي بها حرام عليكم ... وإنه لكثير بثير بذير بَجير : كله إتباع . . . ويقال : مكان عَمير بجير . فالعمير من العمارة ، فعيل بمعنى مفعول ، وبجير إتباع . . . » .

ونجد أمثلة أخرى للتابع فيها معنى معروف ، غير أنه لا يستعمل بصيغته هذه وبمعناه هذا منفردا ، بل لا بد أن يجتمع مع اللفظ الذي يتبعه . ويمكن أن نقسم هذه الأمثلة إلى قسمين : (أ) قسم يكون فيه التابع مرادفا للفظ المتبوع . قال (٣) : «ويقال يوم عَكيك أَكيك ، ويوم عَكّ أكّ : إذا كان شديد الحر . والأكيك بمعنى العكيك ، إلاّ أنه لا يفرد . قال الراجز :

يوم عكيك يعصر الجلمودا يترك حمران الرجال سودا

---

(١) المزهر : ٤١٦/١ .
(٢) ٥ ، ١٣ ، ٢٠ .
(٣) ٨ ، ١٣ ، ٤٢ .

وليلـــة غـــامدة غمـــودا سوداء تغشي النجم والفرقودا

. . . وإنه لكثير بثير . . . والبثير من قولهم : ماء بَشْر : أي كثير . إلا أنه لا يقال : شيء بثير أي كثير إلا على وجه الإتباع . . . ويقال : مائق دائق ، من قولهم : رجل مدوق : أي محمَّق ، والدوق الحمق ، وكذلك الموق . يقال : ماق الرجل يموق موقا . قال الراجز :

يا أيها الشيخ الكثير الموق أم بهن وضح الطريق

ولا يتكلم بالدائق مفردا . ويقال : «إنه ليموق مواقة ومؤوقا ، وداق يدوق دواقة ودؤوقا أيضا » . (ب) والقسم الثاني لا يرادف فيه التابع متبوعه بل يختلف معناهما . غير أنه لا يفرد أيضا بصيغته ومعناه المرادين في الإتباع . قـــال [1] : « ويقال : شحيح أنيح : من قولهم : أنح بحمله يأنح أنوحا : إذا تزحر به من ثقله ، ولا يفرد الأنيح . . . ويقال إنه لشحيح بحيح . وهو من البحة . ولكن لا يجوز إفراده . . . تقول العرب : لا بارك الله فيه ولا تارَك . ولا يقولونه إلا هكذا . فهو — وإن كان مأخوذا من الترك — فلا معنى له في هذا الموضع إلا الإتباع » .

ولا يعطينا كتاب أحمد بن فارس مثل هذه الصورة الواضحة . ولعل سبب ذلك أنه لم يفرده للإتباع ، بل جعله — كما يبين من عنوانه — « للإتباع والمزاوجة » . وقد يتبادر إلى الذهن أن المؤلف يعدهما شيئا واحدا . ولكن ذلك غير صحيح . فهو يعلن في السطر الأول من كتابه [2] : « هـــذا كتاب الإتباع والمزاوجة ، وكلاهما . . . » فيفرق بينهما ، كذلك يورد في داخل الكتاب من التعليقات ما يؤكد هذه التفرقة . قال [3] : « قال الأصمعي :

---

(1) ٧ ، ١٧ ، ٢٨ .
(2) ٢٨ .
(3) ٢٩ .

رجل خَيّاب تَيّاب. قال : خياب : من خاب ، وتياب تزويج ، وهو يصلح أن يكون إتباعا » .

ولم يقتصر المؤلف على المزاوجة . بل أورد في كتابه أمثلة قليلة مما اه « الأسجاع » و « الأمثال » . على الرغم أنه أعلن في آخر الكتاب أنه ن لها كتابا . قال [1] : « وسترى ما جاء في كلامهم في الأمثال ، و.. به الأمثال من حكمهم على السجع . في كتاب « أمثلة الأسجاع » . إن شا الله تعالى » . وعلى الرغم أنه يعترف أن الأسجاع ليست من صنف الكتاب . قال [2] : « ومن الأسجاع . وليس من هذا الباب : قول بائع الدابة : برئت إليك من الجِماح والرِّماح » .

وأورد ما سماه تأليفا للكلام ، وتأكيدا . دون أن يبين ماذا يقصد من ذلك ، وما صلته بالإتباع . قال [3] : « ومما يراد به تأليف الكلام قولهم : أربَّ فلان ، وألبَّ ، فهو مرب وملب : إذا أقام » . وقال [4] : « لا أفعله سَجيس عَجيس : يريدون الدهر . الأصمعي : لا آتيك سجيس عجيس : أي الدهر ، وسجيسه : آخره . ومنه قيل للماء الكدر : سجيس ، لأنه آخر ما يبقى : والعجيس تأكيد ، وهو في معنى الآخر » . بل أكثر من ذلك أورد ما ليس بإتباع ، وما ليس من الكتاب . قال [5] : « ومن ذلك — وليس بإتباع — رجل أشق أمق خبق : للطويل » . وقال [6] : « وذرق الطائر ومزق وزرق وخذق ، وليس من الباب » .

يبين لنا هذا أن كتاب ابن فارس يضم خليطاً من العبارات . حار فيها

---

(١) ٧٠ .
(٢) ٣٧ ، ٤٣ .
(٣) ٣٠ .
(٤) ٤٩ .
(٥) ٦٠ .
(٦) ٦١ .

المؤلف نفسه ، وأعطاها أسماء متعددة وأدخلها في كتابه ، وهو يؤمن أن بعضها على الأقل لا يتصل بموضوع الكتاب . ولا يقف الأمر عند هذا بل نجد الصورة المبهمة المختلطة نفسها فيما سماه بالإتباع . إذ نستنتج من بعض أقواله أن التابع لا معنى له . قال [١] : « يقولون : هو مليح قزيح ، وهذا إتباع . وقد يكون من أقزاح القدر وهي الأفحاء . . . يقال جائع نائع . الكسائي : هو إتباع . ويقال : هو العطشان . . . أبو زيد : هو تافه نافه : أي حقير ، كذا قاله في الإتباع . وقد يمكن أن يقال : اشتقاقه من نفهت نفسه ، أي أعيت وكلت » .

ونستنتج من بعضها الآخر أن التابع له معنى معروف ، ولا يهم أن يكون هذا المعنى مرادفا لمعنى المتبوع أو مختلفا عنه . قال مثلا [٢] : « اللحياني : ما عنده على أصحابه تعريج ولا تعويج : أي إقامة ... وفلان لا يُغير ولا يمير ، يقال للميرة الغيرة أيضا ... ويقال ذهب حَبْره وسبره . الحبر والسبر : الجمال والبهاء » . وقال [٣] : تقول العرب : إنه لساغب لاغب . فالساغب : الجائع . واللاغب : المُعيي الكالّ ... ويقولون : خَبّ ضب . فالضب : البخيل المسك . والخب : من الخب ... وما عنده غَيْض ولا فيض : أي كثير ولا قليل . ويقال : الإعطاء والمنع » .

٢ — من حيث الصورة : أقدم من تناول هذا الجانب صراحة أبو علي القالي ، الذي فطن إلى اتحاد الحرف الأخير في التابع والمتبوع ، أو ما سمي بعد ذلك اتحاد الروي . قال عن العرب [٤] : « مذهبهم في الإتباع أن تكون أواخر الكلم على لفظ واحد مثل القوافي والسجع » .

ولكن أبا الطيب وابن فارس رويا إتباعا لم يلتزم الروي الواحد . قال أبو

(١) ٣٥ ، ٥٤ ، ٦٨ .
(٢) ٣٤ ، ٤٢
(٣) ٢٩ ، ٥٢ .
(٤) الامالي ٢ : ٢١٧ .

الطيب [١] : « يقال في الدعاء على الرجل : جُوعا وجودا وجوسا . فالجود هو الجوع بعينه . وقولهم جوسا إتباع » . وقد نبه ابن فارس على هذه الظاهرة الشاذة عندما أورده ، فقال [٢] : « ومما لم يجيء على روي الأول جوعا له وجودا وجوسا » . ودفعه هذا إلى عدم اشتراط الروي الواحد .

وفطن ابن فارس أيضا إلى أن أكثر الإتباع يتماثل التابع والمتبوع فيه في الوزن وإن كان ذلك ليس بالشرط الواجب . فقد أورد في الإتباع [٣] : « يقولون: وهو لك أبدا سمدا سرمدا . . . » وأكثر أبو الطيب من أمثلة الإتباع غير المتماثل الوزن . مثل [٤] : « يقال : لا دَريت ولا أليت، مقصور أوله . .. ويقال : جوعا ديقوعا ، إذا دُعِي على الإنسان... ويُسَب الرجل فيقال :رَغْما دَغْما شِنـغْما.وفعلت ذلك على رغمه ودغمه وشنغمه » . ولذلك يحق لنا أن نقول إن تاج الدين السبكي أخطأ حين قال [٥] : « فالتابع من شرطه أن يكون على زنة المتبوع » .

ويؤكد لنا هذا أن أحسن تعريف ينظر إلى هذا الجانب للإتباع هو ما جاء به أحمد بن فارس ، وأخذه منه الثعالبي حين قال [٦] : « الإتباع : أن تتبع الكلمة كلمة على وزنها أو رويها إشباعا وتوكيدا » .فإذا كان اتحاد الروي غير لازم ، واتحاد الوزن غير محتم ، فإن الإتباع لا يخلو منهما معا .

٣ — من حيث التعبير : أجمع الذين تعرضوا للإتباع أن اللفظ التابع لا ينفصل عن المتبوع ، سواء كان له معنى أو لم يكن ، ولا يجيء في التعبير

---

(١) ٣٥ .
(٢) ٥٤ .
(٣) ٣٨ .
(٤) ١٠ ، ٤٢ ، ٥٨ .
(٥) المزهر ١ : ٤١٦ .
(٦) الصاحبي ٢٢٦ .

منفردا مطلقا . واتخذ أبو الطيب من انفراد الكلمة الثانية المقياس الذي اعتمد عليه في الفصل بين الإتباع والتوكيد . فما لم ينفرد فيه اللفظان سماه إتباعاً . وما انفرد فيه اللفظ الثاني سماه توكيدا . ولكن ابن فارس أقر في مرة واحدة وجود إتباع ينفرد . قال [1] : « ويقال : خراب يباب . وقد يفرد اليباب . قال عمر بن أبي ربيعة :

كست الرياح جديدها من تربها　　　دفقا وأصبحت العراض يبابا

فهذا إتباع إلا أنه أفرده » . أما أبو الطيب فقد تخلص من هذا المأزق بأن جعل أمثاله في التوكيد [2] .

واشترط الكسائي وأبو عبيد وابن بري ألا يعطف الإتباع بأداة . قال أبو عبيد في غريب الحديث [3] : « قال الكسائي . . . وأما حديث آدم عليه السلام : إنه استحرم حين قتل ابنه ، فمكث مئة سنة لا يضحك . ثم قيل له : حياك الله وبياك . قال: وما بياك ؟ قيل : أضحكك . فإن بعض الناس يقولون في بياك إنه إتباع . وهو عندي – على ما جاء تفسيره في الحديث – إنه ليس بإتباع . وذلك أن الإتباع لا يكاد يكون بالواو ، وهذا بالواو . . . ومن ذلك قول العباس في زمزم: هي لشارب حِلّ وبِل . فيقال : إنه أيضا إتباع وليس هو عندي كذلك لمكان الواو » .

وجاء في لسان العرب تعليقاً على قولهم : جوعا ونوعا [4] : « قال (ابن بري) : والصحيح أن هذا ليس إتباعا لأن الإتباع لا يكون بحرف العطف ، والآخر أن له معنى في نفسه ينطق به مفردا غير تابع » .

---

(١) ٢٩ .
(٢) ١١١ .
(٣) المزهر ١ : ٤١٥ .
(٤) مادة نوع .

ولكن أبا الطيب اللغوي [1] رفض هذا الرأي ، ورد عليه ردا حسنا ، معتمدا على مسلك العرب في تعبيرهم . فقد رآهم يقولون : جائع نائع ، فدل على أنه إتباع . ورآهم يقولون في الدعاء على الإنسان : جوعا ونوعا ، فأدخلوا الواو . فلو اعتمدنا عليه قلنا إنه ليس إتباعا . ومحال أن تكون الكلمة الواحدة مرة إتباعا ومرة غير إتباع . إذن ليس الاعتبار بوجود الواو أو عدمها .

يستبين من دراسة أمثلة الإتباع أنه ليس من المحتّم أن يتألف من لفظين فقط ، بل قد يتألف من ثلاثة فيقال [2]: إنه لحسَن بسَن قسَن . ولحمه حظا بظا كظا : وإنه لقبيح شقيح لقيح . ويبدو أنه تألف أحيانا من أكثر . قال أبو الطيب [3] : « يقال في الكثرة : إنه لكثير نثير بثير بذير عقير . وعمير أيضا » .

٤ — من حيث الغرض : أول من تعرض للغرض من الإتباع الكسائي ، وأعلن أنه يراد منه التوكيد قال [4] : « إنما سمي إتباعا لأن الكلمة الثانية إنما هي تابعة للأولى على وجه التوكيد لها » . ويؤكد لنا صحة هذا القول الجواب الذي تلقاه ابن الأعرابي من العرب حين سألهم عن معنى شيطان ليطان .

واتفق أبو علي القالي [5] مع الكسائي . غير أنه يقصر التوكيد على نوع واحد من الإتباع ، ذلك الذي يكون فيه اللفظ التابع بمعنى المتبوع .

ووافقهما ابن الدهان ، وجعل الإتباع من قبيل التوكيد اللفظي ، وأتى بالعلل التي تدعم رأيه . قال السيوطي [6] : « قال ابن الدهان في الغرة في

---

(١) ٣ .
(٢) أبو الطيب : ٧١ ، ٧٢ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٩٣ ، ٩٦ ، ٩٩ .
(٣) ٦٢ .
(٤) المزهر ١ : ٤١٥ .
(٥) الامالي ٢ : ٢٠٨ .
(٦) المزهر ١ : ٤٢٤ .

باب التوكيد : منه قسم يسمى الإتباع نحو عطشان نطشان . وهو داخل في حكم التوكيد عند الأكثر . والدليل على ذلك كونه توكيداً للأول غير مبين معنى بنفسه عن نفسه ، كأكتع وأبصع مع أجمع . . . والذي عندي أن هذه الألفاظ تدخل في باب التوكيد بالتكرار ، نحو رأيت زيدا زيدا ، ورأيت رجلا رجلا . وإنما غير منهما حرف واحد لما يجيئون في أكثر كلامهم بالتكرار ... ».

وأعلن السيوطي [١] وجود قوم يفرقون بين الإتباع والتوكيد . واعتمادهم في هذه التفرقة على أمرين : أولهما أن ألفاظ الإتباع تختلف عن أكتع لأنها تجري على المعرفة والنكرة ، على حين لا تجري أكتع إلا على المعرفة ، ولأنها غير مفتقرة إلى تأكيد قبلها بخلاف أكتع . والثاني أن الإتباع ما لم يحسن فيه واو العطف . والتأكيد تحسن فيه الواو .

ويتفق مع هؤلاء تاج الدين السبكي الذي قال [٢] : « الفرق بينه وبين التأكيد أن التأكيد يفيد مع التقوية نفي احتمال المجاز . وأيضا فالتابع من شرطه أن يكون على زنة المتبوع والتأكيد لا يكون كذلك » .

ونستطيع أن نضم إليهم أبا الطيب اللغوي لأنه جعل المواد التي أدخلها في كتابه صنفين : الصنف الأول سماه الإتباع ، وهو ما لا ينفرد اللفظ فيه أبدا . وسمى الثاني التوكيد ، وهو ما يمكن أن يستقل لفظه الثاني بنفسه . وبرغم ذلك لم يكشف لنا أبو الطيب الغرض من الإتباع . ولعله تعرض لذلك في الجزء المفقود من مقدمته .

أما أحمد بن فارس فرأى أن الإتباع لا يقصد إلى التأكيد وحده ، بل إليه وإلى ما سماه الإشباع دون أن يحدده ، كما نستبين في قوله الذي أوردته سابقا .

---

(١) المزهر ١ : ٤٢٤ ــ ٤٢٥ .
(٢) المزهر ١ : ٤١٦ .

ويؤدي بنا هذا إلى أن العلماء لم يتفقوا على تصور واحد للإتباع ، وأن بعضهم أعطاه صفات حرمه بعضهم الآخر إياها . وكانت الثمرة الطبيعية لهذا أن اختلفت الأقسام التي وضعوها له . وأقدم ما بين يدي من أقسام ما اضطلع به أبو علي القالي . وكشف عنه في قوله [1] : « الإتباع على ضربين :

فضرب يكون فيه الثاني بمعنى الأول . فيؤتى به توكيدا ، لأن لفظه مخالف للفظ الأول .

وضرب فيه معنى الثاني غير معنى الأول » .

ويؤخذ على هذا التقسيم أنه أهمل ما لا معنى له من الإتباع ، وهو الأصل . وصورة التابع . وقد فطن أحمد بن فارس إلى هذا النقص وأراد أن يتجنبه ، فجاء بتقسيمين لا واحد . نظر في الأول منهما إلى صورة التابع ، وفي الثاني إلى معناه . قال [2] : « هذا كتاب الإتباع والمزاوجة . وكلاهما على وجهين :

أحدهما أن تكون كلمتان متواليتان على روي واحد .

والوجه الآخر أن يختلف الرويان .

ثم تكون بعد ذلك على وجهين :

أحدهما : أن تكون الكلمة الثانية ذات معنى معروف . إلا أنها كالإتباع لما قبلها .

والآخر : أن تكون الكلمة الثانية غير واضحة المعنى ولا بنية الاشتقاق » .

ويمكن أن نأخذ على هذا التقسيم أيضا أنه أهمل الوزن .

وأشمل تقسيم للإتباع هو الذي قام به الأستاذ عز الدين التنوخي . وقال فيه : « إن الإتباع يكون في الأسماء وفي الأفعال :

---

(١) الامالي ٢ : ٢٠٨ .

(٢) ٢٨ .

١ – والإتباع الاسمي قسمان :

(أ) إما أن يكون التابع متصلا بالمتبوع وبمعناه ، أو ليس له معنى . ثم لا يجيء مفردا . وهو نوعان :

١ – نوع يجيء التابع فيه بلفظ واحد بعد المتبوع ، فهو حسن بسن . وحارّ يارّ .

٢ – نوع يجيء فيه لفظان بعـد المتبوع ، نحو حسن بسن قسن ، ويكثر أن تكون الكلمة التابعة مبدوءة بميم نحو صقر مقر ، وشذر مذر .

(ب) وإما أن يكون التابع متصلا بالمتبوع وله معنى ، ولا يجيء مفردا كما هو في القسم الثاني نحو عطشان نطشان .

٢ – والإتباع الفعلي :

١ – والأفعال في هذا القسم الثاني قد تكون ظاهرة وبلفظ واحد نحو عبس وبسر .

٢ – وقد تكون مقدرة كالمصادر التي قدرت أفعالها نحو قبحا له وشقحا .

وقد يجيء الإتباع الفعلي بلفظين تابعين نحو: «لا بارك الله في الشعوبي ولا تارَك ولا دارَك» .

والحق أن الإتباع ظاهرة لغوية ، واسعة النطاق، متعددة الأشكال . كثيرة الأسباب والغايات . ويجب أن ننظر إليها في ضوء من أشكالها الأخرى لنحسن رؤيتها ، ونتمم تصورها . . .

فاللغة عرفت ألوانا أخرى من الإتباع ربما لا ترد على الخاطر في هذه الدراسة ، ولكن ذلك واجب لأنها ذات صلة بما نتحدث عنه الآن .

فقد أجرى العرب – وغير العرب – ألوانا من الإتباع . فطن إليها اللغويون والنحويون والصرفيون ، ودرسوها ، ولكنهم لم يربطوا بينها وبين ما بين أيدينا الآن من إتباع . ونحن حين ننظر في هذه الألوان نستطيع للتيسير أن نصنفها في فئتين : الفئة الأولى جرت في المفردات اللغوية ، والثانية في المركبات .

أما المفردات فقد خضعت لنوعين من الإتباع : نوع جرى في حركاتها وآخر في حروفها . وكلا النوعين يضم المطرد من الإتباع وغير المطرد .

أما الإتباع المطرد في حركات المفردات فيتمثل في عدة أبواب نحوية وصرفية .

فالقياس في جمع المؤنث السالم من الألفاظ الثلاثية الساكنة الوسط أن تتبع عينها فاءها . فما كان على فَعْلة جمع على فَعَلات مثل تمرة وتمرات ، وما كان على فُعْلة جمع على فُعُلات مثل حجرة وحجرات إلا إذا كانت الكلمة معتلة العين أو اللام ، أو كان المتكلمون من بني هذيل أو تميم . فلهم أحكام أخرى .

والقياس في الفعل الماضي عند بنائه للمفعول : إن كان مبدوءا بتاء زائدة أن يضم حرفه الأول إتباعا لثانيه مثل تضورب ،وإن كان مبدوءا بألف الوصل أن يضم أوله إتباعا لثالثه مثل استُخرج المعدن . والقياس في فعل الأمر المأخوذ من فعل يفعُل أن تضم ألف الوصل فيه اتباعا لضمة عينه . . .

والقياس عند بني تميم فيما كان على فِعل الحلقي العين من الأفعال كشَهِد ، والأسماء كفخِذ ، والصفات كمَحِك ، وما كان على فعيل الحلقي العين أيضا كسعيد ورغيف : القياس عندهم فيها إتباع الفاء للعين فيقولون شِهِد وفِخِذ ورِغيف .

وقال عيسى بن عمر : إن كل (فُعْل) كان ، فمن العرب من يخففه ،

ومنهم من يثقله نحو عُسْر وعُسُر ، ويُسر ويُسُر (بالسكون والضم) ؛

وإن كان عين (فَعْل) المفتوح الفاء حلقيا ساكنا جاز تحريكه بالفتح ، نحو الشَّعْر والشَّعَر والبَحْر والبَحَر ، (بالسكون والفتح) ، وعُدّ ذلك إتباعا لفتحة الفاء .

وأما الإتباع غير المطرد في حركات المفردات فأمثّل له بقولهم : المِغِيرة ، أتبعوا الميم للغين ، ومِنتِن : أتبعوا الميم للتاء ، وأنبُؤك : أتبعوا الباء للهمزة ، ومنذ : أتبعوا الميم للذال عند من قال : أن أصلها : مِن ذو ، وغيرها .

كل هذه الألوان من الإتباع : المطرد وغير المطرد ، إنما ارتكبتها العربية لتيسر على المتكلم النطق . فبدلا أن تقوم أجهزة النطق بعملين مختلفين في موضعين متقاربين مما قد يتطلب من الناطق جهدا أو وعيا ، كفته اللغة مؤونة ذلك بإزالة الاختلاف وجعل العملين متشابهين . وإذن فالغرض من الإتباع في مثل هذه الأحوال تيسير النطق وجعله عفويا .

وأقصد بالإتباع في حروف المفردات ما يجري فيها حين تخضع لإبدال أو إدغام . فالقياس المطرد في نون الفعل من الأفعال المبدوءة بميم جواز قلب نونها ميما متابعة لميم الفعل ثم إدغام الميمين معا . فنقول امّحى في انمحى . والقياس المطرد في تاء افتعل من الأفعال التي فاؤها دال أو ذال أو طاء أو ظاء أو صاد أو سين أو زاي أو ضاد جواز قلب التاء إلى حرف مماثل للفاء إتباعا لها ثم إدغام الحرفين فنقول ادّان واذكر واظّلم . . .

وإنما تجري اللغة ذلك لتجعل للحرفين اللذين كانا مختلفين مخرجا واحدا . فتيسر على الناطق أن ينطق بهما . كما حدث في الألوان السابقة من إتباع الحركات .

كذلك تخضع المركبات لألوان مشابهة من الإتباع ، اطرد منها ما كان

في الفعل المضعف حين يلتقي بساكن آخر . فقد كان الإتباع أحد المسالك التي سار فيها العرب للتخلص من التقاء الساكنين.فقالوا : شُدُّ الحبل ، وعِزِّ ، وعَضَّ ، بإتباع لام الفعل لفائه . كذلك لجأ بعضهم إلى الإتباع للتخلص من التقاء الساكنين في ميم الجمع . فقالوا : عليهم الذلة ، كقراءة أبي عمرو ، وعليهم القتال كقراءة حمزة بإتباع المميم لحركة ما قبلها .

ومن الألوان غير المطردة في التخلص من الساكنين القراءات الشاذة (قمَ اللّيل) و (قدُ استُهزئ) و (قالتُ اخرج) بإتباع الحرف الساكن الأول لحركة الحرف الذي بعد الساكن الثاني . . .

ومن غير المطرد أيضا قراءة (بسم الله الرحمن الرحيمَ الحَمد لله) بإتباع الميم للحاء بعدها .

والمقصود بهذه الإجراءات ما قصد بما جرى في المفردات : التخفيف القائم على تماثل العمل الذي تقوم به أجهزة النطق .

وتخضع المركبات لإتباع يجري في الحروف أيضا . أشهر أمثلته ما جاء في الحديث النبوي : « ارجعنَ مأزورات غير مأجورات » ، فغير موزورات (من الوِزْر) إلى مأزورات إتباعا لمأجورات .

ومثاله أيضا الحديث النبوي في عذاب القبر : « لا دريت ولا تليت ولا اهتديت » فأبدل واو (تلوت) ياء إتباعا لياءي الفعلين قبله وبعده .

ومثاله أيضا قولهم : إني لآتيه بالغدايا وبالعشايا . فجمعوا العشية على العشايا متابعة للغدايا .

كذلك تنوين الممنوع من الصرف في قوله تعالى : (سلاسلا وأغلالا) ، نونت سلاسل متابعة لأغلال .

ويمكن أن نجعل منه زيادة (ال) في (يزيد) في قول ابن ميادة :

وجدنا الوليد بن اليزيد مباركا شديدا بأحناء الخلافة كاهله

فربما فعل ذلك إتباعا للوليد .

إذا نظرنا إلى هذه الأنواع من الإتباع لم نجد المقصود منها التخفيف . كما كان الحال في الأنواع الأولى ، وإنما المقصود المشاكلة الصوتية : أعني أن يكون لكل من اللفظين رنين متماثل . فيقع في الأذن عذبا ، وفي الوجدان حلوا . فالغاية هنا الجمال الصوتي ، الشبيه بما نجد في السجع والقافية والجناس.

ونخرج من هذا بأن الإتباع في مجاله الأكبر يمنح الناطق خفة وسهولة ، وفي مجاله الأصغر يمنح السامع شعورا جماليا .

فإذا انتقلنا إلى ما درسنا من الإتباع وجدناه يستفيد قليلا من المجال الأكبر . وكثيرا من الجمال الصوتي .

ونحن حين نمعن النظر في أسلوب الإتباع نجده يشبه أساليب أخرى تعرفها اللغة . فهو في أصله صوت لغوي يتبعه صوت آخر مماثل له . أو إن شئنا الدقة التامة قلنا : صوت لغوي يتبعه صوت آخر مماثل لآخر الصوت الأول . فهما صوتان متماثلان في ختامهما ، وفي أكثر الأحيان في القسط الأكبر من بنيتهما . فإذا ما اتفقا في حرف واحد ، وجدناهما يتفقان في حرف آخر غير أنهما اختلفا في موضعه ، فجعله أحدهما أولا والثاني وسطا ، مثل قبيح شقيح ، وسليخ مسيخ . . .

وأقرب الأمثلة على ما يشابه هذه الظاهرة ما يكون في بابي الندبة والاستفهام فالقاعدة في المندوب أن يفتح آخره ثم يشبع الصوت به حتى تتولد ألف مثل قولهم : وازيداه ، فإن لم يمكن ذلك خوف اللبس أشبعت الكسرة فتولد ياء مثل واغلامكيه ، أو الضمة فتولد واوا مثل واغلامهوه. فالمندوب يتلى بصوت مماثل لصوته النهائي دلالة على التفجع .

وإذا رابك شيء في كلام فاستفهمت عنه منكرا له ، جئت بزيادة في آخر الكلام دلالة على ذلك . فإن كان ما قبله مفتوحا ، كانت الزيادة ألفا . وإن كان مكسورا . كانت الزيادة ياء . وإن كان مرفوعا ، كانت الزيادة واوا . وإن كان ساكنا ، حرك لئلا يلتقي ساكنان . لأن هذه الزيادات مدات ، والمدات سواكن فتحركه بالكسر كما يحرك الساكن إذا لقيه الألف واللام الساكن . فإذا قال الرجل : رأيت زيدا . قلت : أزيدنيه . فإن قال : رأيت عثمان. قلت: أعثماناه ؟ لئلا يلتقي ساكنان . ويقول : قدم زيد ، فتقول : أزيدنيه . فإن قال : رأيت عثمان . قلت أعثماناه ؟ فإن قال : أتاني عمر . قال : أعمروه ؟ فهذه الزيادة المماثلة للصوت المختومة الكلمة به دليل على ما يعتمل بنفسه من إنكار .

وإذن فقد كانت الزيادة في باب الندبة دلالة على التفجع ، والزيادة هنا رمزا على الإنكار ، وكانت الزيادة في البابين مماثلة للحركة التي تنتهي بها الكلمة التي تلحق الزيادة بها . وإذن فهذه الزيادة دلالة على الحالة النفسية التي يعيش فيها المتكلم حين تفوه بها . . .

والنتيجة الطبيعية لهذا أن اللغة العربية تلجأ إلى إتباع كلمة ما بصوت مماثل لنهايتها دلالة على ما يختلج في وجدان المتكلم من مشاعر . وعلى ضوء من هذا نقول إنما الإتباع رمز على حالة شعورية خاصة تتملك قائله : قد تكون إعجاباً في مثل حسن بسن ، وقد تكون غضبا في الدعاء . . . لا يهم . . .فمهما اختلف الشعور ، فالإتباع رمز له . . .

والأصوات التي أضافتها اللغة في أمثال الندبة والاستفهام الإنكاري مبهمة ، لم تتخذ شكلا ، ولم تكتسب معنى ، بل بقيت على حالتها الأولى ، مجرد رمز مبهم ، وقد وقف كثير من أصوات الإتباع عند هذه المرحلة ولم يتعدها إلى مجال الوضوح . فأقر العلماء أنه لا معنى له . وحاروا في بعضه إذ

حاولوا أن يلصقوا له معنى ما . ولكن بعض هذه الأصوات تعدى هذه المرحلة ، واكتسب معنى مستقلا . وبعضها الآخر أُخذ من ألفاظ معروفة المعنى . صلحت من حيث أصواتها لأن تكون اتباعا . ولا شك أن أمثال هذا النوع اكتسبت من الاتصال المعنوي بين التابع والمتبوع توكيدا للفكرة التي تعبر عنها . ولا شك – عندي – أن النوع الأول ، المكون من تابع مبهم ؛ اكتسب توكيدا أيضا من التماثل الصوتي بين التابع والمتبوع . لأن المستمع غير المنتبه يظن أنه سمع اللفظ الواحد مرتين ، تكريرا وتوكيدا . . .

وصفوة القول إن الإتباع ظاهرة لغوية جمالية : تدل على ما يعانيه المتكلم من انفعال ، وتمنح المستمع متعة فنية . ويجب أن تدرس مع مثيلاتها من الظواهر اللغوية التي لا يقصد المتحدث فيها إلى الإخبـــار المجرد ، ويرمي معه إلى المشاركة الوجدانية . . .

كتبُ النبَات

دراسات لغوية ــ ٥

بكتاب ، كما حدث لأنواع الحيوان المختلفة . فكتب النبات يغلب عليها التعميم أكثر من التخصيص ؛ يظهر هذا من عناوينها ، وأغلبها : كتاب النبات أو كتاب الزرع ، أو كتاب الشجر ، أو كتاب النخل أو النخلة ، أو كتاب العشب ، أو كتاب البقل ، ويجمع بعض الرسائل بين نوعين من النبات أو أكثر .

واتجهت دراسة النبات عند العرب ثلاث وجهات : وجهة لغوية ، هي التي تعنينا في هذا البحث ؛ ووجهة طبية في كتب العقاقير ، التي تبين خصائص كل نبات في العلاج ، ووجهة عملية في الفلاحة ، ولا تعنينا الوجهتان الأخيرتان ولا نتحدث عنهما ولا عن كتبهما .

ولعل أول من عني بالتدوين اللغوي في النبات النَّضرُ بن شُمَيل (المتوفى ٢٠٤ هـ) ، الذي خصّ الزرع والكرم والبقول والأشجار والرياح والسحاب والأمطار بالجزء الخامس من مجموعته اللغوية المسماة « الصفات » (ابن النديم : الفهرست ٥٣ ليبسك) .

أما أول من أفرد نوعا من النبات بكتاب خاص ، فلعله أبو عمرو الشيباني (المتوفى ٢٠٦ هـ) مؤلف كتاب « النخلة » . وأعقبه في التأليف في النخل خاصة الأصمعي (المتوفى ٢١٣هـ) تحت عنوان كتاب « النخلة (ابن النديم ٥٥) .

وقد نشر الأستاذ هفنر كتابا نسبه إلى الأصمعي تحت عنوان كتاب « النخل » (البلغة في شذور اللغة ٦٤ – ٧٢ ، بيروت ١٩٠٨) . ويقع الكتاب في تسع صفحات . حاول فيها المؤلف شيئا من ترتيب ، فجعل كل فقرة أو أكثر من الكتاب ، خاصة بجانب من الجوانب المتصلة بالنخل . وأتى بهذه الجوانب على النحو التالي : صغار النخل – نعوت السعف والكَرَب والقُلْب – حمل النخل وسقوطه – طلعه وإدراك تمره – تغير تمره وفساده – نعوت طوله – نعوت حمله – أجناسه – عيوبه ، نعوت عذوقه – إعراؤه ورفع

ثمره بعد الصرام — نعوته في شربه ونباته — جماعاته — أسماء الأماكن التي يزرع فيها . ومن الطبيعي أن معظم هذه الفقرات لم تتعد أسطرا معدودات . وبالرغم من محاولة الترتيب وصغر المادة ، اضطرب المؤلف في بعضها ، فوزعه في مواضع متفرقة دون سبب . واتبع الكاتب في تناول بعض الموضوعات منهجا زمنيا ، ولم يتبع في بعضها الآخر منهجا خاصا ، فكان في الموضوعات الأولى يصف ما يتناوله منذ بدايته متدرجا به إلى النهاية ، مبينا أوصافه في كل مرحلة من مراحل حياته . والتفت في بعض الألفاظ التي ذكرها إلى ما فيها من لهجات ، ونسب كلا منها إلى من يتكلم به ، فأشار إلى لهجات ينطق بها أهل الحجاز ، ونجد ، والمدينة ، وبلحارث بن كعب . وكثيرا ما كان يشير إلى مفردات الألفاظ التي يذكرها ، وجموعها ، ومرادفاتها ، وبعض ما يشتق منها عامة ، والأفعال خاصة . ولم يرد في الرسالة من الشواهد غير بيتين من الشعر ، نسب أحدهما إلى قائله : طرفة بن العبد ، ولم ينسب الآخر ، مع التعليق عليه في اختصار .

ونسبة الكتاب إلى الأصمعي مشكوك فيها . فقد ذكر محققه الدكتور أوغست هفنر أنه قد عثر عليه في كتاب محفوظ بالمكتبة الظاهرية في دمشق يضم مجموعة من الرسائل ، وذكر أن الرسالة لم يدون عليها اسم مؤلفها ، وإنما رجح هو أنها للأصمعي ، لأن صاحب لسان العرب قد نقل كثيرا منها ، بالحرف الواحد ، مع عزوه إلى الأصمعي . (ص ٦٤) . ورجح في موضع آخر (ص ٧٣) أن تكون الرسالة من رواية أبي حاتم السجستاني عن الأصمعي .

وعارضه في هذه الآراء لويس شيخو ، فذهب إلى احتمال كون الرسالة لأبي عبيد القاسم بن سلاّم (المتوفى ٢٢٤) ، لأن ما فيها من شروح للمفردات يوافق ما جاء في لسان العرب والمخصص لابن سيده ، منسوبا لأبي عبيد . كما ذهب إلى احتمال كونها لأبي حاتم السجستاني تلميذ الأصمعي ، رواه عن أستاذه وعن أبي عبيد أيضا ، جمع فيه بين روايتيهما (ص ٦٣) .

وتبين دراسة الكتاب ، ومضاهاته بما في الغريب المصنف لأبي عبيد . أن الشاهدين الشعريين ،وبعض ما فيه من لهجات ، مروي عن غير الأصمعي ، بل لقد صرح في الرسالة بالرواية عن الكسائي . ولا ينفي هذا عن الأصمعي اهتمامـــه باللهجات ، وإيراده بعض الشواهد الشعرية الأخرى ، التي أسقطت من الرسالة ، وحفظها الغريب المصنف . والأمر الذي لا شك فيه ، أن الرسالة بصورتها الحالية ليست خالصة للأصمعي ، إذ لعبت فيها أيدي الرواة بعده . وأميل إلى أنها من رواية ابن قتيبة ، لا أبي عبيد ، ولا أبي حاتم . فالرسالة موجودة مع مجموعة رسائل يُنسب بعضها لابن قتيبة ، مثل كتاب النَّعَم . والمنهج الذي اتبعه ابن قتيبة في كتاب النعم هو المنهج الذي اتبعه مؤلف هذه الرسالة . فقد اعتمد كل منهما أساسا على الغريب المصنف لأبي عبيد ، فوضعه أمامه ، وأخذ يطالع فيه ، وكلما مر أمامه اسم أحد اللغويين الذين ينقل عنهم أبو عبيد ، ضرب عليه ،وتخفف من الشواهد الشعرية الكثيرة . ولقد وقع في خطأ بدعم هذا الرأي ، إذ حذف بيتا من الشعر ، كان قد أورده أبو عبيد عن الأصمعي ، وأهمل أن يحذف التعليق عليه ، فبقي في الرسالة قلقا بعض الشيء . كذلك أورد كثيرا من الأقوال التي لم يروها أبو عبيد عن غيره . ومهما تكن جلية الأمر ، فالغالبية العظمى من مادة الرسالة للأصمعي ، كما تبين تصريحات أبي عبيد في الغريب المصنف .

وهذا مثال يوضح طريقة المؤلف في تناول مادته . قال : « الطّلع ، وهو الكافور ،وكذلك التي تتخذ من الطّيب . ويقال : هو الكافور . والضَّحك : حين ينشق .ويقال : الكافور : وعاء طلع النخل . ويقال له أيضا : قَفُّور . فإذا انعقد الطلع حتى يصير بلحا فهو السَّياب (مخفف) والواحدة سَيابة ويقال : وبها سمّي الرجل .فإذا اخضرّ واستدار قبل أن يشتد فأهل نجد يسمونه : الجَدَال . فإذا عظم فهو البُسْر .فإذا صارت فيه خطوط وطرائق فهو المخطَّم .فإذا تغيرت البسرة إلى الحمرة قيل : هذه شُقْحة ، وقد أشقح النخلُ . فإذا ظهرت فيه الحمرة

قيل : أزهى النخل . وهو الزهو . وفي لغة أهل الحجاز : الزُّهو . فإذا بدت فيه نقط من الإرطاب قيل : قد وكّتَ ، وهي بُسرة مُوَكِّتة . . . » .

ثم ألف ابن الأعرابي (المتوفى ٢٣١ هـ) كتاب « صفة النخل » (ابن النديم ٦٩، وياقوت : معجم الأدباء ١٨ : ١٩٦) . ولم يصل إلينا شيء عنه .

وألف أبو حاتم السجستاني (المتوفى ٢٥٥ هـ) كتاب « النخلة » « ابن النديم ٥٨،وياقوت ١١ : ٢٦٥ » . وقد نشر الأستاذ برتلميو لجومينـــا Bartolomeo Lagumina في رومـــا سنة ١٨٩١ الكتاب . ويرى الناظر فيه ظاهرة فريدة لا تتكرر في كتاب آخر ، إذ ينقسم الكتاب إلى قسمين واضحين ، يستهل كل منهما ببسملة وصلاة ، كأنه كتاب مستقل . وعالج المؤلف في القسم الأول مكانة النخلة ، وأورد الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأقوال المأثورة عن الصالحين في تفضيل النخل ، وبيّن مواطن وجود النخل من الدنيا . وكل ذلك أمور لم نر أحدا من اللغويين حاول أن يتكلم عليها في رسالة أخرى من الرسائل اللغوية . ولعلي لا أتعدى الصواب حين أعدها مقدمة للكتاب ، فهي لا تشغل غير خمس صفحات .

قال : « النخلة سيدة الشجر ، مخلوقة من طين آدم صلوات الله عليه . وقد ضربها الله جل وعز مثلا لقول : « لا إله إلاّ الله » فقال تبارك وتعالى : « أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً » وهي قول : «لا إله إلاّ الله » ، « كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ » وهي النخلة . فكما أن قول : « لا إله إلاّ الله » سيد الكلام كذلك النخلة سيدة الشجر . . . وإنما النخل قدّره الله جل وعز للعرب في جزيرة العرب وفي المشرق ، ومنه شيء في المغرب ، وأكثره في العراق . فالذي بالمغرب بإفريقية على خمس ليال منها ، بموضع يقال له قصطيلية ، ثم حتى يبلغ وادي طبيب بقرب مصر ، واد فيه مسيرة أيام كثيرة . . » .

وحاول المؤلف في أول القسم الثاني من كتابه شيئا من ترتيب . فصدره بذكر النوى وأوصافه وأجزائه ومنافعه وطريقة زرعه وزمنه ، ثم تتبع حياة النخلة

في مراحل نموها المختلفة . ولما خرج من هذا التتبع لم يلتزم ترتيبا ما ، وإنما أخذ يعالج مجموعة من الجوانب المختلطة ، مثل أوصاف النخل وأجزائه ، ونضج البُسْر وأمراضه ، وأنواع التمر وجنيه ومرابده ، وجماعات النخل ، وخلط كل هذه الأمور بعضها ببعض . ثم ختم الكتاب ببعض الأخبار عن الأراضي التي تنتج النخل .

والسمات الواضحة على الكتاب اهتمامه باللهجات ، والإكثار من إيرادها ، وخاصة لهجات طيىء والمدينة ، لروايته عن ابن رُوَيْشِد الطائي والمحرر المدني وغيرهما ؛ والإشارة إلى الألفاظ المعربة . وذكر المؤلف بعض من روى عنهم ، كأبي زيد الأنصاري والأصمعي من اللغويين ؛ وأبي مجيب وأبي الحجاج ومحمد بن عبد الملك الأسدي من الأعراب. واعتمد في بعض مواده على مدونات ، فذكر أحد كتب أبي زيد (ص ١٣ ، ٢٢) ، وإن لم يصرح بعنوانه . وينفرد الكتاب عن غيره من الرسائل اللغوية بالإكثار من إيراد الأحاديث النبوية إكثارا لافتا للنظر ، ورواية بعض الخرافات ؛ ثم يشارك غيره في الاستشهاد بالآيات ، والأشعار ، والأ... عليق على بعض الشواهد ، وإهمال ذلك في بعضها الآخر .

ونمثل لتناول المؤلف لمادته في الكتاب بقوله : « قال الطائي : ويُزرع النوى في آخر الشتاء مستقبلا الصيف . فإذا وجَد النوى حُرَّ الأرض نَبَتَ بإذن الله جل وعز ، وربما جُعل على غرار واحد ، قال : يعني مسطر . قال الراجز : (على غرارٍ ومثالٍ واحدٍ) أراد اطراد أبيات الرجز لأن قبله : (ومن طراز الرجز الأجاودً) قال : وربما ضاقت الأرض ، فصارت في الموضع اللفة . واللفة : المجتمع منه . قال : وفي كل زمان يُغرس إلا أن هذا الوقت أحب إليهم . فيمكث النوى تحت الأرض خمس عشرة ليلة إلى العشرين ، ودون ذلك . ويقال له : الزَّريعة ، والجميع الزُّرعان . ثم يطلع . فقال أبو مجيب والحارث بن دُكَين : أول أسمائها النَّقيرة. والنقيرة : سُرَّة

العجمة . وقال أبو زيد : النقير : النقرة التي في ظهر النواة . . . قال أبو زيد : يقال للقِنو : المِطْو أيضا . والعَذْق ، بالفتح ، عند أهل الحجاز : النخلة . وأما العِذق ، بالكسر : فالقنو . ويقال : القنا . والأجمع : الأقْناء . ولغة طيىء : القِنا . بكسر القاف . وأهل الكوفة يسمون العِذق : الكِباسة ، والجميع : الكَبائس ، وثلاث كِباسات » . . .

وألف الزُّبير بن بكّار (المتوفى ٢٥٦ ﻫ) كتاب « النخل » (ياقوت ١١ : ١٦٤) . ولا معلومات لدي عنه .

وينقضي القرن الرابع دون أن يصل إلينا أن أحدا من أهله ألف في النخل خاصة أو تعرض له في أحد فصول كتبه اللغوية .

فإذا انتقلنا إلى القرن الخامس ، وجدنا ابن سِيْدَه (المتوفى ٤٥٨ﻫ) قد جعل للنخل كتابا في السفر الحادي عشر من المخصص . يبتدىء من الصفحة ١٠٢ ، ولا أدري نهايته على وجه اليقين ، إذ انتقل المؤلف من النخل إلى الأشجار والفواكه دون تنبيه ، ويحتمل أن يكون آخره في الصفحة ١٣٦ . فيشمل بذلك ما قاله عن التمر . وقد خلط المؤلف فعلا ، في الأبواب الأخيرة ، بين أبواب النخيل وأبواب التمر .

وسار ابن سيده مع النخل من ابتداء دورة حياته إلى نهايتها . فابتدأ بالغرس وصغار النخل ، فوصف أعضاءه من الأصول والسَّعَف والكَرَب والعــذوق وترجيبها ، فوصف طوله وقِصره واصطفافه وشربه وجماعاته ، ثم حمله وثمره وبكوره وتأخره ونضجه وصرامه وآفاته . ثم عالج التمر وأوعيته وجماعاته وطوائفه وعصيره ونعوته وآفاته وأجناسه وأسماءه . وقد اختل الترتيب منه في بعض الأبواب ، فوزع المادة الواحدة في أكثر من باب ، وفرّق بينها أحيانا ، ووضعها في غير موضعها في أحيان أخرى .

واعتمد المؤلف في هذا الكتاب أساسا على كتاب النبات لأبي حنيفة

الدينوري ، فاتخذه الهيكل الذي ملأه ببعض المعلومات الإضافية ، التي استمدها من الغريب المصنف لأبي عبيد خاصة ، ومن أبي علي القالي ثم من غيره من اللغويين الذين استمد منهم في كتبه الأخرى .

واتبع المؤلف النهج الذي كان يتبعه في كل كتب موسوعته « المخصص » ، فحاول أن يورد أقوال اللغويين في اللفظ الواحد ومشتقاته في موضع واحد . والتفت إلى المفرد والجمع منها ، واستطرد إلى المسائل النحوية والصرفية المتصلة بألفاظه . وتخفف من الشواهد الشعرية ، وأهمل التصريح بأسماء اللغويين الذين روى عنهم أبو حنيفة وأبو عبيد وغيرهما ، حتى إننا لا نجد اسم الأصمعي عنده إلا نادرا ، بالرغم من المادة الكثيرة التي استمدها من كتبه . ونظر إلى أبواب النخيل نظرته إلى غيرها من أبواب المخصص ، فعدّها كتابا مكتملا ، ولذلك بدأها بتفسير الألفاظ العامة التي يكثر دورانها في كلامه عن النخيل ، وحاول أن يجعلها مشتملة على كل ما يتصل بموضوعه لتغني عن غيرها .

قال المؤلف : « أبو عبيد : أنْسغَتِ الفسيلة : أخرجت قلبها . أبو حاتم : نسَّغت . ابن دريد : نسّغت ، وقيل : التنسيغ : إخراجها سعفاً فوق سعف . ابن السكيت : هو قلب النخلة وقُلبها وقِلْبها . أبو زيد : سمي قِلبا لبياضه . أبو حنيفة : والجمع القِلَبة والقلوب والأقلاب . وقد قلَبها : نزع قُلبها . وقال : قُلْب النخلة : رأسها اللين الذي لم يشتد فيصير جذعا . وقيل : قلب النخلة : الخوص الذي يلي أعلاها . واحدتها : قُلّبه . ويقال لقُلبها : الجُمارة . أبو عبيد : والجمع : الجُمّار . ابن دريد : يقال للجمار : الجامور ، أفصيحة... قال سيبويه : تمرة وتمْر وتمور وتمْران ، وليس كلُّ جنس يجمع ، لا ترى أنك لا تجمع البُرَّ ولا الشعير . وقال : وقالوا : التَّمرانِ ، فثُنّي على إرادة النوعين من التمر . وأنشد :

أغررتَني وزعمتَ أنــ ـك لابنٌ بالصيفِ تامرْ

أبو عبيد : تَمَرْتُ القومَ أتمُرهم : أطعمتهم التمر . صاحب العين : وتمرتهم كذلك . أبو عبيد : أتمرَ القومُ : كثر عندهم التمر . صاحب العين : التتمير : تيبيس التمر . أبو عبيد : الأسودان : التمر والماء ، وقد تقدم في الماء . غيره : العتيق : التمر . وخصص بعضهم القديم منه ، وقد تقدم . . » .

وفي القرن الخامس أيضا عقد عيسى بن إبراهيم الرَّبعي (المتوفى ٤٨٠ هـ) بابا للنخيل في كتابه « نظام الغريب » ، شغل ثلاث صفحات (٢٠٧ — ٢٠٩) . فوصف السعف وأجزاءه ومراحل نضج التمر . وأشار قليلا إلى بعض أوصاف النخل . وأتى ببعض الشواهد من القرآن والشعر والأمثال . ولا قيمة للباب .

قال المؤلف : « الباسقات والبواسق : هي النخيل . والسَّحوق : أطول ما يكون من النخل . والوَدِيّ : هو صِغار النخل الملتف . والسعف : عيدان النخل إذا علاها الورق ، واحدتها سَعَفة . والورق : الخوص . والشَّطْب والأبلُمة : واحدة الخوص . . . »

ولا أعرف أحدا ألف في النخل غير السابقين ، ولكن المترجمين لأبي زيد الأنصاري (المتوفى ٢١٥ هـ) عزوا إليه كتابا في « التمر » (ابن النديم ٥٥ ، وفهرسة محمد بن خير ٣٧١) . ولم يصف أحد هذا الكتاب ، لذلك لا أدري أهو قاصر على التمر أم يتحدث أبو زيد فيه عن التمر وعن النخل عامة كالكتب التي تناولتها . ومن اعتماد ابن سيده وغيره على أبي زيد ، في كلامهم على النخل ، وفي إيرادهم أقوالا صادرة عنه ، ربما نستنتج أن أبا زيد وصف النخل أيضا ، ولكننا لا نزال غير قادرين على القطع بأنه فعل ذلك في الكتاب الذي نتحدث عنه ، وإن كان ذلك هو المظنون .

وألف في الشجر خاصة محمد بن حبيب (المتوفى ٢٤٥ هـ) ثم أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (المتوفي ٣٧٠ هـ) . وقد نشر صمويل ناجلبرج Samuel Nagelberg الكتاب الثاني سنة ١٩٠٩ ، ليحصل به على

درجة الدكتوراه . وتبين دراسة الكتاب ان ابن خالويه قسم النبات الذي تناوله في كتابه إلى ثلاثة أنواع : الشجر الشائك ، والكلأ ، والجَزْء . وصنف الأشجار في النوع الأول إلى صنفين : العِضاه ، وغير العضاه . وجعل العضاه في قسمين : العضاه الخالص ، وهو ما عظم واشتد شوكه ؛ وعضاه القياس . ورأى في الأخير فرعين : العِضّ والشِّرس ، وهما ما صغر من شجر الشوك (عضاه القياس) ؛ وما ليس من العض ولا الشرْس ، وهو ما فيه حُجَز صغار كأنها الشوك .

وصنف الكلأ صنفين : العشب ، وهو ما عظم منه وغلظ ؛ والبقل ، وهو ما دَقّ . أما النوع الأخير : الجزء ، وهو الذي يجزأ به (أي يستغني به) المالُ (: الإبلُ) ، فلم يصنفه .

وسار المؤلف في الشجر الشائك على نظام الأقسام : فقدّم الكلام على العضاه الخالص (ص ١ – ٤) ثم ما ليس من العض والشرس من عضاه القياس (ص ٥) ثم العض والشرس (ص٦ – ٨) ثم ما ليس بعضاه خالص ولا عضاه قياس (٨ – ١٠) . أما القسم الخاص بالكلأ (١٠ – ١٨) فلم يفرد كل صنف من صنفيه عن الآخر ، وإنما اكتفى بالتنبيه على كون كل نبات يذكره : من العشب هو أو البقل . ومن الطبيعي أنه لا توجد تقسيمات في القسم الأخير ، والحق أنه غير خاص بشجر الجزء وحده ، بل ذكر فيه المؤلف أشياء كثيرة . فبدأ باليابس من الشجر (١٩) ثم ما تكسر من عيدانه (١٩) ثم ما احمرّ منه (١٩) ثم المختلط يابسه برطبه (٢٠) ثم ما كسر منه (٢١) ثم المواضع التي يكثر فيها الشجر (٢٢) ثم بقية الشجر (٢٢) ثم شجر الجزء (٢٤) ويختمه بمتنوعات أخرى .

ويقوم منهج ابن خالويه في هذه الأقسام على ملء كل قسم منها بأسماء النباتات التي تنتمي إليه ، ووصفها في إيجاز . ويعني في وصفه بالصورة الخارجية للنبات ، وإقليمه ، ومواطنه من المرتفعات أو السهول أو الرمال أو

ما إليها ، وأسماء زهره ، وزمن إنباته ، واستعماله وريحه أحيانا . وقد يلتفت إلى الأفعال المشتقة من أسمائه وصفاته . أما الشواهد فغاية في القلة عنده . فميزته الصحيحة إنما هي في وصف النبات وبيان عائلته ومواطن نموه وزمنه وزهره .

وهذا مثال من الكتاب ، قال : « فمن العِضاه السَّمُر ، وواحدته سَمُرة ، وهي شجرة حجازية نجدية شاكة ، ومنبتها بكل مكان ما خلا حُرَّ الرمل . ويقال لنورها أول ما يخرج : البَرَمَة ، ثم بأول ما يخرج من بدءٍ : الحُبُلَة . وكعبوره : نحوُ بدء البُسْرة . فتيك البَرمة ينبت فيها زغَب بيض هو نَوْرُها . فإذا خرجت فتيك البَلّةُ والفَتلة . فإذا سقطن عن طرف العود الذي ينبتن فيه نبتت فيه الحُبُلة في طرف عودهن وسقطن . والحُبْلة : وعاء الحَبّ كأنها وعاء الباقلاء . ولا تكون الحبلة إلاّ للسَّلَم والسَّمُر . وأما جميع العضاه بعدُ فالسّنفة مكان الحبلة ، وفيها الحب ، وهن عِراض كأنها نصالٌ غيرَ الطّلْح ، فإن وعاء ثمرته العُلَّف ، وهو سنفة عراض إلا أن اسمها العُلَّف . . . »

وألف في الكَرْم خاصة أبو حاتم السجستاني (المتوفى ٢٥٥) . كتابا وصل إلينا . وحققه الدكتور هفنر (البلغة في شذور اللغة ٧٣ – ٩٤) ، ورجح نسبته إلى الأصمعي ، لأنه وجده مع كتاب النخل الذي سبق الكلام عليه . والحق أن الكتاب لأبي حاتم ، إذ نسب إليه ابن النديم كتابا بهذا الاسم (الفهرست ٥٨) ، ولم ينسب أحد كتابا في الكرم إلى الأصمعي . أضف إلى ذلك أن الكتاب في المخطوط منسوب إلى أبي حاتم ، وأن سياق الكلام فيه يدل على أنه يستمد من الأصمعي أحيانا لا دائما ، وأن نسبة كتاب النخل السابق إلى الأصمعي مشكوك فيها بل ضعيفة كما رأينا .

ويتناول هذا الكتاب كثيرا من الأمور المتصلة بالكرم ، مثل دورة حياته ، وضروبه ، وأوصافه ، ونضجه ، وحَبّه ، وأسماء الخمر ونعوتها ، وعمل

الرُّبّ والمَريث والخل منه . وبعض الأدوات التي تستخدم في زراعته وما ماثل ذلك . ولكن المؤلف لا يراعي فيها الترتيب ، لأن الأهمية عنده ليست في هذه الأمور ، بل في أسمائها لدى القبائل المختلفة . ولذلك أتى برجلين : طائفي وجُذامي ، لم يسمهما ، وبثالث جَعْدي كناه أبا علي ، ورابع كناه أبا الخطاب ولم ينسبه إلى قبيلة ما . وربما كان أبا الخطاب عمرو بن عامر البَهدلي (ابن النديم ٤٧) أو الأخفش الأكبر ؛ وأتى بجماعة أخرى من الطائف غير من ذكرناهم أولا . وجعل كل واحد منهم يقص عليه قصة حياة الكرم والعنب وما يتصل بها . ويعطي كل شيء اسمه عندهم ؛ وهو يدون ما يسمع . ولذلك تغلب على الكتاب الصبغة الشخصية . وصيغة المتكلم . والناحية العملية ، وخاصة في الفقرات التي تصف زراعة العنب ، والصناعات القائمة عليه . ونتج عن ذلك أيضا أن تكررت قصة حياة العنب حوالى أربع مرات . مع بعض اختلاف في المناحي التي التفت إليها في كل مرة . وفي بعض الألفاظ . ولكن المؤلف كان أميل إلى الطائفي . فأكثر من الاعتماد عليه في كل الموضوعات التي عالجها . وذلك أمر طبيعي ، لأن الطائف موطن الكرم والفواكه في شبه الجزيرة العربية .

وورد في الكتاب بعض أسماء اللغويين ، لا سيما الأصمعي . كما يبدو أن بعض الزيادات تسربت إليه عن غير أبي حاتم . وليس للمؤلف منهج واحد في علاجه للأمور السابقة ، إذ كان المنهج زمنيا في قصة الكرم . وعندما عالج ضروب العنب قدّم قائمة بأسمائها ، ثم تناول كل ضرب منها بالوصف والتوضيح مع المحافظة على ترتيبه في القائمة . ولكنه لم يراع ترتيبا يذكر في بقية الموضوعات . وكان في مادته يلتفت من حين إلى آخر إلى المفرد والجمع ، والأفعال المشتقة من الألفاظ التي يذكرها ، ويروي بعض المعربات في أسماء الخمر عند الأصمعي ، ويعلق على بعض الشواهد الشعرية القليلة التي يوردها .

ونمثل له بالنقرة التالية التي يتحدث فيها عن ضروب العنب : « فأما

الجُرَشي فأبيض صُغار الحَبّ، أولُ العنب إدراكا. وأما الأقماعي العربي فأبيض، عظامُ الحُبَّة (بتخفيف الباء)، كثير الماء. وأما الأقماعي الفارسي فأعظم حَبا من العربي، وأقل ماء، وأكثر شحما. وأما الشَّوكي فأبيض، قليل الماء، نحوٌ من عظم الأقماعي، ينشق حبه على شجره. وأما الرازقي فأبيض، داخلته زرقة، طوال الحب. وأما أم حبيب فسوداء زرقاء تعظم عناقيدها ويعظم حَبُّها ... »

*

وأول من ينسب إليه كتاب عام في النبات أبو عبيدة (المتوفى ٢١٠ هـ)، الذي قيل إنه ألف كتاب « الزرع » (ابن النديم ٥٤، ياقوت ١٩ : ١٦١). ولم يصل إلينا عنه شيء.

ونسب ابن النديم (٥٥) إلى الأصمعي (المتوفى ٢١٣ هـ) كتاب « النبات والشجر ». وقد عثر الدكتور هفنر على الكتاب وحققه (البلغة في شذور اللغة ١٨ – ٥٩). ويشغل هذا الكتاب أربعين صفحة، ويختلف في تنظيمه عن كتاب النخل للمؤلف نفسه كل الاختلاف. فقد سار فيه سيرا تحكميا، يغلب عليه توارد الخواطر دون محاولة لتنظيم. وأراد المحقق أن يضع عناوين لبعض الفقرات، فنجح آونة وأخفق أخرى. وأحاول أن أنظم الموضوعات التي تناولها، مع غض النظر عما في أقسامه من خلط كثير : وصف الأرض ذات النبات؛ وصف بعض النباتات في مراحل حياتها المختلفة، ويختلط هذان الموضوعان عنده تماما؛ أسماء أحرار البقول، أسماء غير الأحرار منها، ذكور البقول، غير الذكور، تقسيم النبات إلى شجر وحمض وخلة، أسماء الحمض، الشجر، ما ليس بشجر، النبات، ويخلط بين الأقسام الأخيرة جميعا.

وكان في الموضوعين الأولين يذكر صفة الأرض أو النبت ثم يطلق عليه اسمه الخاص. ويكثر فيهما من الشواهد الشعرية التي ينسبها إلى أصحابها حينا

ويهملها حينا آخر ، ويعلق عليها مرة ويتركها ثانية . ويشير إلى ما فيها من روايات في مواضع . والتفت في بعض الأحيان إلى الفعل المشتق من اللفظ الذي يعالجه . واستهل قسمي أحرار البقول وذكورها بتعريف كل منهما ، ثم سرد أسماء كل نوع ، ووصفها في بعض الأحيان وصفا موجزا . أو أتى بمرادف آخر . وأدخل ابن دريد بعض إضافات في هذا القسم نبّه عليها . والشواهد في هذين القسمين قليلة . وحاول المؤلف في الأقسام الأخيرة أن يتخذ شيئا من النظام ، فأراد أن يقسم النبات إلى حمض وشجر وغير شجر . وأن يرتب كل نوع منها وفق الموطن الذي ينبت فيه : السهول ، أو الحجاز ، أو نجد ، أو الرمال . وفعل ذلك في الحمض . ولكن اختل الترتيب في بقية الأنواع . وتتبع في بعض المواضع مراحل حياة بعض النباتات ، واستشهد فيها بالأمثال والنثر . فالكتاب إذن يقدم مادة حسنة في الأسماء ، وفي مواطن كل نبات . ولكنه قليل الوصف للنبات . كثير الاضطراب .

ونتخذ من الفقرة التالية مثالا . قال : « يقال : رأيت أرض بني فلان غِبَّ المطر واعدة حسنة : إذا رُجي خيرها وتمام نبتها في أول ما يظهر النبت . ويقال : وشمَتِ الأرضُ : إذا رأيتَ فيها شيئا من النبات . وأنشد :

كم من كَعابٍ كالمهاةِ المُوشمِ

وينشد : المُرْشم . وأرشمت الأرض كذلك . والمُوشم : التي قد نبت لها وشم من النبات أي شيء يرعى فيه . ويقال : أبشرت الأرض : إذا حسن طلوعُ نبتها إبشارا . ويقال بذَرت الأرض تبذُر بَذْرا : إذا ظهر نباتها متفرقا . ويقال : ودَسَت الأرض وَدْسا ، وودَّست توديسا حسنا في أول ما يظهر نباتها . قال البَعيث :

كأن قتودي فوق طاوٍ خلاله ببَينونة القصوى عدابٌ مودَّسُ

والعداب : المكان اللين السهل ، وهو مستدقّ الرمل حيث ينقطع معظمه .

وبارض النبت : أول ما يبدو منه . ويقال إذا ظهر نبات الأرض : قد برّضت تبريضاً ، وتبرّضت . فإذا ارتفع بارضُ البُهْمى شيئا فهو جميم ، فإذا ارتفعت وتمت من قبل أن تتفقأ فهي الصّمعاء . . . »

ونسب من ترجم لأبي زيد الأنصاري (المتوفى ٢١٥ هـ) له كتابا باسم « النبات والشجر » (ابن النديم ٥٥) . ووصفه ابن خلكان (١ : ٢٠٨) بأنه كتاب حسن جمع فيه أشياء غريبة . ويؤسفنا أننا لم نعثر عليه بعد .

ثم عقد أبو عبيد القاسم بن سلام (المتوفى ٢٢٤) كتابا في الغريب المصنف للشجر والنبات ، شغل ١٤ صفحة ، قسمها إلى ١٥ بابا . ولم يسر المؤلف في تبويبه على نظام مطرد . ولكنه مال إلى تقديم الكلام على بعض النواحي العامة في الأشجار ، مثل أشجار الجبال فالسهول فالرمال ، فالعضاه والحمض والخلة وآجام الأشجار . ثم تناول أحوالها في دورتها من ابتداء نباتها وتوريقها ، وإثمارها وما يبقى منها ، ودورة حياتها ، وختم الأبواب بإيراد أسماء ضروب النبات المختلفة .

والتزم في أكثر هذه الأبواب طريقة إعطاء قوائم بأسماء النباتات . مع الإشارة القاصرة إلى أنه نبت ، دون أن يحاول وصفه ، ووصف قليلا مظهر النبات الخارجي من لون وصورة . فالتعريفات عنده قاصرة . ولكنه في الأبواب التي تتبع فيها حياة الأشجار سار فيها سيرا زمنيا مرضيا . وكثيرا ما التفت إلى إيراد المفرد والجمع من الألفاظ التي يوردها . وكان أكبر اعتماده في هذا الكتاب على الأصمعي ، الذي نجد اسمه في مقدمة كثير من أبوابه ، ثم على بعض اللغويين الآخرين كأبي عمرو بن العلاء ، وأبي زيد الأنصاري ، والكسائي ، وأبي عبيدة . وحافظ على أن ينسب إليهم أقوالهم صراحة . والشواهد عنده قليلة جدا ، لا تتعدى البيت من الشعر ، في البابين أو الثلاثة أو أكثر .

وهذا مثال منه . قال : « الأصمعي : البَرير : ثمر الأراك . والغَضّ منه : المَرْد . والنّضيج : الكَبَاث . والعُلَّف : ثمر الطَّلْح ، واحدته عُلَّفة . والحُبْلة : ثمر العِضاه . أبو عمرو في الحبلة مثله . قال : والبَرَم : ثمر الطلح ، واحدته بَرَمة . الفراء : المُصْعة : ثمر العوسج ، وجمعها مُصع . الأصمعي : العروة من الشجر : الشيء الذي لا يزال باقيا في الأرض لا يذهب ، وجمعه عُرًى . وهو قول مهلهل :

شجر العرى وعُراعر الأقوامِ

قال أبو عبيدة مثله أو نحوه إلا أنه قال: هذا البيت لشرحبيل رجل من بني تغلب . أبو عمرو مثل قولهما في العروة أو نحوه . . . الأموي : الحُوَاءة : نبت يشبه لون الذئب . الكسائي : الذآنين : نبت . والطراثيث : نبت . والواحد ذُؤنون وطُرْثوث. ويقال : خرج الناس يتذأنَنون ويتطَرثَثون : إذا خرجوا يأخذون ذلك . ويتمغفرون : إذا خرجوا يأخذون المغافير . . . » .

ونسب ابن النديم (٦٩) وياقوت (١٨ : ١٩٦) إلى ابن الأعرابي (المتوفى ٢٣١ هـ) ثلاثة كتب من هذا اللون . هي « النبات » و « صفة الزرع » و « النبت والبقل » ولم يصل إلينا أحدها ولا وصف لها .

كذلك نسب إلى أبي نصر أحمد بن حاتم (المتوفى ٢٣١ هـ) كتابي « الشجر والنبات » و « الزرع والنخل » (ابن النديم ٥٦ ، وياقوت ٢ : ٢٨٤ ــ ٥) . وإلى هشام بن إبراهيم الكَرَنبائي تلميذ الأصمعي كتاب « النبات » (ابن النديم ٧٠ . وياقوت ١٩ : ٢٨٥) . وإلى محمد بن حبيب (المتوفى ٢٤٥ هـ) كتاب « النبات » (ابن النديم ١٠٧ . وياقوت ١٨ : ١١٦) ؛ وإلى يعقوب بن السكيت (المتوفى ٢٤٦ هـ) كتاب « النبات والشجر » (ابن النديم ٧٣ . وفهرسة محمد بن خير ٣٨٢) . وإلى الجاحظ (المتوفى ٢٥٥ هـ) كتاب « الزرع والنخل » (ياقوت ١٦ : ١٠٦) . وإلى أبي حاتم

السجستاني (المتوفى ٢٥٥ هـ) كتب « الزرع » و « العشب والبقل » و « الشجر والنبات » (ابن النديم ٥٨) ، وإلى أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري (المتوفى ٢٧٥ هـ) كتاب « النبات » (ابن النديم ٥٨ ، ونزهة الألبا ٢٧٤) . ولم يصل إلينا أي كتاب منها .

وألف أبو حنيفة أحمد بن داود الدينوري (المتوفى ٢٧٢ هـ) كتابه المشهور « النبات » . ولم نعثر من هذا الكتاب إلاّ على مجلد واحد ، هو الجزء الخامس ، كما يذكر على الصفحة الأولى منه . وقد ذكر البغدادي في خزانة الأدب أنه رأى الكتاب في ستة أجزاء كبار . ويبدو أن التقسيم الذي أشار إليه البغدادي يتفق مع تقسيم النسخة التي عثرنا على جزئها الخامس . وهي نفسها تدلنا على وجود تقسيم آخر للكتاب ، إذ تصرح بأن هذا الجزء الخامس يضم القطعة الأخيرة من الجزء السابع ، والأولى من الثامن ، من رواية أبي سعيد السيرافي . ولا عجب في اختلاف تقسيم الكتاب في النسخ والروايات المختلفة .

وقد عثرتُ على فقرة في ختام الجزء السابع ، وصف فيها المؤلف بعض مناحي منهجه ، تنير الطريق أمامنا كثيرا ، كما ينيره مقال الأمير مصطفى الشهابي الجزء الثالث ، من المجلد السادس والعشرين ، من مجلة المجمع العلمي العربي (١ تموز ١٩٥١) ، وعنوان المقال : أبو حنيفة الدينوري ، والجزء الخامس من كتاب النبات .

رأى أبو حنيفة أن يتناول النبات عامة بدراسة أولى عامة ، فيبين أجناسه المختلفة ، وخصائصها التي تميزها عن غيرها ، ومنافع كل منها . وقدم هذه الدراسة العامة في كتابه ، ليقتصر في وصف النباتات بعد ذلك على ما يختص بالنبات ، ثم يشير إلى نوعه فتغنيه الإشارة عن تكرير الأوصاف والمظاهر في كل نبات . وشغلت هذه الدراسة العامة الأجزاء السبعة الأولى من تصنيف السيرافي . أو الأجزاء الأربعة الأولى وبعض الخامس من التقسيم الآخر . أي

القسط الأعظم من الكتاب . ثم تناول أفراد النبات واحدا واحدا بالوصف . ورتبها وفقا للحرف الأول منها وحده ، أصليا كان أو مزيدا ، ولم يلتفت إلى ما بعده من حروف . وشغلت هذه الدراسة قطعة من الجزء الخامس الذي عثرنا عليه ، وباقي الجزء السادس في غالب الظن ، من التقسيم الذي أشار إليه البغدادي . ولست على معرفة بعدد الأجزاء التي وصل إليها تقسيم السيرافي .

وتناول المؤلف في القطعة الباقية من الدراسة العامة صنعة القسي ، ونعوتها في حال الرمي عليها ، وما تتحلى به ،وصفات النَّبْل ، وأسماء أجزاء القِداح ، وما يُجعَل عليها ، وأسماء السهام. واستطاع الأمير الشهابي من عبارات وردت عرضا في الكتاب أن يصل إلى معرفة أربعة عشر بابا كانت تشتمل عليها هذه الدراسة ، وهي أبواب النخل ، والكرم ، والزرع ، والأصباغ ، وأجناس النبات ، وأوصاف النبات العامة ، والعشب ، والنبات الطيب الرائحة ، واللثأ ، والصموغ ، والكدأة ، وجماعات الشجر ، وأوصاف الشجر العامة ، والزناد والنيران والأدخنة ، والنبات الذي تتخذ منه الحبال والأرشية . ومن الطبيعي أن هذه الأبواب ليست كل ما كانت تشتمل عليه الدراسة العامة .

وتناول أبو حنيفة في القسم الثاني الخاص بأعيان النبات نباتا نباتا من حرف الألف إلى حرف الزاي . واتبع فيه أن يقدم اسم النبات ، ويبين المفرد والجمع منه ، ثم يصفه ، ويشير إلى ما يشتق من أسمائه وصفاته من أسماء أعلام وتشبيهات . وكان يتميم وصفه للنبات على إبراز صورته الظاهرية ، وثمره ، ورائحته ، وطعمه ، وجماعاته ، ومواطنه ، وأنواعه ، ومنافعه . وكان ينتهز أية فرصة تسنح له للاستطراد ، فقد أشار مثلا في تضاعيف كلامه عن الأثل إلى استخدامه في صناعة الأواني ، ثم اعتمد على هذه الإشارة وعقد بابا لأسماء الأواني وأنواعها وأوصافها . كذلك أكثر من الشواهد كل الإكثار ، حتى ليأتي أحيانا بثلاثة شواهد وأكثر على اللفظ الواحد ، ولم يمنح شواهده الكثرة حسب بل التنوع أيضا ، بين القرآن والحديث والشعر .

واعتمد المؤلف فيما أورده من أقوال وأوصاف وشواهد على رواة كثيرين ، فظهرت عنده أسماء أكثر اللغويين . ولكننا نستطيع أن نتبين أنه حصل على القسط الأكبر من معارفه من ثلاثة مصادر رئيسية ، غير جماعة اللغويين : مشاهداته الخاصة ، والأعراب ، وأبي زياد الكلابي . فما أكثر المحاورات التي أوردها في الكتاب ، وكانت قد دارت بينه وبين الأعراب ، وهو يبحث عن نبات معين أو يدرس نباتا معينا . أما أبو زياد الكلابي ، فقد عرّفنا المؤلف به ، وهو يزيد بن عبد الله ، أحد بني عبد الله بن كلاب . فهو إذن أحد الأعراب ، الذين عددتّهم مصدره الثاني في الحصول على المعرفة ، ولكن أبا زياد لما تردد اسمه في الكتاب أكثر من غيره من اللغويين ومن بقية الأعراب ، فبرز كل البروز بين من روى عنهم أبو حنيفة ، جعلته مصدرا مستقلا . ولم أكن في ذلك بدعا أو مبتكرا ، بل اتبعت علي بن حمزة البصري الذي أفرد أبا زياد بالذكر من بين من روى عنهم أبو حنيفة .

وقد حصل هذا الكتاب على إعجاب الدارسين على مر العصور ، فدأبوا على عدّه القمة التي وصل إليها التأليف اللغوي في النبات ، وقيل عنه : « لم يؤلَّف في معناه مثله » . وقد أخذ عليه علي بن حمزة البصري (المتوفى ٣٧٥ هـ) بعض الأخطاء ، وجعله أحد من أفرد لهم بابا في كتابه « التنبيهات على أغاليط الرواة » (ص ٢٥ — ٤٢) من المخطوطة رقم ٥٠٢ لغة ، بدار الكتب المصرية واختصره موفق الدين البغدادي (المتوفى ٦٢٩) ، (كشف الظنون ٥ : ١٦٢).

وهذا مثال من كلامه عن أفراد النبات : « آس ، والواحدة منه آسة : وهو بأرض العرب كثير ، ينبت في السهل والجبل ، وخضرته دائمة أبداً ، ويسمو حتى يكون شجرا عظاما ، وفي دوام خضرته يقول رؤبة :

يخضرّ ما اخضرّ الألا والآسُ

وفي منابته من الجبال يقول الهذلي :

تالله لا يعجزُ الأيامَ ذو حيَدٍ   بمُشْمخِرٍ به الظيّانُ والآسُ

وللآس بَرمة بيضاء طيبة الريح ، وثمرة تسودّ إذا أينعت وتحلو وفيها مع ذلك علَيْقَمة وتسمى الفَطْس . ذكر ذلك بعض الرواة. وزعم قوم أن الآس يسمى الرّند . وأنكر ذلك أبو عبيدة . وأنكره أيضا غيره من العلماء . وزعموا أن الرند شجر طيب الريح وليس بالآس . وسنذكره في بابه ، إن شاء الله .

البُسر : بُسر النخل ، والواحدة بُسرة . وكلُّ غَضّ طري : بُسر ، حتى الغض الذي لم يُسبَق إليه . وكل استعجال بشيء قبل إناه : ابتسار . ومنه ابتسار الفحل طروقته : إذا ضربها على غير اهتياج منها . وحتى قيل في النخلة إذا لُقّحت قبل إنَى تلقيحها . وقال ابن مقبل في وصف نخل :

طافت به الغُرْس حتى بذّ ناهضَها   عمٌّ لُقِحنَ لقاحا غير مبْتسَر

وقيل للبُهمى وهي غضة بعد : بسرة . قال ذو الرمة في صفة عَيْر :

رعى بارض البهمى جميما وبُسرة   وصَمْعاء حتّى آنفَتْها نِصالُها

وقال غيره فيما هو أبعد من هذا :

فعالَينَ قبل الطيرِ ، والشمس بُسرةٌ   عليها الوَلايا والسّديلَ المرقم

فجعلها في أول طلوعها وهي غضة قبل الترحل بسرة . . . »

ونُسب إلى أبي موسى الحامض (المتوفى ٣٠٥ هـ) كتاب « النبات » (ابن النديم ٧٩ ، ونزهة الألبا ٣٠٦) ، وإلى المفضل بن سلمة (المتوفى ٣٠٨ هـ) كتاب « الزرع والنبات والنخل وأنواع الشجر » (ابن النديم ٧٣ ، ياقوت ١٩ : ١٦٣) وإلى أبي عبد الله محمد بن أحمد المفجع (المتوفى ٣٢٧ هـ) كتاب « الشجر والنبات » (ابن النديم ٨٣) . وإلى أبي القاسم البُستي كتاب « الأشجار والنبات » (ابن النديم ١٣٩) وكلهم لم نعثر على كتبهم .

وعقد الخطيب الإسكافي (المتوفى ٤٢١ هـ) خمسة أبواب من كتابه

« مبادىء اللغة » للنبات . شغلت ١٨ صفحة منه (١٧٠ — ١٨٨) . وعالج في الباب الأول أسماء أدوات الزرع وأجزائها وعملها ، ومراحل نضج الحبوب ، وآفات الزرع ، وأداة طحنه : الرحى ؛ وفي الثاني تعريف الشجر وأجزاءه ، ومراحل نضج البلح والكرم . والألفاظ التي تطلق على الأحوال المختلفة في حياة الأشجار ، وتعريف بعض الفواكه أو مجرد ذكر اسمها الفارسي ، وأسماء المواضع التي تنبت فيها بعض أنواع الشجر ؛ وفي الثالث وصف بعض ضروب صغار الشجر أو مجرد ذكر اسمها الفارسي ؛ والأمر نفسه في الرابع إلا أنه عالج فيه البقول بدلا من الشجر ؛ ووصف في الخامس بعض الرياحين . وعلاج المؤلف لمادته غاية في الاختصار ، ولذلك تقل فيه الشواهد ، ولكنها تتنوع بين قرآن وشعر وأمثال . وقام منهجه على الإشارة السريعة للشكل الظاهري للنبات ، أو ذكر المرادف العربي أو المرادف الفارسي . ويبين هذا أنه كان يضع نصب عينيه القراء من الفرس .

ونمثل لمنهجه بقوله : « الرُّطب ، بضم الراء وتسكين الطاء : الرَّعْي الأخضر . والرطبة : روضة الفِسْفِسة ما دامت خضراء . والقَضب ، والفِصْفِصة ، والقدّاح : الرَّطب من القَتّ . والجُفافة : ورقه إذا جف . والخلا : الكلأ الرطب . ويقال : رَطَبتُ فرسي رَطبا ، وخلَيْته : جززت له الخلا . وقصَلته : من القَصيل ، وجمعه قُصلان . والقُصلة منه : قدر ما تجزه وتحمله . وخليت الخلا : قطعته . والحشيش : ما يبس منه . . . »

أما ابن سيده (المتوفى ٤٥٨) فقد كان بحرا متلاطم الأمواج ، نظر إلى النبات نظرة عامة . فتناوله من جميع نواحيه ، ومن أبعدها ، حتى انعدمت عنده بعض الحدود الفاصلة بين الأشياء . فالسفر التاسع من كتابه يضم كتاب الأنواء ، وفيه أسماء عامة المياه والأسقية . ويمتد ذلك الكتاب إلى السفر العاشر . وفيعالج البحار والأنهار والآبار والحياض . ثم نجده يعالج الأراضي المختلفة صلاحيتها للنبات ، وجدبها وخصبها . ويخرج من هذا إلى تناول العشب

والأشجار . ويمتد كلامه إلى السفر الحادي عشر ، فيكمل حديثه فيه ، ويختمه بأبواب الفاكهة والكرم والخمر . ويعقب هذا كتاب النخل ، الذي يضم في آخره — إلى جانب النخل — أنواعا أخرى من الفاكهة والأشجار والأعشاب وما إليها . ويستمر ذلك إلى الصفحة ٢١ من السفر الثاني عشر . فابن سيده إذن حين أراد أن يتناول النبات ، نظر إلى الموضوع نظرة طبيعية ، فعالج الأمطار التي ترويه ، والأرض التي هي مهده ، ثم عالجه علاجا شاملا لجميع أنواعه . فكان ذلك ميزة له ، يبدو أن أبا حنيفة شاركه فيها ، إذ ينقل ابن سيده كثيرا من أقواله عنه ، حتى في وصف الأرض . ولكن هذا التوسع أدى به إلى الاضطراب والتكرير وعدم وضع الفواصل المميزة ، فلا نجد عنده كتابا خاصا بالشجر ، كما جعل للنخل مثلا . وكتاب النخل نفسه ، أدخل فيه ما ليس منه ، ولا أدري أين انتهى منه . فالأشجار والأعشاب تأتي قبل كتاب النخل وبعده أيضا .

وقدّم ابن سيده الأبواب العامة أولا ، كما فعل أبو حنيفة . فنجد أول الأبواب الخاصة بالنبات عنده أبواب الخصب ، فابتداء النبات وانتهاؤه ، ونعوت الكلأ في القلة والتفرق ، واجتزازه ، وما يُحمى من النبات ؛ وفي الشجر أبواب أوصافه التي تعمه دون أن تخص واحدا واحدا ، وتوريقه وتنويره ، وأوصافه التي تعمه في كثرة ورقه والتفافه أو قلته ، وانحتات ورقه وسقوطه ، وأوصافه التي تعمه في عظمه ، وصغاره . ثم تناول المؤلف أسماء أجزاء الأشجار وما ينتفع بها فيه ، مع التعميم أيضا ، مثل أبواب أسماء أصول الشجر وأعاليها ، واليابس والخشن ، وعيوب العود القادح ، وأسماء الأبَن التي في العود ، وقشر لحاء الشجر ، وغيرها .

وكان عماده الأول في جميع هذه الأبواب أبا حنيفة ، ولم يتغير منهجه فيها عما ألف عنه في بقية كتبه من المخصص : من حشد للآراء المختلفة في الموضع الواحد ، وعناية بالأقوال النحوية والصرفية ، وحذف لأسماء من

يروى عنهم . وما إلى ذلك . ولكن الأبواب الأخيرة التي جعلها لأشجار الجبال قلّ فيها الحشو حتى كاد ينعدم ، فظهر فيها طابع أبي حنيفة غالبا . فهو يصف كل نبات ، ويجعل فصلا خاصا لأنواعه وأوصافه ، ثم فصلا خاصا للمواطن الصالحة له . وأدخل في هذه الأبواب كثيرا مما أتى أبو حنيفة به في القسم الثاني من كتابه. ولكنه لم يستطع أن يتابعه في الترتيب على الحروف بحكم اختلاف الغرض من الكتابين . فما زال ابن سيده محافظا على منهجه المعروف عنه في المخصص ، وعلى مزاياه فيه من جمع وشمول .

ونمثل لطريقته فيه بالفقرة التالية : « أبو عبيد : الرَّبُوض : الشجرة العظيمة . وأنشد :

تجَوَّفَ كلَّ أرطاةٍ ربوضِ

أبو حنيفة : هي العظيمة الواسعة ، وجمعها رُبُض ، ومنه قيل للقرية العظيمة رَبوض ، أي ذات رَبَض ، يعني بالربض الناحية ، وأراد الجمع ، أي أنها ذات أرباض كأرباض المدينة . أبو عبيد : الدَّوحة : العظيمة . أبو حنيفة : هي المفترشة ، ومنه قيل للبيت الواسع دوْح ، ومظلة دوْحة ، وقيل للبطن إذا عظم : انداح . والرَّداح : مثل الدوحة . وأنشد :

أما ترى بكل عَرْض مُعْرِضِ كلَّ رَداحٍ دوحةِ المحوَّضِ

محوضها : الشَّربة التي تجعل حولها لتسقى فيها . ومنه قيل للمرأة البادن العريضة : رداح . وكذلك الكتيبة العظيمة . والجمعُ رُدُح . وكذلك كل ضخم ثقيل . ابن السكيت : دوحة مِحْلال : يُحَلُّ تحتها كالتّلعة المحلال . أبو حنيفة : وإذا عظمت الشجرة فهي هيكلة ، والجمع هيكل ، وأنشد :

في هيكل الضالِ وأرْطى هيكلِ

ومنه قيل للفرس العظيم التام الأوصال : هيكل . . . »

وجعل عيسى بن إبراهيم الربعي (المتوفى ٤٨٠ هـ) للنبات والأشجار والمراعي بابا في « نظام الغريب » ، شغل قريبا من ست صفحات ، وختمه بأسماء الرياحين في نحو صفحتين . وأورد الربعي أسماء الأشجار وفسّرها بمرادفها أو بوصفها أو بوصف أوراقها أو لونها أو زهرها أو طعمها أو ما تستعمل فيه . وجمع أحيانا بين أكثر من واحد من هذه الصفات ، وترك الأسماء من غير شرح أحيانا أخرى . والباب كثير الشواهد الشعرية ، واعتمد على بعض الأمثال النثرية وعلى حديث لأبي بكر الصديق .

وهذا مثال منه : « العوسج : شجر ذو شوك وورق صغار ، يكون ارتفاعه عن الأرض قدر ذراعين . والسَّمَرُّد : شجر ذو شوك معقّق . والمَرخ والعُشَر والطَّلْح والأراك : كل ذلك مَراعٍ . والسّيال : الطلح ، تشبه الأسنان به لبياض شوكه . والألاءة : شجرة صغيرة ، بوزن الفعالة . والسِّدْر والضّال بمعنى . والعُبْري : ما نبت منه على الأراك . . . »

ونُسب إلى أبي عبيد البكري (المتوفى ٤٨٧ هـ) كتاب « النبات » (فهرسة محمد بن خير ٣٧٧) ؛ وإلى موفق الدين عبد اللطيف بن يوسف البغدادي (المتوفى ٦٢٩) كتاب « النبات » (كشف الظنون ٥ : ١٦٢) . ولم يصل إلينا الكتابان .

وفي العصر الحديث ذهب الأستاذان عبد الفتاح الصعيدي ، وحسين يوسف موسى إلى تهذيب مخصص ابن سيده . فأخرجا في سنة ١٩٢٩ كتاب « الإفصاح في فقه اللغة » . ويعالج الباب السادس عشر منه الزرع والأشجار والثمار . ويضم ما في أصله المخصص من أبواب وفصول ، فيتناول الزرع من مبدئه إلى منتهاه ، وحصد الزرع ودرْسه وتذريته وما إلى ذلك من أمور تعرض لها ابن سيده . ولكن المؤلفين تخففا من كثير من المادة والأقوال والشواهد التي كانت في المخصص . وأدخلا عليها بعض التنظيم الحديث . فكاد كتابهما يشبه

المعاجم الحديثة الصغيرة في خلوه من الشواهد ،وأسماء اللغويين المروي عنهم ، والأقوال المتعددة المتفقة والمتضاربة ، ووضعه اللفظ المراد تفسيره في أول السطر . ولكنه لم يبلغ مبلغها في دقة التنظيم ، لأن بعض اضطراب المخصص انتقل إلى الإفصاح .

وهذا مثال من الإفصاح : « النبات : الذي ينبت . وقد نبت ينبُت نباتا ونبْتا ، وأنبته الله .

النَّبيت : أصل النبات الذي ينبت عليه .

المَنْبِت : المكان الذي ينبت فيه النبات .

أنْتَش النّبت : إذا خرجت رؤوسه من الأرض قبل أن يُعرف ، والاسم النّتَش . وأنتش الحَبّ ؛ إذا ابتل فضرب نَتَشه في الأرض . والنّتَش : ما يبدو منه أول ما ينبت من أسفل ومن فوق .

بقل النبتُ : بقل يبقُل بقولا : وذلك أول ما يطلع . . . »

وأخرج الدكتور أحمد عيسى في سنة ١٩٣٠ « معجم أسماء النبات » . وذهب فيه مذهبا حديثا حقا ، نظر إليه من جهة اختصاصه . فقد كان المؤلف طبيبا ، يمر أمامه كثير من أسماء النباتات المستخدمة في الطب ، ولكنها تمر في صورة أجنبية لا يُعرف المرادف العربي لها . فبحث في كتب النبات القديمة والطب . وتوصل إلى التوفيق بين كثير من النباتات العربية أو التي عرفها العرب . والتي يعرفها الطب الحديث بأسماء أجنبية . فوضع هذا المعجم ليبين أسماء هذه النباتات الأجنبية بالعربية . وجعل الأسماء الأجنبية أساس الترتيب لأنها الأسماء التي يعرفها الدارسون ، ثم كتب أمام كل لفظ منها مقابله العربي . وأشار بالفرنسية إلى فصيلة كل نبات ، ومرادفه إن كان له مرادف طبي ، وذكر في بعض الأحيان اسمه في اللغتين الفرنسية والانكليزية . ومن الطبيعي

أن الترتيب كان وفقا للترتيب الإفرنجي . ولكنه ألحق بالكتاب فهرسين كاملين : أحدهما للألفاظ الغربية (الفرنسية) ، وثانيهما للألفاظ العربية ، مما ييسر لغير المختصين بالطب معرفة مواقع الألفاظ أيضا .

وهذا مثال مأخوذ منه :

« عين الديك — عيون الديك A. precatorius L. شَشْم — ششم أحمر (وهو بذور هذا النبات ويسمى البندق أيضاً) — حب العروس — عُفْروس . قُلْقُل . بلّيع (اليمن)

Fam. Leguminosae

F. Liane à réglisse ; Arbre à chapelet.

a. Wild-liquorice , Bead - tree »

وأخرج الأمير مصطفى الشهابي في سنة ١٩٤٣ «معجم الألفاظ الزراعية» (١) نحا فيه نحو الدكتور أحمد عيسى في التنظيم والترتيب ، إذ جعل الأصل الذي رتبه الأسماء الفرنسية للمواد التي عالجها ، ورتبها على حروف الهجاء الفرنسية . ولكنه لم يقصر حديثه على النباتات وحدها ، بل تناولها وتناول كل ما اتصل بالعلوم الزراعية من ألفاظ ، مثل مصطلحات أبحاث الأتربة والاسقاء وعلم الحِراج وتربية الخيل والأنعام والنحل والأسماك والطيور الأهلية ، وما له صلة بالزراعة من حيوانات وحشرات وجويات وآلات وصناعات ومعدنيات واقتصاديات وغيرها .

ولم يقصر المؤلف جهده على جمع الألفاظ العربية القديمة ، أو التي استعارها العرب القدماء من غيرهم من الأمم وأطلقوها على النباتات ، بل شارك في الوضع ، والتعريب ، والاستعارة . وقد شرح منهجه في ذلك .

---

(١) طبع المعجم في القاهرة ، سنة ١٩٥٧ ، طبعة ثانية منقحة ومزيدة نحو الف لفظة جديدة ، فصار مجموع مواد المعجم عشرة آلاف مادة تقريبا . «لجنة مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق» ج ٤ المجلد ٣٥ ص ٦٠٤ .

فبيّن أنه رجح الكلمات العربية أو المولدة القديمة الموافقة أو المقاربة لمعاني الكلمات الفرنسية التي أتى بها على غيرها . وما لم يجد له مقابلا عربيا من أسماء أجناس النبات ترجمه وفق معانيه في لغاته الأصلية ، كلما أمكن ترجمته في كلمة عربية واحدة سائغة . أما الأسماء الدالة على الأنواع النباتية فكلها نعوت تترجم ترجمة في جميع اللغات . وما كان مسمى بأسماء أعلام اكتفى المؤلف بتعريبه ، لأنه لا سبيل إلى ترجمته .

ونهج في علاجه لمواد المعجم أن يقدم الاسم الفرنسي . ثم يتبعه بمقابله العربي القديم أو الذي وضعه هو له ، ثم يفسر هذا المقابل ويبين معناه ، ليوضح أسباب وضعه الاسم الذي وضعه له . ثم يذكر فصيلة النبات الذي يتكلم عنه .

وألحق بالكتاب فهرسا مشتملا على الألفاظ العربية والمعربة والمولدة والعامية التي أوردها في كتابه ، بصفتها الموافقة أو المرادفة للألفاظ الفرنسية ، ليبسر لقرائه العرب البحث عما يريدون البحث عنه من ألفاظ عربية .

ويتبين لنا من ذلك أنه ربما كان أجمع كتب النباتات للألفاظ النباتية ، فالمؤلف يصرح بأنه يشتمل على قريب من ٩٠٠٠ لفظ فرنسي ، ويعني ذلك أنه يشتمل على أكثر من ذلك من الألفاظ العربية ، لأنه كان يضع أمام اللفظ الفرنسي أحيانا أكثر من لفظ عربي . ومن الطبيعي أنه أوسع هذه الكتب مجالا ، لأنه لم يقصر جهده على الألفاظ النباتية الخاصة .

ونمثل لطريقته في التناول بقوله (١) :

تُرْمُس — Lupin (Lupinus)

(جنس نباتات زراعية من الفصيلة القرنية « القطانية »، والقبيلة الفراشية، فيه نوع يزرع لحبه ، وأنواع تزرع لزهرها . وذكر مايرهوف أن ترمس من

(١) عن الطبعة الثانية . « لجنة المجلة » .

اليونانية Thérmos . وأنها نقلت إلى القبطية والعبرية والآرامية . ومنها إلى العربية والفارسية) .

ترمس شجري L. en arbre

(يزرع للتزيين وكذا الأنواع التالية عدا الجِرْجِرْ (L. arboreus)
أي الترمس الشائع) .

ترمس زراعي أو شائع . L, cultivé

جِرْجِر مصري . بَسيلَة (L. térmis)

(في المخصص البسيل الكريه.وسمي البسيلة للمرارة التي فيه.وهو يزرع لحبه . وفيه ضروب يزرعها الأوروبيون للكلأ) .

نخرج من هذه الجولة بأن اللغويين العرب تعرضوا للنبات في كتب خاصة به . وفي أبواب من كتب عالجت النبات وغيره من الموضوعات التي تعرضت لها الرسائل اللغوية ؛ وبأن الذين أفردوا النبات بالتأليف كان منهم من عالج نوعا معينا منه . أو أخرج أكثر من كتاب جعل كلا منها لنوع ، ومنهم من تناول عامة النبات .

ونستطيع أن نعمم القول — في غير كبير خطأ — فنحكم بأن الذين خصوا النبات بأبواب من كتبهم ، لم يوفوه حقه ، فكانت أبوابهم ضئيلة قصيرة قليلة لا قيمة لها ، ما عدا المخصص لابن سيده .

ونستطيع أن نعمم القول أيضا ، فنحكم بأن هؤلاء اللغويين كانوا يحاولون شيئا من الترتيب الزمني خاصة ، عندما يتيسر لهم ذلك . فكانوا يفلحون — على تفاوت — في الجوانب التي فيها تدرُّج . ولا سيما في وصفهم لدورة حياة النبات الذي يعالجونه . ولكن هذا الترتيب سرعان ما كان ينفرط من أيديهم . ويختل عليهم . ووصل **الأصمعي** في كتاب النبات والشجر . وابن خالويه . إلى تقسيم محكم للشجر **الذي** عالجاه . وحاولا أن يلتزما هذا

التقسيم ، فأفلحا كثيرا ، واضطربا في أحايين . ثم التزم أبو حنيفة الترتيب على الحروف ، ولكنه كان ترتيبا ساذجا قاصرا لا نظر فيه إلا للحرف الأول . ونضج الترتيب عند الدكتور أحمد عيسى والأمير الشهابي ،ولكنه كان ترتيبا أجنبيا. وظهر لون من الترتيب عند صاحبي الإفصاح ، وخاصة في طبع الكتاب .

واتجه كثير منهم إلى ما يشبه نظام القوائم ، فعل ذلك الأصمعي في كتاب النبات والشجر ، وأبو عبيد ، وابن خالويه ، والخطيب الإسكافي ، والربعي من القدماء ، وصاحبا الإفصاح والدكتور أحمد عيسى والأمير الشهابي من المحدثين . والأخير أعظمهم لزوما لهذا النظام . وأتى هذا الشبه بالقوائم بسبب الاختصار الذي لجأوا إليه ، وقلة المادة عندهم ، وإيجازهم في وصف ما يصفون من نبات . أما أبو حنيفة — الذي رتب القسم الثاني من كتابه ترتيب القوائم — فقد بَعُد عنها بفضل المادة الغزيرة التي أوردها .

ويمكن القول بأن أكثر القدماء اتفقوا في علاجهم لموادهم على منهج يقوم على الإشارة إلى المفرد والجمع ، والمشتقات ، والإتيان بالشواهد . ولكنهم اختلفوا بعد ذلك كثيرا . فقد التزم أبو حنيفة الخطوة الأولى ، وأكثر من الشواهد جدا . ولا يدانيه أحد في الأمرين.ولكن أبا حاتم السجستاني انفرد عنهم بالصبغة الدينية البارزة في الشواهد التي ذكرها في كتاب النخلة ، وانتزعها من القرآن والحديث والأخبار الخرافية .

واتفق الأصمعي وأبو عبيد وأبو حاتم وأبو حنيفة وابن خالويه في الإشارة إلى مواطن النبات الذي يصفونه ،غير أن أبا حنيفة كان أشدهم التزاما لذلك. كذلك اتفق الأصمعي وأبو حاتم وأبو حنيفة في التنبيه على اللهجات المختلفة ، وكان آخرهم ينبه على الضعيف والفصيح منها ، كما نبهوا إلى بعض المعرب . واتفق أبو حاتم وأبو حنيفة في الاعتماد على الأعراب والأخذ عنهم .

وأعتقد أن كل ذلك يؤدي بنا إلى تصديق القدماء حين يثنون على كتاب أبي حنيفة ، والتحسر لضياع القسط الأكبر منه ، فهو أغزرها مادة ، وأغناها بالاستطرادات النافعة ، وأكثرها شواهد أدبية ، وأجمعها لخصائص الجودة . ولما كان ابن سيده قد اعتمد كل الاعتماد على هذا الكتاب ، إلى جانب الزيادات النحوية والصرفية التي ينفرد بها المخصص ، فإني أعتقد أني على حق حين أجعل أبواب النبات فيه تالية في المرتبة لكتاب أبي حنيفة ، وإن فاتها حسن التنظيم ، ودقة التقسيم . مما نراه في أبواب أخرى في المخصص .

كتب الإبل

دراسات لغوية ـ ٧

قامت حياة الإنسان في بعض المجتمعات الأولى ، وما زالت تقوم في المجتمعات غير مكتملة التطور ، على حيوان ما ، يتخذ منه إنسان ذلك المجتمع طعامه وشرابه ومأواه وراحلته ، ويجعله وحدته القياسية التي يعطي لكل فرد من أبناء مجتمعه قيمته وفق ما يملك منها . ويختلف ذلك الحيوان ، باختلاف البيئات وما تفرضه من حاجات . فالبيئات الرعوية والصحراوية لا يسد حاجاتها إلا الناقة ، والبيئات الزراعية يلبي طلباتها البقرة أو الجاموسة . والبيئة الثلجية تفرض ما شابه الرنة (١) .

وكان عماد العربي الناقة ، التي تعطيه اللبن غذاءه الأول ، وتنقله من موضع إلى آخر ، وتهبه جلدها ووبرها ليتخذ منهما ما شاء ، وتحفظ له الماء في كرشها إن نفد منه الشراب واضطرته الحاجة إلى البحث عنه في جوف ناقته . فلا عجب أن سمى العربي الإبل : المال : ولا عجب أن وضعها القرآن الكريم نصب أعين العرب مرارا ، يشيد عن طريقها بنعم الله عليهم ، ويلفتهم إلى ما في خلقها من آيات تدعو إلى الاعتبار والتفكر . ولا عجب أن كانت

(١) نوع من الغزال يعيش في الاقطار الشمالية .

الناقة معجزة النبي العربي : صالح ، عليه الصلاة والسلام . ولا عجب أن تشغل الناقة المكان الكبير الذي شغلته في شعر عرب الجاهلية والإسلام .

ولا غرو إذن أن يؤلف العرب في الإبل أول ما يعمدون إلى التأليف ، فيخص اللغويون الإبل بالرسائل اللغوية ، منذ وقت مبكر ، ويعالجون بعض أمور متصلة بها أيضا ، كالرَّحْل والقَتَب اللذين ألف فيهما أبو عبيدة معمر بن المثنى [1] (ت ٢١٠ هـ) ، وأبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري [2] (ت ٢١٥ هـ) ، والبُرَى والخزائم التي ألف فيهما الثاني منهما [3] .

وأول من أشار أصحاب التراجم إلى أنه تعرض للإبل في كتاب لغوي وفاة : النضر بن شميل (ت ٢٠٤) . فقد أفرد لها الجزء الثالث من كتابه الكبير « الصفات » الذي كان في خمسة أجزاء [4] ، كلها ما زال مفقودا .

وما زلنا أيضا نفتقد كتاب الإبل الذي ألفه أبو عمرو إسحاق بن مُرار الشيباني (ت ٢٠٦) [5] ، والذي ألفه أبو عبيدة [6] ، وكتاب أبي زيد الأنصاري [7] . وكان الأخير أحد مراجع الجوهري في صحاحه ، فقد جاء في مادة « عمثل » : « قال أبو زيد في كتاب الإبل: « العَمَيْثلة : الناقة الجسيمة » . وتلقّاه محمد بن خير [8] بثلاثة طرق عن أبي علي القالي ، الذي

---

(١) ياقوت : معجم الادباء ١٩ : ١٦١ .
(٢) ابن خير : فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣٧١ .
(٣) المرجع نفسه .
(٤) ابن النديم : الفهرست ٥٢ (الطبعة المصرية) . ابن خلكان : وفيات الاعيان ٢ : ٢١٤ .
(٥) القفطي : انباه الرواة ١ : ٢٢٧ . حاجي خليفة : كشف الظنون ٥ : ٣٠ .
(٦) ابن النديم : الفهرست ٨ . ياقوت : معجم الادباء ١٩ : ١٦١ . السيوطي : بغية الوعاة ٣٩٥ .
(٧) ابن النديم : الفهرست ٨١ . السيوطي : البغية ٢٥٥ .
(٨) فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣٧١ .

أخذه عن ابن دريد ، عن أبي حاتم السجستاني ، عن المؤلف . ولا شك أن أبا عبيد القاسم بن سلام اغترف منه كثير ، فهو كثيرا الذكر لاسم أبي زيد بين من روى عنهم .

ونسب القدماء إلى أبي سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت ٢١٦) كتابا عن الإبل [١] . ولكن الدكتور أوغست هفنر Dr. August Haffner عثر على كتابين منسوبين إلى الأصمعي باسم « كتاب الإبل » ، فحققهما ونشرهما في مجموعته « الكنز اللغوي في اللسان العربي » عام ١٩٠٣ .

وأحد الكتابين عُثر على عدة نسخ منه ، وهو متصل الرواية عن المؤلف ، فقد أعلن في مطلعه أن عبد الرحمن بن عبد الله المعروف بابن أخي الأصمعي أخذه عن عمه قراءة عليه ، ثم قرأه عليه محمد بن العباس اليزيدي ، وقرأه على اليزيدي عمر بن محمد بن سيف ، وعلى ابن سيف الحسنُ بن محمد المقري الشاموخي ، وعليه المبارك بن عبد الجبار الصيرفي ، الذي قرأه عليه صاحبه موهوب بن أحمد الجواليقي [٢] .

ويقع هذا الكتاب في واحد وعشرين صفحة (من ١٣٧ إلى ١٥٧) . ويبتدىء بفصل لا عنوان له ، يشغل تسع صفحات (١٣٨ — ١٤٧) . ويفتتح بضراب الإبل وضروبه ، وحملها والمراحل التي تمر بها في أثنائه ، ونتاجها وأجناسها ، وولدها وما يطلق عليه في أطوار عمره . ويبين من السياق

---

(١) ابن النديم : الفهرست ٨٢ . ابن خير : فهرسة ٣٧٤ . السيوطي : البغية ٣١٤ .

(٢) ذكر ابن خير في فهرسته (ص ٣٧٥) رواية اخرى للكتاب ، فقد اخذه هو عن أبي عبد الله محمد بن سليمان النفري ، عن خاله أبي محمد غانم بن وليد المخزومي ، عن أبي عمر يوسف بن عبد الله بن خيرون السهمي ، عن أبي القاسم احمد بن أبان بن سيد ، عن أبي علي القالي ، عن أبي بكر بن دريد ، عن أبي حاتم السجستاني ، عن الاصمعي .

أن المؤلف يحاول أن يلتزم هذا الترتيب ، ولكنه يفلت من بين يديه أحيانا . فتضطرب بعض المواد وتتداخل ، وتنقطع بعض المراحل وتتباعد ، فيفصل بينها ما ليس منها ، وتتكرر . ثم يجمع بعض الصفات المختلفة في الإبل ، والتي لا تندرج تحت عنوان واحد ، لأن منها الأوصاف الجسدية والخلُقية . وما يتصل بعمرها ، وسيرها ، وطريقة أكلها وشربها ، وأكثرها يدور حول نتاجها وحلبها وما تأتيه في الأمرين من أعمال .

ويشغل الفصل الثاني نحو ثلاث صفحات (١٤٧ — ١٤٩) ، وله عنوان مذكور ، يبين أنه خاص « بسَيْر الإبل » . ولا يتكلف فيه المؤلف ترتيبا ، ولكنه يحاول في بعض المواضع أن يجمع بعض الصفات المتدرجة ، وينتقل من الأدنى إلى الأعلى ، يقول [1] : « العَنَق : الفسيح والمُسْبَطِرّ . قال (أمية بن أبي عائذ الهذلي) :

ومنْ سيْرِها العنق المسبطرْ رُ والعَجْرَفيّةُ بعد الكلالِ

فإذا ارتفع عن العنق قليلا قيل : يمشي التَزَيُّد . وقال الشاعر (وهو الأعشى) :

وأتلعُ نهّاضٌ إذا ما تزيّدتْ به مدَّ أثناء الجَديل المضَفَّرِ

فإذا ارتفع عن ذلك فهو : الذَّميل ، يقال ذَمَل يذْمِل ذَميلا . فإذا قارب الخطوَ ودارك النقال فهو : الرَّتَك ، يقال : رَتَك يَرْتِكُ رَتْكا ورَتَكانا » .

والفصل الثالث عن « ألوان الإبل » ، ويشغل قريبا من صفحتين (١٤٩ — ١٥١) . ويماثل الفصل السابق في عدم الترتيب سوى بعض المواضع الجزئية

---

(١) ص ١٤٧ .

التي يتيسر له فيها ذلك . يقول [1] : « يقال بعير أحمر ، وناقة حمراء . فإذا بولغ في نعت حمرته قيل : كأنه عِرْق أرْطاة . ويقال : أجلَد الإبل وأصبرها الحمر . فإذا خاط [2] الحمرة قُنوةٌ فهو : كُمَيت بيّن الكُمتة . وناقة كُميت بيّنة الكمتة . فإذا خلط [2] الحمرة صفارٌ [3] قيل : أحمر مدمّى . وقال حُمَيد بن ثور :

وصار مُدَمّاها كميتا وشُبِّهتْ فروجُ الكُلى منها الوِجارَ المهدَّما »

وعنوان الفصل الرابع « أسماء الأظماء »، ويشغل نحو صفحتين (١٥١ — ١٥٢) . وبدأه بتعريف الظِّمْء ، ثم التزم الترتيب التصاعدي التزاما تاما ، فكان أحسن الفصول تنظيما وعدم استطراد . قال [4] : « الظمْء ما بين الشَّرْبتين . ويقال زاد الناس في أظمائهم . ويقال: ما بقي من فلان إلا ظمْء حمار . فأول الأظماء وأقصرها : الرعرعة ، وهي أن تدعها على الماء تشرب كلما شاءت . وإذا شربت كل يوم فاسمُ ذلك الظمْء :الرِّفْه . ويقال: إبل بني فلان ترِد رِفْها . قال أوس بن حَجَر :

يسقي صَداك ومُمْساهُ ومُصبَحَه رِفْها . ورمْسُك محفوفٌ بأظلال

فإذا شربت يوما غُدوة ويوما عشية فاسم ذلك الظمء : العريجاء . . . »

والفصل الخامس ، الذي يشغل أربع صفحات (١٥٢ — ١٥٦) ، « لأدواء الإبل » . ولم أتبين له فيه ترتيبا ما ، وإن كان تداعي المعاني يحمله في بعض المواضع على جمع نوع متقارب من الأمر ، ولكنه لا يستقصي في

---

(١) ص ١٤٩ .
(٢) في المخصص : « خالَطَ » وهو الصحيح (لجنة المجلة) .
(٣) في المخصص : « فان خالط الحمرة صفار » ، والارجح أن تكون « صُفرة » في كليهما (لجنة المجلة) .
(٤) ١٥١ .

هذا الجمع ، إذ لا يتحرج من وضع مرض أو أمراض من النوع نفسه في مواضع منفصلة . يقول [١] : « يقال إذا أكلت الرّمث فخلَت عليه فاشتكت بطونها : تركت الإبل قد رمثت رمثا . وإذا أكلت العرفج ثم شربت عليه الماء فاجتمع العرفج عُجَرا في بطونها فاشتكت عليه بطونها ، قيل : قد حَبِجت تحْبَج حَبَجا . وإذا أكلت فأكثرت فانتفخت بطونها ولم يخرج عنها ما في بطونها ، قيل : قد حَبِطت تحبَط حَبَطا ، وهو بعير حَبِط ، وناقة حبِطة ».

وآخر الفصول في نصف صفحة (١٥٧) ، وخاص « بأسماء عدد الإبل » ، أي جماعاتها . والتزم فيه ترتيبا تصاعديا لم يحد عنه . قال [٢] : « الذّوْد : ما بين الثلاثة إلى العشرة . والصُّرْمة : القطعة التي ليست بالكثيرة . والصُّبّة : فوق ذلك إلى العشرين إلى الثلاثين إلى الأربعين . . . »

وغلب على المؤلف في الفصول الثالث والرابع والخامس أن يقدم وصف الحالة التي يريدها من الإبل ، ثم يتبعها باللفظ الذي تطلقه اللغة على تلك الحالة . وغلب عليه في الفصل السادس تقديم اللفظ وإتباعه بتفسيره . أما الفصلان الأول والثاني فيختلط فيهما الأمران ، إذ تغلب الظاهرة الأولى على صدريهما ، والثانية على عَجُزيهما .

وقد يكون اللفظ الذي يقدمه اسما أو فعلا أو صفة . فإذا كان اسما أعقبه بالتفسير ثم بالفعل الماضي فالمصدر ، في كثير من الأحيان . ويختم بالشاهد في أحيان قليلة . وإذا كان فعلا ذكر المصدر منه ، ثم أعقبه بالتفسير ، فالشاهد إن وجد ، ولا ينطبق هذا القول على الفصل الأخير القصير ، لأنه التزم فيه الإيجاز ، فاكتفى بإيراد اللفظ ثم تفسيره . وأتي بشاهد شعري واحد

---

(١) ١٥٣ .
(٢) ١٥٧ .

على آخر لفظ . وإذا كان اللفظ المقدم صفة ، أعقبه بالتفسير ، والشاهد إن وجد ، واكتفى بذلك .

وإذا ما قدم الحالة المرادة ، أعقبها في أحيان بالاسم أو المصدر والصفة منهما ، وفي أحيان بالفعل والمصدر ، وأضاف إليهما أحيانا الصفة .

وكان يورد للحالة الواحدة لفظا أو أكثر ، سواء أكانت هذه الألفاظ متحدة المادة أم مختلفتها. وعندما يورد الفعل يذكر الماضي والمضارع في أكثر الأحيان ، ويحذف الأخير في أقلها ، ويقدم الماضي عند اجتماعهما . وعندما يذكر الصفة ، يأتي في بعض الفصول بالمفرد والجمع منها ، وفي بعضها بالمذكر والمؤنث ، ويُغفل ذلك في فصول وأماكن أخرى . ويذكر للفظ الذي يعالجه في أحيان قليلة معنى آخر غير المعنى المتعلق بالإبل ، ويشير في أحيان أقل إلى اختلاف اللغات فيه .

والشواهد قليلة، ويتألف أكثرها من بيت واحد،وفي مواضع معدودةمن بيتين ، وربما أتى على اللفظ الواحد بشاهدين، ويعزو بعض الشواهد إلى قائله، ويهمل بعضها الآخر ، ويذكر اسم من روى له بعضها ، بل قد يورد له خبرا ما . وتضم هذه الشواهد الشعر ، والأمثال ، والأقوال السائرة . ويعلق على بعضها بتفسير بعض الغامض فيه لما لا صلة له بالإبل ، ولا يأبه لذلك في بعضها الآخر .

أما الكتاب الثاني المنسوب إلى الأصمعي أيضا ، ووجده المحقق في مكتبة فيينا بالنمسا ، فأكثر من ثلاثة أمثال الأول ، إذ يشغل إحدى وسبعين صفحة (٦٦ — ١٣٦) ولكن روايته مجهولة لم يصرَّح بها. وجميع فصول الكتاب الأول موجودة في الثاني ، مع بعض تغييرات وإضافات . جمع ما في الفصل الأول من ألفاظ متصلة باللبن والحلب ، ووضعها في فصل خاص بها ، أطلق عليه « غزارة الإبل » . وزاد في آخر الكتاب فصلين عن الوسوم التي تُعلم بها

الإبل ، وأصواتها . وغيّر ترتيب الفصول . فصارت على النحو التالي :

١ — الفصل العام ، لا عنوان له ، في حوالى ٢٩ صفحة (٦٦ — ٩٤) .

٢ — غزارة الإبل ، في ٢١ صفحة (٩٤ — ١١٥) .

٣ — أسماء الإبل ، يريد في أعدادها المختلفة في صفحتين (١١٥ — ١١٧) .

٤ — أدواء الإبل ، في ست صفحات (١١٧ — ١٢٣) .

٥ — سَيَر الإبل ، في أربع صفحات (١٢٣ — ١٢٧) .

٦ — ألوان الإبل ، في صفحة ونصف (١٢٧ — ١٢٨) .

٧ — أظماء الإبل ، في أربع صفحات ونصف (١٢٨ — ١٣٢) .

٨ — المواسم والتزنيم ، في قريب من ثلاث صفحات (١٣٣ — ١٣٥) .

٩ — الفصل الأخير ، لا عنوان له ، وكله عن أصوات الإبل ، وهو في نحو صفحة ونصف (١٣٥ — ١٣٦) .

ويكاد الكتابان يتماثلان في فصل الألوان ، فلا خلاف بينهما غير أن كلا منهما ذكر مصدرا غير موجود في الآخر ، وأن الكتاب الصغير أجرى بعض التغيير والإضافة والاختصار في شرح أحد الشواهد الشعرية . جاء في الكتاب المطول [١] : « يقال : بعير أحمر ، وناقة حمراء . وإذا بولغ في نعت حمرته قيل : كأنه عرق أرطاة . ويقال : أجلد الإبل وأصبرها الحمر . فإذا خلط [٢] الحمرة قنوء فهو : كميت . فإذا خلط [٢] الحمرة صفرة [٢] قيل : أحمر مدمى . قال حميد بن ثور :

وصار مـــدماها كميتـــا وشبهت   قروح الكلا منها الوجار المهدما »

(١) ١٢٧ .

(٢) انظر الملاحظة في ص ٣٨٦ (لجنة المجلة) .

وتتقارب فصول السّير والأظماء والأعداد فيهما . ولكن الكتاب القصير يحتوي على مادة في كل منها، ومصدرين في الفصل الأول ،وتمهيدا لأحد الشواهد ؛ وكل ذلك غير موجود في الكتاب الكبير . ولكن هذا بدوره يضم في آخر الفصلين الأول والثالث مواد قليلة ، وفي آخر الثاني مواد كثيرة ، وفي تضاعيف الفصول كثيرا من الشواهد ، والمواد ، والمصادر ، والأفعال المضارعة ، والتعليقات على الشواهد ، والمعاني الإضافية ، وبعض الإطالة في التفسير . ولا أثر لكل هذه الإضافات في الكتاب القصير . ولكننا إذا أغفلنا هذه الإضافات وجدنا ترتيب الفصول واحدا في الكتابين .

جاء في الكتاب الطويل [1] : « الذود : ما بين ثلاث إلى العشر . ومَثَلٌ من الأمثال : الذود إلى الذود إبل . والصرمة ؛ قطعة خفيفة قليلة ما بين العشر إلى بضع عشرة . ويقال للرجل إذا كان خفيف المال : إنه لَمُصرِم . قال المَعْلوط :

يصُدّ الكرامُ المُصرِمونَ سواءها وذو الحقّ عن أقرانِهـا سيحيدُ

أي يصيرون إلى غيرها ، وذو الحق يحيد عنها ، وذلك أنها لا يصاب منها ولا يُقرى فيها ضيف . والقرَن : الحبل يُشدّ به القرينتان ، فإذا قال : يصد عن القـرَن ، عُلم أنه يصد عنها . والصّبة : فوق ذلك . ويقال : على آل فلان صبة من الإبل : وهي من العشرين إلى الثلاثين إلى الأربعين . قال بعض الشعراء :

إني سيُغنيني الذي كَفّ والدي قديما ، فلا عُريٌ لديّ ولا فَقْرُ
بِصُبّةِ شَوْلٍ أربعـين كأنهـا مخاصر نبعٍ لا شروفٌ ولا بِكرُ » .

أما فصل الأدواء فأصابه تغيير كبير ، فالترتيب في الكتابين مختلف تمام الاختلاف ، تتفق أجزاء من الفصلين في السياق ، ولكن أحدهما يكون

---

(1) ١١٥ .

في أول الفصل من كتاب ، على حين يكون مقابله في منتصف الفصل أو آخره من الكتاب الثاني . كذلك نجد في الكتاب الصغير مواد ، ومصادر ، وأفعالا ، وشواهد ، غير مذكورة في الكبير ؛ كما نجد في هذا فيضا من المواد ، والصيغ ، والشواهد ، والتعليقات عليها ، غير الموجودة في الصغير .

والظاهرة السابقة نراها في الفصل العام الذي سبق أن عرفنا أنه قسمه في الكتاب المطول إلى فصلين ، ونضيف أن الفصل الخاص باللبن وغزارته وقلته يختم بعدة أوصاف لا تتصل باللبن ، ولكنها كانت في ذلك الموضع من الكتاب المختصر ، فبقيت على ما كانت عليه بعد التقسيم ، وأتت في فصل لا تنتمي إليه .

وكل ما رأيناه من ظواهر في الكتاب القصير نراه في وضوح في الكتاب الطويل . ولكن الشواهد تكثر وتطول وتتنوع . فيورد على اللفظ الواحد أحيانا ثلاثة شواهد (١) . وتتألف الشاهد مرة من أربعة أبيات (٢) ، وأحيانا من ثلاثة (٣) ، هذا إذا لم نعد أشطر الرجز أبياتا . وأتى بشواهد من الشعر ، والأمثال ، والأقوال السائرة ، والأخبار ؛ وأكثر من النثر .

وليس في الكتاب المطول ما يجعل الدارس يقطع برأي في مؤلفه ، أو يجعله ينكره على الأصمعي . حقـًا نُسب الشاهد التالي :

تُهْوي رؤوس القاحِرات القُحّرِ إذا هوَتْ بين اللُّهـا والحنجر

إلى رؤبة في الكتاب الكبير (٤) ، وهو الصحيح (٥) ، وإلى ذي الرمة في الكتاب الصغير (٦) . ولكن ذلك مرجعه الرواة أو النساخ في الغالب ، وكذلك مرجع أكثر هذا النوع من الاختلاف .

---

(١) ٦٩ ، ٧٣ ، ٨٠ ، ٩١ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٢٣ ، ١٣٦ .
(٢) ٩٣ .
(٣) ٨٤ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ .
(٤) ٧٧ .
(٥) ديوانه ٦٠ .
(٦) ١٤٣ .

وأهم من ذلك الاختلاف في تفسير لفظ العَرْج ، إذ قيل في الكتاب القصير [١] : « الإبل إذا كثرت فبلغت مائتين » ، وقيل في الطويل [٢] : « إذا بلغت الإبل خمس مائة إلى الألف » . ولست على يقين من سبب هذا الاختلاف .

وجميع ما في الكتاب الكبير من زيادات موجود في الكتب اللغوية . نجد بعضها منسوبا إلى من رواه من اللغويين ، وأكثرها دون نسبة . وقد نسب ابن منظور تفسير لفظ «غَضْبَى » إلى الزجاجي . فقد جاء في كتاب الأصمعي [٣] : « يقال : أتانا بغضبى ،معرفة لا تُنوَّن .وغضبى : مائة من الإبل . قال الشاعر :

ومستخلفٍ، من بعد غضبى ، صريمة فأحْرِ به لطولِ فقرٍ وأحْرِبا

يريد : أحْرِبْ بما أصابه : أي دخل عليه حرَب . قال : وسمعت ابن أبي طرفة يقول: « والله لا أسمع به وأحرِبا ، أراد : أحرِبَنْ ، بالنون المخففة ». وجاء في اللسان [٤] : « غضبى : اسم للمائة من الإبل ، حكاه الزجاجي في نوادره ، وهي معرفة لاتنون ، ولايدخلها الألف واللام . وأنشد ابن الأعرابي :

ومستخلف ، من بعد غضبى ، صريمة فـأحر به لطول فقر وأحربا

وقال : أراد النون الخفيفة ووقف » . وتكاد الفقرتان تتماثلان . وربما أخذه الزجاجي عن الأصمعي ، أو أخذه الاثنان عن لغوي واحد ، أو اتفقا فيه عرضا .

وهناك نص آخر أكثر تماثلا . جاء في الكتاب [٥] : « فإذا بلغ الهديرَ فأولُه الكَشيش ، يقال : كشّ يكِش كَشيشا . قال رؤبة :

---

(١) ١٥٧ .
(٢) ١١٦ .
(٣) ١١٦ .
(٤) مادة غضب .
(٥) ١٣٥ .

هَدِرْتُ هدْرا ليس بالكَشِيشِ

فإذا ارتفع عن ذلك قيل : كَتَّ يكِتُ كَتِيتا . فإذا أفصح بالهدير قيل : هدَر يهدر هَدِيرا . فإذا جفا صوتُه ورجّع قيل : قَرْقَر يقَرْقِر قَرقرة . قال حميد بن ثور :

فجاء بهـا الرُّوّادُ يحجز بينها سدى بين قرقار الهدير وأعجما

سُدًى : ليست بمربوطة . فإذا جعل يهدر هدراً كأنه يعصره قيل : زَغَد يزْغَد زَغْدا . قال الراجز (وهو أبو نخيلة) :

بَخٍ وبَخْباخِ الهَدير الزَّغْدِ

فإذا جفا صوته كأنه يقلع قَلْعا من جوفه قيل : قَلَخَ يقْلَخُ قَلْخا . قال الراجز :

قَلْخَ الفُحولِ الصِّيدِ في أشوالِها »

وجاء في اللسان . مادة كشش : « أبو عبيد : إذا بلغ الذكر من الإبل الهدير فأوله الكشيش . وإذا ارتفع قليلا قيل : كت يكت كتيتا . فإذا أفصح بالهدير قيل : هدر هديرا . فإذا صفا صوته ورجع قيل : قرقر » .

ولا نكاد نطمئن إلى نسبة هذه الفقرة إلى أبي عبيد القاسم بن سلام . حتى نجد في اللسان نفسه . مادة زغد : « الأصمعي : إذا أفصح الفحل بالهدير قيل : هدر يهدر هدرا . قال : فإذا جعل يهدر هديرا كأنه يعصره قيل : زغد يزغد زغدا » . وفي مادة قلخ : « الأصمعي : الفحل من الإبل إذا هدر فجعل كأنه يقلع الهدير قلعا قيل : قلخ يقلخ قلخا . وأنشد الأصمعي :

قلخ الفحول الصيد في أشوالها »

فلا شك إذن أن كثيرا من المواد الزائدة من رواية الأصمعي . بل ربما

كان ما نجده معزوا إلى غيره من اللغويين مرويا عنه أيضا . فالفقرة التي عزاها ابن منظور إلى أبي عبيد موجودة في الغريب المصنف (باب أصوات الإبل) ، ويبدو عليها أنها مروية عن الأصمعي . ومهما يكن الأمر فلا يستبعد أن يكون أحد قد أضاف إلى الكتاب عن لغويين غير الأصمعي .

ونسب القدماء كتبا في الإبل إلى أبي زياد الكلابي [1] (ت ٢١٥) . ونصر بن يوسف تلميذ الكسائي) [2] ، ولم يصل إلينا كتاباهما .

وعقد أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤) كتابا للإبل ، في موسوعته المسماة « الغريب المصنف » ، وهو يشغل من المصوَّرة المحفوظة بمكتبة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ستين صفحة ، تضم ٤٥ باباً . ولا نستطيع أن ننسب إلى المؤلف ترتيبا معينا في إيراد الأبواب ، ولكن اتجاهه العام كان أن يورد حمل الإبل ونتاجها وحلبها وأسنانها ، وصفاتها ، ورعيها ، ووردها ، وسيرها ، وأعدادها ، وأصواتها وأصوات دعاتها أو زاجريها ، وأدواتها ، وأمراضها ، وعيوبها ، وسماتها ، وأبوالها ، ولحومها ، وألوانها ، وما إليها ، بالترتيب الذي ذكرتها به . ولكننا نرى موضوعات واحدة أو متقاربة أو متصلة موزعة على أكثر من باب دون سبب ظاهر ، مثل باب نعوت الإبل في رعيها وربضها ، وباب رعي الإبل وتركها وعلفها ؛ وباب نعوت الإبل في وردها ، وباب ورد الإبل ؛ وموضوعات مثلها موزعة لأسباب واهية ، مثل أبواب نعوت الإبل في ألبانها ، وفي قلة ألبانها ، وفي ضروعها ، وفي الحلب ، وفي الرضاع والحلب ؛ وأبواب نعوت الإبل في عظمها وطولها ، وفي أسنمتها ، والقوية الشداد ، وفي سِمَنِها ؛ وأبواب سير الإبل في السرعة ، وفي اللين والرفق ، وضروب مختلفة من سيرها ؛ وأبواب أمراض الإبل وأدوائها ؛ وأمراضها

---

(١) ابن النديم : الفهرست ٢١٥ . ياقوت : معجم الادباء ١١ : ٢١٦ .
(٢) ابن النديم : الفهرست ٩٨ . ياقوت : معجم الادباء ١٩ : ٢٢٥ . السيوطي : البغية ٤٠٤ .

من الشيء تأكله ، وأمراض صغارها ، وجربها ، وغيرها . أضف إلى ذلك أنه كان في بعض الأحيان يباعد بين هذه الأبواب المتماثلة أو المتقاربة ، ويفصل بينها بما لا صلة له بها . فالباب الأول في رعيها ترتيبه الثالث عشر ، على حين أن الثاني هو الثاني والأربعون ؛ والأول في الورد هو الرابع عشر ، والثاني هو الثاني والأربعون .

وتتفاوت هذه الأبواب في الطول ، فيشغل أطولها « باب أسنان الإبل » قريبا من خمس صفحات (١٨١ – ١٨٤) ، على حين يضم كثير من الصفحات بابين معا .

كذلك تختلف الأبواب في علاجها اختلافا كبيرا ، فبعضها مأخوذ برمته من الأصمعي ، مثل أبواب أسنان الإبل بعد الكبر ، وورودها ، وأمراض صغارها ، وألوانها . وبعضها تكاد كل مادة لغوية تؤخذ من لغوي غير المذكور قبله ، مثل أبواب نعوت الإبل في ألبانها ، وقلة ألبانها ، والرضاع والحلب وغيرها . والسمة الواضحة أن أبا عبيد لا يذكر ما يورده من مواد من عنده ، بل يختاره من الرواة واللغويين ؛ وأنه كان يعزو كل مادة يوردها إلى راويها . فإذا نظرنا إلى هؤلاء الرواة واللغويين ، وجدنا منهم البصريين كالأصمعي وأبي زيد وأبي عمرو بن العلاء ، والكوفيين كالكسائي والفراء ؛ وعلى هؤلاء معظم اعتماده ، وإن استقى من غيرهم كالأموي والأحمر وغيرهما .

ولما لم يكن بين أيدينا غير كتاب الأصمعي من الرواة الذين رجع إليهم ، كنا مضطرين إلى الاقتصار على المقارنة بينهما ، عالمين بأنها قاصرة لا تجلو عمله من جميع جوانبه . وتبين هذه المقارنة أنه يقرب أحيانا من عبارة وترتيب النسخة المطولة من كتاب الأصمعي ، وأحيانا من النسخة القصيرة ، وأحيانا كثيرة يخالف عبارتهما وترتيبهما ، بأن يترك مواد ذكراها ويلتقط مع الترتيب ، أو يجمع المتفرق ، أو يترك الترتيب تماما ويلتقط كيفما شاء . ولم يلتزم إيراد

عبارة الأصمعي ، وإنما أوردها أحيانا ، وأورد الحالة التي وصفها الأصمعي وسماها عن غيره من اللغويين كأبي زيد والكسائي . ثم أشار إلى أن الأصمعي وافقه . وزاد في بعض الأحيان عن الأصمعي مواد ، وصيغا ، وتكملات للتفسير . ليست في النسختين كلتيهما ، ولعل بعض الزيادات من عنده ، وبعضها الآخر ساقط من النسختين . ولكن السمة العامة أنه كان يرمي إلى الإيجاز . فجعله هذا يجري بعض التغيير في عبارة الأصمعي ليميل بها إلى القصر ، ويحذف الاستطرادات . والشواهد النثرية ، وأكثر الشواهد الشعرية ، وكثيرا من الصيغ والمترادفات . فلم يلتزم في الأفعال إيراد الماضي فالمضارع فالمصدر فالصفة كما كان الأصمعي يفعل كثيرا ، بل كان يقتصر على الماضي والمصدر أحيانا ، ويضيف إليهما الصفة قليلا .

قال مثلا [1] : « أبو زيد : رَمِثت الإبل رَمَثا : إذا أكلت الرمث فاشتكت بطونها . فإن أكلت العَرْفج فاجتمع في بطونها عُجَر حتى تشتكي منه قيل : حَبِجت حَبَجا . الأصمعي : الحَبَج والرَّمَث مثله ، قال : فإن لم يخرج عنها ما في بطونها وانتفخت قيل : حَبِطت حَبَطا . الكسائي : أرِكت أرَكا : إذا اشتكت من أكل الأراك ، وهي إبل أراكَة ، وأرِكة مقصور » .

ودأب أبو عبيد في داخل أبوابه على أن يورد قولا للغوي ثم لآخر فلثالث إلى أن يفرغ الباب . فإذا اتفق أكثر من واحد ممن روى عنهم صرح بهذا الاتفاق ، ولم يكرر الأقوال ، واكتفى بأن يعقب على القول المتفق عليه بأن فلانا مثله . فإذا كان يتفق معه ويزيد عليه ، أشار إلى ذلك وقال مثلا [2] : « الأصمعي . . . فإذا ورم حياؤها من الضَّبعَة قيل : قد أبْلَمَتْ . . .

---

(١) اللوحة ٢٠٤ .

(٢) اللوحة ١٨١ .

أبو عمرو الشيباني في الإبلام مثله ، قال : ويقال : بها بلمَة شديـــدة » ، قال [1] : « أبو عمرو في الصَّفي مثل الأصمعي ، قال : ويقال : صَفُوت وصَفت » . وإذا اختلف اللغويان أعلن هذا الاختلاف ، كما فعل حين ذكار أن الأصمعي يقول : أشَصَّت الناقة . أي ذهب لبنها . والكسائي يقول : شَصَّت [2] .

وطبيعي أن تتعدد الظواهر في الكتاب ، ولا تتخذ مسلكا واحدا ، أو اتجاها عاما ؛ لأن المادة منتقاة من لغويين كثيرين ، يختلف كل منهم عن أخيه في علاجه . ولكن الأمر الواضح الذي أجراه المؤلف الاختصار ، الذي ظهر أثره في قلة الشواهد ، وحذف بعض صيغ الأفعال .

وهذا مثال من باب أصوات الإبل [3] : « إذا بلغ الذكر من الهدير فأوله الكشيش ، وقد كَشَّ يكش . قال رؤبة :

هدرتُ هَدْرا ليس بالكشيش

فإذا ارتفع قليلا قيل : كتَّ يكت . فإذا أفصح بالهدر قيل : هَدَر يهدِر هديرا . فإذا صفا صوته ورجّع قيل : قرقر قرقرة . قال الشاعر :

فجاء بهـــا الرواد يحجز بينها سدى بين قرقار الهدير وأعجما

فإذا جعل يهدر هديرا كأنه يقصره قيل : زغَد يزغد زغْدا . قال الراجز :

بخ وبخباخ الهدير الزغد

فإذا جعل كأنه يقلعه قلعا قيل : قلخ يقلخ قلخا ، وهو بعير قلاَّخ قال الراجز :

---

(1) اللوحة ١٨٦ .
(2) ١٨٦ .
(3) ١٩٦ .

قلخ الفحول الصيد في أشوالها »

وذكر القدماء أن أبا نصر أحمد بن حاتم [1] (ت ٢٣١) ألف كتابا عن الإبل ، ولكننا لا نعرف عنه شيئا . كما ليس لدينا معلومات عن كتاب الإبل لأبي يوسف يعقوب بن السكيت [2] (ت ٢٤٦) .

ولكن ابن السكيت جعل للإبل بابين في كتابه « الألفاظ » : أولهما باب الجماعة من الإبل ، والثاني باب سير الإبل . ورتب الباب الأول (ص ٣٥ — ٤٠) تصاعديا على وجه التقريب . وعني فيه أكثر ما عني بالاختلافات بين اللغويين في تفسير اللفظ الواحد . فبدأه مثلا بقوله [3] : « قال الأصمعي : الذود من الإبل : من ثلاث إلى عشر . ومَثَلٌ من الأمثال : الذود إلى الذود إبل . قال أبو عبيدة : الذود : ما بين الثِّنْتَيْن وبين التِّسْع من الإناث دون الذكور ، كقول الراجز :

ذَوْدٌ ثلاثٌ بَكْرةٌ ونابانْ   غيرَ الفحولِ من ذكور البُعْران

قال القاسم : قال الأصمعي : الذود : ما بين الثلاث إلى العشر ، ولا يقال الذود إلا للنوق . وقال أبو زيد : يقال للذكورة والإناث » .

وسار على هذا النمط : يقدم اللفظ ويعقبه بما في تفسيره من خلاف . ولكنه عدل بعد مدة ، ففسر عدة ألفاظ ، ثم عاد إليها وأورد ما فيها من خلاف . وأنهى الباب بصفات تطلق على جماعات الإبل ، ولم ينبه فيها على خلاف . قال [4] : « قال : يقال : أعطاه مائة جُرْجورا : وهن العِظام الأجرام . قال الأعشى :

---

(١) ابن النديم : الفهرست ٨٣ . ياقوت : معجم الادباء ٢ : ٢٨٤ . القفطي : انباه الرواة ١ : ٣٦ . السيوطي : البغية ١٣٠ .
(٢) ابن النديم : الفهرست ١٠٨ . ياقوت : معجم الادباء ٢٠ : ٥٢ .
(٣) ٣٥ .
(٤) ٣٩ .

يَهَبُ الجِلَّةَ الجَراجِرَ كالبُسْـ ـتانِ تَحنُو لدَرْدَقٍ أطفالِ

قال : ويقال للإبل إذا لم تكن فيها أنثى وكانت ذكورة : هذه جُمالة بني فلان . ويقال : مائة مِعكاء : أي ممتلئة سمينة . ويقال نَعم عَكَنان : أي كثير . وقال الفراء : عَكْنان ، بالتخفيف » .

واستشهد الباب بأمثال وأشعار ، نسب بعضها وأهمل بعضها ، وأورد بيتين في الشاهد الواحد أحيانا ، وشاهدين على اللفظ الواحد أحيانا . واستطرد في مواضع فأشار إلى المعاني غير المتصلة بالإبل ، وإلى المعاني المجازية . وأكثر الباب مأخوذ من الأصمعي وأبي عبيدة وأقّار بن لقيط ، ورجع المؤلف في بعضه إلى أبي زيد الأنصاري وأبي عمرو بن العــلاء وأبي عمرو الشيباني والفراء وغيرهم .

أما الباب الثاني (ص ٤١٤ — ٤١٩) فمأخوذ كله — عدا ألفاظا قليلة في آخره تتعلق بالخيل والإبل — من كتاب الإبل للأصمعي (ص ١٢٣ ، ١٤٧) . والتزم نص الأصمعي وترتيبه على وجه التقريب ، مع ميل إلى الاختصار ، جعله يحذف بعض الشواهد ، ويقتصر على واحد منها عند تعددها ، ويحذف بعض المواد والصيغ ، ويختصر بعض التفسيرات . قال مثلا في الفقرة التي استشهدنا بها عند الأصمعي [1] : (العَنَق :) الفسيح :

(و) سَيرها العَنَق المسبطرْ رُ والعجرفية بعد الكلال

فإذا ارتفع عن العنق شيئا قيل : هو يمشي التزيُّد . قال الأعشى :

وأتلع نَهاض إذا ما تزيدت به مدّ أثناء الجديل المضفّر

فإذا ارتفع عن ذلك فهو : الذميل . فإذا قارب الخطو وداركَ النقّال فهو : الرَّتك . يقال : رتَك يرتك رتكا ورتكانا » .

---

(١) ٤١٤ .

وصرح المؤلفون القدماء بأن أبا عكرمة الضبي [١] (ت ٢٥٠) ألف كتاب الإبل والغنم ، وأن الجاحظ [٢] (ت ٢٥٥) ، وأبا حاتم سهل بن محمد السجستاني[٣] (ت ٢٥٥) ، وأبا الفضل العباس بن الفرج الرياشي [٤] (ت ٢٥٧) ، وابن قتيبة عبد الله بن مسلم [٥] (ت ٢٧٦) ، وأبا السمح الطائي [٦] الذي شاهد عهد الخليفة المعتز (٢٥٢ — ٢٥٥) ، خمستهم ألفوا كتبا بعنوان « كتاب الإبل » . وصرح ابن النديم أن كتاب ابن قتيبة كان في ستة عشر بابا ، وأن كتاب أبي السمح كان بخط صعوداء محمد بن هبيرة .

وكتاب « النَّعَم والبهائم والوحش والسباع والطير والهوام وحشرات الأرض » الذي حققه الأب موريس بويج Le P. Maurice Bouyges ، ونُسب إلى ابن قتيبة ، يشتمل على عدة أبواب في الإبل ، تشغل منه قريبا من ٧٣ صفحة . ويتضح منذ النظرة الأولى إلى عناوين أبوابه أنها عناوين أبواب كتاب الغريب المصنف لأبي عبيد نفسها ، وأنها تجري على ترتيبها أيضا . وعند متابعة ما في داخل الأبواب نجد أنه ما جاء في أبواب الغريب المصنف . ويبدو أن مؤلف « النعم » عندما أراد تدوينه ، وضع أمامه كتاب الإبل من الغريب المصنف ، وأخذ في تصفحه . وكلما وقعت عيناه على اسم راو أو لغوي ممن يزدحم بهم الغريب ضرب عليه بقلمه . فلم يورد غير أبي عبيد ثلاث مرات[٧] والفراء مرة [٨] ، والأصمعي أخرى [٩] ، وأبا الجراح ثالثة [١٠] . وكلما

---

(١) ياقوت : معجم الادباء ١٢ : ٣٩ .
(٢) ياقوت : معجم الادباء ١٦ : ١٠٦ .
(٣) ابن النديم : الفهرست ٨٧ .
(٤) ابن النديم : الفهرست ٨٦ . ياقوت : معجم الادباء ١٢ : ٤٦ . السيوطي : البغية ٢٧٦ .
(٥) ابن النديم : الفهرست ١١٥ .
(٦) ابن النديم : الفهرست ٦٧ .
(٧) ٢٦ ، ٤٨ ، ٨٠ .
(٨) ٣٢ .
(٩) ٧٠ .
(١٠) ٧٠ .

عثر على شاهد حذفه . أو حذف شطره الذي ليس فيه موضع الشاهد ، أو اقتصر على لفظة الشاهد وحدها . وحذف أيضا التنبيهات على موافقات اللغويين ومخالفتهم ، وقليلا على المواد والصيغ والمترادفات . وأجرى تغييرا طفيفا جداً يكاد لا يُلمس في إيراد بعض العبارات ، أرغمه على أكثره حذفه لأسماء اللغويين . وكل ما زاده : مرادف ، وصيغة تذكير ، ومعنى استطرادي للفظ ، وتعليق من كلمتين على أحد الشواهد ، ولفظ غير متصل بالإبل يبدو أنه جاء تعليقا على شاهد كان في الغريب المصنف وحذفه هو ، وإن كان التعليق غير موجود في نسخة الغريب التي بين يدي . وأضاف في آخر الأبواب ثلاثة أسطر ، صرح أنها مأخوذة من حيوان الجاحظ [1] . وقد التقطها فعلا من مواضع متفرقة من ذلك الكتاب [2] . كذلك أورد عبارة نسبها إلى أبي عبيد وليست في الغريب ، قال [3] : « قال : أبو عبيد : عَوْدٌ وعَوْدان وعَوْدة ».

وهذا مثال من الكتاب ، قال [4] : « إذا بلغ الذكر من الإبل الهدير فأوله الكَشيش ، وقد كَشَّ . فإذا ارتفع قليلا قيل : كَتَّ يكتُّ كتيتا . فإذا أفصح بالهدر قيل : هَدَرَ يهدر هديرا . فإذا صفا صوته ورجّع قيل: قَرْقَر يقرقر قرقرة . فإذا هدر هديرا كأنه يعصره قيل : زغَد يزغد زغدا » .

وفي القرن الرابع ألف أبو الحسن علي بن الحسن الهُنائي المعروف بكراع النمل (الذي كان يعيش ٣٠٧ هـ) كتاب « المنتخب والمجرد » ، وتوجد قطعة مخطوطة منه بدار الكتب بالقاهرة ، محفوظة برقم ٨٥٨ لغة . وتحتوي على باب خاص بسمات الإبل وغيرها ، يشغل حوالى ثلثي صفحة من القطع الكبير (الورقة ٤٨) .

---

(١) ٨٩ .
(٢) ٣ : ٩٥ ، ٧ : ٥٨ ، ٧٧ . (طبع الساسي) .
(٣) ٢٦ .
(٤) ٥٤ .

ويقوم منهج المؤلف في الباب على تقديم اللفظ اللغوي ثم إيراد تفسيره . ويعتمد التفسير على إبانة موضع السمة أو شكلها أو الاثنين معا . وأشار مرة إلى كل من اشتقاق اللفظ ، وجمعه ، والفعل منه ، والجماعة التي تتخذ هذه السمة . ولم يورد من الشواهد غير بيت من الشعر لم ينسبه إلى قائله .

ونمثل لهذا المنهج بقوله: « اللِّحاظ :سمة في مؤخر عين البعير ، مشتق من لَحْظ العين ، وهو النظر بمؤخرها . والقُرعة : سمة خفية على وسط أنف البعير والشاة . والعِلاط : سمة في العنق بالعرض . العِلاب : سمة في طول العنق تكون شبرا أو أقل . والفِرْتاج : سمة أيضا . . . والصَّيعريّة : سمة لأهل اليمن في أعناق الإناث خاصة . ومنها الرَّعْلة : وهو أن يشق من الأذنين ثم يترك معلقا » .

وفي هذا القرن أيضا ألف أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي [1] (ت٣٥٦هـ) كتاب الإبل ، وكان في خمسة أجزاء [2] ، ولكنه لم يقع للباحثين بعد ، ولا نعرف عنه شيئا آخر .

وفي القرن الخامس ألف محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافي (ت ٤٢١) كتاب « مبادىء اللغة » . وأفرد للإبل فيه بابا يشغل قريبا من صفحة (١٤٣ — ١٤٤) ، على نقيض اهتمامه بالخيل . وبدأ هذا الباب وختمه بألفاظ عامة تطلق على الإبل أو الذكور أو الإناث خاصة ثم ذكر أسماءها في مراحل العمر المختلفة .

قال [3] : « الإبل : جمع لا واحد لها من لفظها ، والذكر منها : جَمَل والأنثى : ناقة . والبعير : يقع عليهما . قال :

لا نشتهي لبن البعير وعندنا عَرَقُ الزجاجة واكِفَ المِعْصارِ

(١) الزبيدي : طبقات النحويين ١٧٩ . ابن خير : فهرسة ٣٥٥ . ياقوت : معجم الادباء ٧ : ٢٩ . السيوطي : البغية ١٩٨ .
(٢) ابن خير : فهرسة ٣٥٥ .
(٣) ١٤٣ .

وقد نُتجت الناقة . والقائم عليها : ناتج . وهو المُذَمِّر . والولد حين يُسَلّ من أمه : سَليل ، ثم حُوار ، إلى سنة ، وجمعه أحورة وحِيران . وفَصيل : إذا فُصل عن أمه . وهو في السنة الثانية : ابن مَخاض » .

ونثر أبو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي (ت ٤٢٩) عدة فصول عن الإبل في الأبواب المختلفة من كتابه « فقه اللغة » . وعالج في هذه الفصول التي تبلغ ١٧ فصلا : سمن الإبل وهزالها ، وألوانها ، وسماتها ، وسماتها في أعمارها المختلفة ، وأوصاف فحولها ، وما يركب منها ، وأوصاف النوق عامة وعند نتاجها وحلبها ومع أولادها ، وضروب سيرها ، وورودها الماء ، وأصواتها ، وجماعاتها ، وما يجعل في أنوفها . ولم يعقد الفصل أحيانا على أساس سليم ، فجعل لسير الإبل ثلاثة فصول متوالية : الأول في تفصيل ضروب سيرها [(١)] ، والثاني في ترتيب سيرها عن النضر بن شميل [(٢)] ، والأخير في مثل ذلك عن الأصمعي [(٣)] . ولا كبير خلاف بين الفصول الثلاثة ، والأخيرين خاصة .

وصرح المؤلف في بعض الفصول أنها مأخوذة كلها عن أبي عبيد في الغريب المصنف ، الذي كان قد أخذها عن أبي زيد والأصمعي [(٤)] ، أو مأخوذة عن ثعلب عن ابن الأعرابي [(٥)] ، أو عن الأصمعي وغيره [(٦)] ، أو عن الأئمة دون تحديد [(٧)] . وكذا صرح في داخل بعض الأبواب بأن بعض

---

(١) ٢٩١ . (طبع مصطفى محمد ١٩٣٨) .
(٢) ٢٩٣ .
(٣) ٢٩٣ .
(٤) ٩٨ .
(٥) ٩٩ .
(٦) ٢٩٤ .
(٧) ١٣٩ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٩١ .

الصيغ مأخوذ عن الكسائي [١] ، أو أبي زيد [٢] ، أو الأصمعي [٣] ، أو أبي عمرو [٤] ، أو الفراء [٥] . والواضح أن جُلّ اعتماده على الغريب المصنف لأبي عبيد ، وإن كان تصرف في عبارته .

ويتمثل منهجه في إيراد الحالة التي يتكلم عنها أولا ثم يطلق عليها اللفظ أو الألفاظ التي تنطبق عليها ، وقد يورد اللفظ أولا ثم يفسره . وفي بابي ترتيب هزال البعير [٦] ، وترتيب سير الإبل عن النضر [٧] ، اكتفى بإيراد الألفاظ ، وترك تفسيرها لدلالة الترتيب عليه . ولم يعن بالتنبيه على الفعل أو الصفة أو المفرد والجمع أو المذكر والمؤنث من اللفظ الذي يأتي به . ولم يأبه للشواهد ، ما عدا حديثا شريفا [٨] وخبرين نثريين [٩] ذكرهما فيهما يبدو متلطفا . وأشار مرة إلى أن اللفظ وارد في شعر الأعشى [١٠] ، كما أومأ مرة إلى اشتقاق لفظ [١١] ، وأورد مرتين معنى استطراديا لأحد الألفاظ [١٢] . وبيّن أن المؤلف كان يرمي إلى الإيجاز في أبوابه ومادته اللغوية وعلاجه لها .

وهذا مثال لمنهجه ، قال [١٣] : « إذا أخرجت الناقة صوتا من حلقها ولم

---

(١) ٢٥٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٤ ، ٣١٦ ، ٣٣١ .
(٢) ٢٥٠ ، ٢٩٢ .
(٣) ١٤٨ ، ٢٩١ .
(٤) ١٤٨ ، ٢٩٢ .
(٥) ٢٩٢
(٦) ٩٩ .
(٧) ٢٩٣ .
(٨) ٢٤٧ .
(٩) ٢٤٧ ، ٢٩١ .
(١٠) ٢٥١ .
(١١) ٢٤٩ .
(١٢) ٢٥٠ ، ٢٩٤ .
(١٣) ٣١٦ .

تفتح به فاها قيل : أرْزَمتْ (وذلك على ولدها حتى ترأمه) . والحنين : أشد من الرَّزَمة . فإذا قطعت صوتها ولم تمده قيل : بغَمت وتزغمت . . . فإذا بلغ الذكر من الإبل الهدير قيل : كش فإذا زاد عليه قيل : كَشْكَش وقشْقش . فإذا ارتفع قليلا قيل : كَتَّ وقَبْقَب . فإذا أفصح بالهدير قيل : هَدَر . فإذا صفا صوته قيل : قَرْقَر . فإذا جعل يهدر كأنه يَقْصُره : زَغَد . فإذا جعل كأنه يقلعه قيل : قَلَخ » .

وعقد ابن سيده (ت ٤٥٨) كتابا للإبل في موسوعته الكبيرة «المخصص» يكاد يشغل السفر السابع كله (٢ — ١٧٥) . وجمع فيه المؤلف كل ما يتصل بالإبل ، فوقع في ٨٨ فصلا ، نستطيع أن نقول إن الترتيب العام لها على النحو التالي : الفصول المتعلقة بنتاج الإبل وأولادها وإرضاعها وأعمارها ، فالفصول الخاصة بأعضائها ، فالخاصة بضخامتها وهزالها ، فأصواتها ، فطعامها وشرابها ، فأنواع سيرها ، فجماعاتها ، فأدواتها ، فسماتها ، فعيوبها وأمراضها وعلاجها . وهناك فصول أخرى مفردة أو صغيرة بين ما ذكرت ، وفصول متصلة الموضوع وفرّق بينها المؤلف ، ولذلك لا أستطيع أن أنسب إلى ابن سيده ترتيبا ملتزما وإنما اتجاها عاما نحو الترتيب .

وبدأ الكتاب بتعريف لفظ الإبل ، وتجلية نواحيه اللغوية جميعا . قال [1] : « الإبل : اسم واحد يقع على الجميع ، ليس بجمع ولا اسم جمع إنما هو دالّ عليه . والإبْل مخفف عنه . وجمعها آبال ، كُسر إذ كانوا قد يكسرون الجمع واسم الجمع ، فهذا أولى لأنه واحد وإن دلّ على جميع كما قالوا : أراهط . قال سيبويه : وقالوا : إبلان ، لأنه اسم لم يكسّر عليه وإنما يريدون قَطيعَين . علي : إنما ذهب سيبويه إلى الإيناس بتثنية الأسماء الدالة على الجمع ، فهو يوجهها إلى ألفاظ الآحاد ، ولذلك قال : وإنما يريدون قَطيعَين » .

---

(١) ٢ .

وكذلك مال في الفصول إلى أن يبدأها بإبانة مفهوم اللفظ العام الذي تقوم عليه ، أو يدور الفصل حوله . ثم يورد ألفاظ الفصل . قال في صدر باب حمل الإبل ونتاجها [1] : « النتاج : اسم يجمع وضع جميع البهائم ، وقيل : هو في الناقة والفرس ؛ وهو فيما سوى ذلك نتج . والأول أصح . وقيل : النتاج في جميع الدواب ، والولاد : في الغنم . وقد نَتَجتها نَتْجا ونِتاجا ، وأنتجْتها . ونتَجتْ . فأما أحمد بن يحيى فجعله من باب مالا يُتكلم به إلا على الصيغة الموضوعة للمفعول . أنتجت ونُتجت وأنتجت الناقة : وضعت من غير أن يليها أحد » .

والتزم المؤلف ترتيب أبي عبيد لأبواب غريبه المصنف في بعضها [2] وأهمله في بعضها الآخر [3] .

وأدخل أبواب الغريب المصنف كلها في كتابه ، والتزم مادتها اللغوية الأساسية . ولكنه حذف أكثر أسماء اللغويين الذين ذكرهم أبو عبيد وعزا مادته إليهم ، واكتفى ابن سيده بأن نسب المادة إلى أبي عبيد نفسه .

وكان همّ المؤلف الأول أن يجلو اللفظ الذي يورده من جميع جوانبه . فكان يقدمه ، ويورد أقوال كثير من اللغويين الذي تعرضوا له ، مبيّنين معناه أو صيغه أو مصادره أو الصفات منه أو الأسماء ، والمفردات ، والجموع ، والمرادفات والاشتقاق ، وأحيانا التوضيح أو التعليل النحوي أو الصرفي . فكان اللفظ يخرج إلى كتابه مكتمل النواحي متضح الجوانب . يقول [4] :

---

(١) ٨ .

(٢) انظر الضبعة والضراب ، وحمل الابل ونتاجها ، وصفات الابل في النتاج مثلا ، ٢ ، ٨ ، ١٧ .

(٣) انظر أسماء ما في الابل من خلقها وغيره ، ٤٧ .

(٤) ١١٤ .

«أبو عبيد : العَنَق من السير : المسبطرّ . قال أبو علي : يعني الممتد . ابن دريد : وهو العَنيق ، وقد أعنَق.غيره : سيرٌ عنَق ، وناقة مُعْنِق ومِعناق وعَنيق . أبو عبيد : السَّبْت : العَنَق ، وقد تقدم أنه السير السريع . غيره : عَنَق خِطريف : واسع ، من قولهم : خَطرفَ في مشيه وتخَطْرفَ ، وأنشد:

إذا تلقّتْه الجراثيمُ طَفا وإن تلقّى غَدَرا تخَطْرفا

وكان جل اعتماده في النواحي اللغوية على أبي عبيد ، وابن السكيت ، وأبي زيد ، وابن دريد ، وصاحب العين (لم يسَمّه احترازا) ، والأصمعي ، وأبي حاتم ؛ وفي النواحي الصرفية والنحوية على سيبويه ، والرماني ، والسيرافي ، والفارسي . ولكنه لم يقتصر عليهم ، بل أخذ عن كثيرين غيرهم مثل أبي عبيدة ، واللحياني ، وأبي الخطاب الأخفش ،وأبي علي القالي ، وابن الأعرابي ، وأبي عمرو ، وأبي حنيفة الدينوري ، وثعلب ، وابن جني ، وقطرب ، وغيرهم وواضح أن المؤلف جمع ما ألفه أعظم اللغويين في الإبل ، وأشهر المعاجم في أيامه ، واستقى مادته من النوعين من الكتب جميعا ، ولم يفعل ذلك أحد قبله . ولكنه لم يستغرق جميع ما أوردته هذه الكتب ، بل مال إلى الاختصار ، وخاصة في الشواهد فحذف أكثرها .

قال (١) : «إذا بلغ الذكر من الإبل الهدير ، فأوله الكَشيش ، وقد كَشّ يكشّ كَشيشا ، وأنشد :

هدرت هدرا ليس بالكشيش

ابن دريد : وكذلك الكَشْكشَة . السكرى : وربما سمّي رُغاء الفصيل إذا كان ضعيفا : عُواء . أبو عبيد : فإذا ارتفع قليلا قيل : كتَّ يكت كتيتا . فإذا أفصح بالهدير قيل : هدر يهدر هدرا وهديرا :سيبويه : وهو التّهدار ،

---

(١) ٧٧ .

وإنه لَهَدّار . أبو حاتم : رجّع البعير في شِقْشِقته : هدر . أبو عبيد : فإذا صفا صوته ورجّع قيل : قَرْقَر ، والاسم القَرقار . وأنشد :

جاء بها الرّوّاد يحجز بينها سدى بين قرقار الهدير وأعجما

ابن دريد : ثم كثُر ذلك حتى قيل للحَسَن الصوت : قرقار . فإذا جعل يهدر هديرا كأنه يعصره قيل : زغد يزغد زغدا ، وأنشد :

بخٍ وبخباخ الهدير الزّغْد

أبو عبيدة : هو الكثير الذي لا يكاد ينقطع . صاحب العين : هو الشديد ، وقيل : هو الذي يتردد في الشقشقة . أبو عبيد : فإذا جعله كأنه يقلعه قلعا قيل : قَلَخ يقلخ قلخا وقَليخا ، وهو قلاّخ . صاحب العين : وقُلاخ » .

وتناول الخطيب التبريزي يحيى بن علي (٤٢١ — ٥٠٢) كتاب الألفاظ لابن السكيت ونقّحه ، وسماه « تهذيب الألفاظ » . وأبقى الخطيب على بابي الإبل اللذين كانا في الألفاظ ، ولم يزد عليهما أبوابا أخرى في تهذيبه ولم يجر أي تغيير في داخل البابين ، وإنما أضاف إلى مادتهما بعض الشواهد . فأتى بشواهد على ألفاظ لم يكن ابن السكيت قد استشهد عليها ، وأضاف شواهد على ألفاظ كان مستشهدا عليه ، وشواهد على معان استطرادية تطرّق هو إليها .

وفي القرن السادس ألف ابن الأجدابي الطرابلسي إبراهيم بن إسماعيل (ت قبل ٦٠٠ هـ) « كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ في اللغة العربية » ، وهو كتاب صغير كل الصغر . وأورد فيه ثلاثة أبواب عن الإبل ، تشغل منه نحو سبع صفحات (١٧ — ٢٣) . وسمي الباب الأول « الإبل » . وجعل فيه ثلاثة فصول متميزة ، إلى جانب صدره . وعالج في صدره أسماء الإبل في أعمارها المختلفة ؛ وفي الفصل الأول أسماء الإبل العامة ، وما يطلق منها على الذكور والإناث والصغار والكبار كلا على حدة ؛ وفي الفصل الثاني بعض

صفات الإبل الضامرة والشديدة والغليظة والخفيفة والكريمة وغيرها ؛ وفي الثالث جماعاتها . وجعل الباب الثاني لألوان الإبل ، والثالث لسَيرها . وميّز في الباب الأخير قسما خاصا ، جعل عنوانه « من ضروب السير » ، ولا فرق بينه وبين بقية الباب .

وبَيِّنٌ في الأبواب الإيجاز الشديد الذي يلتزمه مؤلفه ، حتى إنه يقتصر على قليل من الألفاظ ، ويأتي باللفظ ثم يورد تفسيره مجملا كل الإجمال فلا يتضح الفرق بينه وبين نظرائه من الألفاظ ذوات المعاني المتقاربة . بل أورد في القسم الأخير من الباب الثالث مجموعة من الألفاظ دون أن يفسرها ، واكتفى بأن قال بعد أن فرغ منها [1] : « كل هذه أنواع من السير سريعة » . ولم يهتم كثيرا بإيراد الصيغ المختلفة من اللفظ الذي يورده . واختفت عنده الشواهد ، غير أنه ختم باب ألوان الإبل بثلاثة أقوال سائرة عن بعض هذه الألوان .

قال [2] : « الذود من الإبل : ما بين الثلاث إلى العشر . والصِّرمة : فوق ذلك إلى الأربعين . والهَجْمة : فوق ذلك إلى ما زادت . والعَكرة من الإبل : ما بين الخمسين إلى السبعين . وهُنيدة : المائة من الإبل . . . »

وفي العصر الحديث أخرج الأستاذان عبد الفتاح الصعيدي وحسين يوسف موسى كتابهما « الإفصاح في فقه اللغة » عام ١٩٢٩ م . وجعلا الباب الثاني عشر منه للحيوان والوحوش والحشرات والطيور ، فخصصا اثني عشر فصلا منه للإبل ، وسبعة لسيرها (٣٤٥ — ٣٦٥) . وقدما فصول ضراب الإبل . وحملها ، ونتاجها ، وعطفها على أولادها ، ونعوتها في أخلاقها وحلبها ولبنها ، ثم نعوتها في قوتها وضعفها وألوانها وأوبارها ، ثم أصواتها ، ثم طعامها وشرابها ،

---

(١) ٢٣ .
(٢) ٢٠ .

م أصواتها وإفرازاتها . ورتب فصول سيرها على السير اللين ، وسوقهـــا وحدائها وسيرها العنيف ، ثم خطمها ، ثم عيوبها وأمراضها ، وأدوات ركوبها.

وكان هدفهما في الكتاب تهذيب مخصص ابن سيده وتلخيصه . والصلة بيّنة بين فصول الكتابين ، غير أن مؤلفي الإفصاح أجريا بعض التغيير على ترتيب الفصول ، ومحتوياتها . فوضعا مواد مفرقة على أكثر من فصل في المخصص في فصل واحد من كتابهما ، والتقطا المواد اللغوية ووضعاها في الفصول دون مراعاة لترتيبها في المخصص . وعمدا إلى التقاط ما اختاراه من مواد وأهملا غيره . وقد صرحا في مقدمتهما [١] بأنهما تاركان ما لا تدعو إليه الحاجة في الاستعمال الذائع ، ومثبتان من الروايات أتمها مادة وأظهرها معنى وأوفاها اشتقاقا . كذلك تركا الشواهد ، والروايات ، والأقوال النحوية والصرفية . فخرج كتابهما في مجلد واحد صغير .

وحافظا على عبارة ابن سيده فلم يدخلا عليها إلا قليلا جدا من التغيير ، وأضافا بعض التنبيهات على المذكر والمؤنث من الألفاظ ، وعلى أبواب الأفعال التي يوردانها . ووجدت قليلا جدا من الألفاظ التي لم أعثر عليها في الفصول المقابلة من المخصص . وبعضها أخذاه من فصول أخرى من المخصص نفسه ، وبعضها الآخر أخذاه من غيره من الكتب اللغوية التي أفادا منها ، وأشارا إليها في مقدمتهما ، كالقاموس المحيط للفيروزأبادي وغيره [٢] .

وحاولا أن يسهلا على القارىء الوصول إلى طلبته من الألفاظ ، فقدّما كل لفظ يراد تفسيره إلى أول سطر جديد ، ووضعا إلى جانبه نجمة لتلفت النظر إليه ، وقسّما الصفحة إلى نهرين . وهذا مثال من فصل الأصوات [٣] .

---

(١) ت .
(٢) ت .
(٣) ٣٥٥ .

« * البُغام – صوت ذي الخف إذا بدا وقد بغمت الناقة تبغم .

* الرُّغاء – رغا البعير يرغُو رغاء : صوّت فضجّ ، وناقة رَغُوّ كثيرة الرغاء ، وأرغيْتها حملْتها عليه .

* الحَنين – حنّت الناقة طرّبت في أثر ولدها ، حنّت تَحِنّ حنينا .

* الكَشيش – أول هدير الجمل إذا بلغ الهدير . وقد كَشّ يكِشّ كشيشا .

* الكَتيت – الهدير إذا ارتفع قليلا فوق الكشيش . كتّ يكتّ كتيتا .

* الهدير – هدر البعير يهدر هدرا وهديرا ، وهدّر صوّت في غير شِقشقة .

* القَرقرة – هدير البعير إذا صفا صوته ورجّع ، وقد قرقر .

* الجَرجرة – تردّد هدير الفحل في حنجرته ، وقد جَرْجَر ، وفحل جُراجِر كثير الجرجرة » .

وصفوة القول أن الإشارات التي عثرنا عليها ، والكتب التي وصلت إلينا . تبين أن العرب تنبهوا إلى معالجة الإبل منذ زمن مبكر ، فألفوا أول ما ألفوا عنها في النصف الثاني من القرن الثاني أو الأعوام الأولى من القرن الثالث . ثم توالت الكتابة عن الإبل . فقد توصلنا إلى عناوين خمسة عشر كتابا خاصة بالإبل ، وأحد عشر كتابا آخر أفردت لها فصلاً أو أكثر .

وكان اللغويون في العصور الأولى أعظم ولعا بهذا الموضوع . حتى دوّن اللغويون الذين توفوا في القرن الثالث وحده أربعة عشر كتابا مفردا للإبل . أضاف إليها القرن الرابع كتابا واحدا . ثم لم نعد نسمع عن لغويين ألفوا في الإبل خاصة . أما الكتب العامة التي تعرضت للإبل بين الموضوعات التي تعرضت لها ، فألف أربعة منها لغويون ماتوا في القرن الثالث ، وواحدا لغوي من أهل القرن الرابع ، وثلاثة لغويون توفوا في القرن الخامس ، واثنين ماتا في القرن السادس . وآخرها ظهر في قرننا هذا .

ولم يصل إلينا من الكتب الخاصة بالإبل غير كتاب الأصمعي ، الذي كان بعيد الأثر في بقية الكتب اللغوية التي تعرضت لهذا الموضوع بعده . أما الكتب العامة فلا نعرف شيئا عن أولها ، لأنه لم يصل إلينا . كذلك لم نعثر من كتاب المنتخب والمجرد لكراع النمل إلا على قطعة، وربما كان في الأجزاء المفقودة منه ما يضيف إلى معلوماتنا عنه أو غيرها بصدد موضوعنا . ولما كانت هذه القطعة الموجودة لا تضم عن الإبل غير فصل واحد قصير . وكان كتاب مبادىء اللغة للإسكافي يضم فصلا واحدا أيضا عن اللغة، وكتاب الألفاظ (وتهذيبه) يضم بابين . وكتاب كفاية المتحفظ يضم ثلاثة فصول قصيرة ، وكتاب النعم ... المنسوب لابن قتيبة صورة مشوهة لأبواب الغريب المصنف لأبي عبيد ، كانت هذه الكتب جميعا غير ذات قيمة في هذا الصدد .

ويبقى لدينا أربعة كتب فقط . انتهج فقه اللغة للثعالبي منها منهجا خاصا ، إذ لم يعقد كتابا مفردا للإبل بل فرق ما يتعلق بها في فصوله المختلفة . وبالرغم من ذلك . نجد الكتب الأربعة تعالج جوانب مشتركة من الإبل ، هي ضراب الإبل وحملها ونتاجها ولبنها وأولادها وأعمارها وطعامها وشرابها وصفاتها وألوانها وسيرهاوأدواتها ، وكل هذه الأمور نجدها في كتاب الأصمعي أيضا . وإذن فقد صار هذا الكتاب القدوة التي يُحتذى من بعده ، في المادة . وفي النواحي التي يجب تناولها .

ليس ذلك حسب، بل نجد كل الكتب التي تعرضت للإبل تبدأ ككتاب الأصمعي بضراب الإبل وحملها ونتاجها ، فقد احتذته في الترتيب أيضا ، وإن اختلفت معه في ترتيب بقية الفصول . يضاف إلى ذلك أنها احتذته في ترتيب المواد اللغوية في داخل الفصول ، فرتبت بعضها زمنيا أي وفق المراحل التي تمر بها الإبل في هذا المجال ، ولم تلجأ في بعضها الآخر إلى ترتيب ما لم فالأصمعي هو الذي مهّد الطريق ، وأبان معالمها ، ورسم حدودها التي يتعدّها أو يغيرها مؤلف بعده .

ولا يعني ذلك أن الكتب كلها متماثلة ، لا نستطيع أن نميز بينها . فقد كان الأصمعي يحتفل احتفالا كبيرا بالشواهد المتنوعة بين شعر وأمثال وأقوال وأخبار . فاضطر أبو عبيد وابن سيده بعده إلى حذف الكثير منها . وكان أبو عبيد يلتزم أن يعزو كل قول إلى راوية ، وأن يصرح بالمواطن التي اتفق فيها اللغويون أو اختلفوا . فاضطر ابن سيده بعده إلى حذفها . وكان الثعالبي أكثر من غيره قصدا إلى الإيجاز ، والاكتفاء باللفظ وتفسيره ، دون أن يأبه لأمر آخر . أما مخصص ابن سيده فأكبر هذه الكتب ، وأوسعها مادة لغوية ، وأكملها تناولا للفظ الذي يعالجه وتجلية لجوانبه المختلفة ، وأحفلها بالآراء والتوجيهات النحوية والصرفية ، وأكثرها مراجع متنوعة بين رسائل لغوية صغيرة ، ومعاجم كبيرة ، ومصنفات نحوية . ولا يباري « الإفصاح » للمؤلفين المعاصرين الكتب السالفة في المادة اللغوية ، فهي فيه قليلة جدا ، ومجردة عن الشواهد والتعليلات ، ولكنه أجمل منها طبعا ، وأكثر إفادة بالنواحي المحدثة التي تيسر على القارىء الوصول إلى ما يريد ، وأعظم محاولة إلى حد ما إلى تجلية التفسير الذي يأتي به للمادة التي يعالجها .

التُرَاث الجُغرافي اللغَوي عِندَ العَرَب

كان الشاعر العربي القديم ابن بيئته البار ، أقام فيها فأحبّها وأذابها في وجدانه . وانتقل عنها فلم ينسها ، ودأب على ذكرها والوقوف والاستيقاف عليها كلما مرّ بها . واتخذ منها ملهما لأفكاره ، ومنبعا لصوره ، وموضوعا لوصفه . وتغنى بها – على قسوتها عليه أحيانا – فردد أسماء البقاع التي شاهدت فترات من حياته ، متتبعا مستقصيا ، كما فعل الحارث بن حلزة ، حين قال في معلقته :

آذَنَتْنا ببَيْنِها أسماء ... رُبَّ ثاوٍ يُمَلّ منه الثواء
بعد عهدٍ لنا ببرقة شمّا ... ءَ فأدنى ديارها الخلصاء
فالمحياة فالصّفاح فأعلى ... ذي فتاقٍ فعاذبٌ فالوفاء
فرياض القطا فأودية الشُّرْ ... بب فالشعبتان فالأبلاء
لا أرى من عهدت فيها فأبكي ... اليومَ دلها وما يردُّ البكاء!

وكان ذلك الشاعر مخلصا لبيئته ، يحب أن يعود إلى صورتها الكاملة بجميع أبعادها وأن ينقلها إلى من يتغنى لهم ومعهم بتلك الأبعاد ، فلم يضن عليهم بشيء يزيد صورتها تحددا وكمالا . فعمد زهير إلى رسم الطريق الذي سلكته

محبوبته في رحلتها في وادي السوبان ، والجانب الذي مالت إليه منه ، إذ قال في معلقته :

ظهرن من السُّوبان ثمّ جزعْنه   على كل قينيٍّ قشيب ومفأم
وورّكن في السوبان يعلون متنه   عليهنّ دلُّ النّاعم المتنعّم

وعمد امرؤ القيس إلى الموضع الذي يريد التحدث عنه ، فشفى كل نفس من تحديده حين قال :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل   بسقط اللوى بين الدخول فحومل
فتوضح فالمقراة ، لم يعف رسمها   لما نسجتها من جنوب وشمأل

وعُرف امرؤ القيس خاصة بميله إلى تحديد مواقع البقاع التي يتحدث عنها . وقدرته على ذلك ، حتى رويت في ذلك القصص التي — صحت أو لم تصح — لا تفقد دلالتها على اشتهار ذلك الجانب عند الشاعر .

حدث إسحاق بن إبراهيم الموصلي أنه أقبل قوم من اليمن يريدون النبي صلى الله عليه وسلم فضلّوا الطريق . ومكثوا ثلاثة أيام لا يجدون الماء . وجعل الرجل منهم يستروي بفيء السَّمُر والطَّلْح حتى أيسوا من الحياة . إذ أقبل راكب على بعير له ، فأنشد بعضهم :

ولما رأت أن الشريعة همُّها   وأن البياض من فرائصها دامي
تيمَّمت العين التي عند ضارج   يفيء عليها الظل ، عرمُضها طامي

فقال لهم الراكب — وقد علم ما هم عليه من الجهد : — «من يقول هذا ؟» قالوا : « امرؤ القيس » . قال : « والله ، ما كذب ، هذا ضارج عندكم » . وأشار إليه . فإذا ماء عذب وعليه العرمض — الطحلب الذي على الماء — والظل يفيء عليه فشربوا منه ريهم ، وحملوا منه ما كفاهم (١) .

---

(١) ياقوت : معجم البلدان ٣/٤٦٠ .

واتخذ لـَيـَل[1] Lyall من هذه الظاهرة دليلا على صحة الشعر الجاهلي وصحة نسبته إلى قائليه .

وظهر اللغويون الذين عنوا بالشعر رواية ودراية . وحاولوا تفسير جميع جوانب ذلك الشعر ليتضح أمام القراء الجدد الذين ما كانوا يعرفون مناسباته . ولا كثيرا من ألفاظه وإشاراته ، لطول العهد بينهم وبين قائليه . وللبعد بينهم وبين اللغة التي نظم بها .

فكان من الجوانب التي عنوا بها البقاع المذكورة في الشعر ، فعاملوا أسماءها معاملتهم لغيرها من الألفاظ ، وبالطريقة التي عاملوه بها ، وفي ذلك الوقت المبكر الذي عني اللغويون فيه بألفاظ الشعر .

وكان ذلك أمرا لغويا ، يقوم به لغويون ، بهدف لغوي ، ومنهج لغوي ، ولا يحس القائمون به أنهم يعالجون شيئا بعيدا عن اللغة .

ولكن ذلك الميدان لم يبق طويلا خاليا للغويين وحدهم ، بل ما أسرع ما وجدوا معهم جماعات تعالج تلك الأماكن ، وغيرها من البقاع التي لم يسمع عنها اللغويون ، معالجة مختلفة اختلافا كبيرا في الهدف والمنهج . فما كانوا يعنون بدراسة اللغة العربية ، بل كان بعضهم يعنى بدراسة الأخبار والأحداث العربية ويسمون أنفسهم الأخباريين والمؤرخين . وكان بعضهم الآخر يدرسون البقاع العربية وغيرها من البقاع من أجل التعريف بها ، ويسمون أنفسهم الجغرافيين ، وأصحاب المسالك والممالك ، أو تقويم البلدان .

وقد تنبه القدماء أنفسهم إلى المغايرة بين اللغويين والجماعة الأخيرة خاصة ، لأن المؤرخين عنوا بالمواضع كمقدمات لدراساتهم التاريخية . فلم تسلط الأضواء إلا على اللغويين والجغرافيين ، الذين اعتمد عليهم ياقوت في معجم

---

(١) مقدمة طبعته لديوان عبيد بن الابرص ١٣ .

بلدانه العظيم ، ونبّه في مقدمته إلى الفروق بين الفريقين حين قال [١] :
« صنف المتقدمون في أسماء الأماكن كتبا وبهم اقتدينا. وهي صنفان : منها ما قُصد بتصنيفه ذكر المدن المعمورة والبلدان المسكونة المشهورة ، ومنها ما قُصد به ذكر البوادي والقفار ، واقتصر على منازل العرب الواردة في أخبارهم والأشعار . فأما من قصد ذكر العمران فجماعة وافرة . منهم من القدماء والفلاسفة والحكماء أفلاطون وفيثاغورس وبطليموس وغيرهم كثير من هذه الطبقة . وسموا كتبهم في ذلك جغرافيا . . . وقد وقفت لهم منها على تصانيف عدة جهلت أكثر الأماكن التي ذكرت فيها ، وأبهم علينا أمرها ، وعُدمت لتطاول الزمان فلا تعرف ، وطبقة أخرى إسلاميون سلكوا قريبا من طريقة أولئك من ذكر البلاد والممالك . وعيّنوا مسافة الطرق والمسالك ، وهم ابن خرداذبة وأحمد بن واضح والجيهاني وابن الفقيه . . . وأما الذين قصدوا ذكر الأماكن العربية والمنازل البدوية فطبقة أهل الأدب ، وهم أبو سعيد الأصمعي ، وأبو عبيد السكوني ، والحسن بن أحمد الهمداني ... وأبو الأشعث الكندي . . . وأبو سعيد السيرافي . . . وأبو محمد الأسود الغندجاني . . . » .

وحديثي في هذا المقال قاصر على الذين سماهم ياقوت طبقة أهل الأدب ، أو الذين عالجوا أسماء الأماكن معالجة لغوية أدبية .

وأقدم من أعرف من هذه الطائفة خلف الأحمر ، المتوفى في حدود سنة ١٨٠ هـ . فقد قيل إنه ألف كتاباً بعنوان « جبال العرب وما قيل فيها من الشعر » [٢] . وينافسه في القدم أبو الوزير عمر بن مطرف ، المتوفى في عهد الرشيد ١٧٠ — ١٩٣ [٣] . فقد نسب إليه كتاب « منازل العرب وحدودها ،

(١) معجم البلدان ١/٦ .
(٢) ابن النديم : الفهرست ٥٠ . القفطي : انباه الرواة ١/٣٥٠ . السيوطي: بغية الوعاة ٢٤٢ .
(٣) وقيل انه مات في عهد المهدي ١٥٨ — ١٦٩هـ .

وأين كانت محلة كل قوم ، وإلى أين انتُقل منها »[1] . والكتابان مفقودان ، ولم أعثر فيما رجعت إليه من كتب على نصوص يصرح أنها مقتبسة عنهما .

وينسب إلى أبي المنذر هشام بن محمد الكلبي ، المتوفى في سنة ٢٠٤ ، عدة كتب من هذا النوع . ذكر ابن النديم[2] منها البلدان الكبير ، والبلدان الصغير ، وقسمة الأرضين ، والأنهار ، ومنازل اليمن ، وأسواق العرب ، والأقاليم ، والحيرة وتسمية البيع والديارات ونسب العباديين ، وتسمية ما في شعر امرىء القيس من أسماء الرجال والنساء وأنسابهم وأسماء الأرضين والجبال والمياه .

وذكر ياقوت[3] في قائمة المراجع التي اعتمد عليها في تأليف معجم البلدان ، أنه وقف لابن الكلبي على كتاب يدعى « اشتقاق البلدان » . وقد أكثر ياقوت في معجمه ، وفي كتابه المشترك وضعا والمفترق صقعا ، بل أبو عبيد البكري في معجم ما استعجم أيضا ، من النقل الصريح عن ابن الكلبي . وأعلن الرجلان في بعض المواضع أسماء الكتب التي ينقلان عنها ، فلم يرد أي كتاب من الكتب السابقة من بينها . ولكن ورد اسم كتاب آخر لابن الكلبي ، يدعى « أنساب البلدان » ، في مواضع قليلة[4] . وأظن أن هذا الكتاب هو الاشتقاق ، كما رجح كراتشكوفسكي[5] .

وتدل النصوص التي اقتطفها ياقوت من الأنساب أن ابن الكلبي حاول فيه أن يعلل أسماء الأماكن ويفسرها ، بإيراد بعض القصص الحقيقية والخرافية التي تروى في صدد ذلك ، وأنه لم يقصر جهده على الأماكن العربية بل تعداها

---

(١) ابن النديم : الفهرست ١٢ . ياقوت : معجم الادباء ٧٢/١٦ .
(٢) الفهرست ٩٧ . وعنه ياقوت : معجم الادباء ٢٩١/١٩ .
(٣) معجم البلدان ٧/١ .
(٤) معجم البلدان ٦٠/٢ ، ٨٧٦ ، ٤٤١/٤ . وصرح باسم جخجخ الذي كان ينقل من نسخته للكتاب في ٩١٤/٣ ، ٥٧٢/٤ .
(٥) ١٢٧ .

إلى الفارسية . وأمثال هذه النصوص التي تذهب هذا المذهب ، ورواها ياقوت عن ابن الكلبي — دون أن يبين عنوان الكتاب الذي استقاها منه — كثير . وفي خلدي أنها جميعا مأخوذة من أنساب البلدان .

وأمثل لهذه النصوص بقوله[1] في تفسير اسم جُرَش : « قرأت بخط جُخْجَخ النحوي ، في كتاب أنساب البلدان لابن الكلبي : أخبرنا أحمد بن أبي سهل الحلواني ، عن أبي أحمد محمد بن موسى بن حماد البريدي ، عن أبي السري ، عن أبي المنذر قال : جرش : قبائل من أفناء الناس تجرشوا . وكان الذي جرشهم رجل من حمير يقال له زيد بن أسلم خرج بثورٍ له عليه حملُ شعير ، في يوم شديد الحر . فشرد الثور ، فطلبه فاشتد تبعه . فحلف لئن ظفر به ليذبحنّه ثم ليجرشنّ الشعير وليدعون على لحمه . فأدركه بذات القصص عند قلعة جرش، وكل من أجابه وأكل معه يومئذ كان جرشيّا .. » .

وألف أبو عبيدة ، المتوفي في ٢٠٨ هـ ، كتاب الحرّات[2] ولم يورد البكري ولا ياقوت شيئا منه في حديثهما عن الحرات .

وألف أبو زيد الأنصاري ، المتوفى في ٢١٥ هـ ، كتاب المياه[3] . ولم أجد نصوصا يصرح أنها مقتبسة منه . وغير بعيد أن يكون النص التالي مأخوذا منه . قال ياقوت[4] : « قال أبو زيد : تخرج من الحمى — حمى ضرية — فتسير ثلاثة ليال مستقبلا مهب الجنوب من خارج الحمى ، ثم ترد مياه الضباب ، فمن مياههم الأرطاة » .

وألف الأصمعي ، المتوفى في ٢١٦هـ ، كتب مياه العرب ، وجزيرة

---

(١) معجم البلدان ٢/٦٠ .
(٢) ابن النديم : الفهرست ٥٤ .
(٣) ابن النديم : الفهرست ٥٥ .
(٤) معجم البلدان ١/٢٠٩ .

العرب ، والدارات [1]. ولم يصرح ياقوت باسم الأول منها في مقتبساته . غير أنه أكثر من النقل من الثاني . وتدل هذه المقتبسات على أن الأصمعي رتب الكتاب وفقا للأقاليم والقبائل ، فكان يذكر بقاع إقليم إقليم ، أو قبيلة قبيلة ، مثل مياه نجد ، ونواحي الطائف ، ومنازل قيس بنجد ، وديار الحجاز ، وغيرها . وتدل أيضا على أنه كان يحدد الأماكن بما جاورها ، أو بإقليمها ومن يسكنها ، وكان في بعضها يصل إلى تحديد جد دقيق . وكان عماده في أقواله على الشعر .

نمثل لذلك بقوله [2] : « لبني نصر بن معاوية بجانب ركبة بقعاء بين الحجاز وبين ركبة ، وهي من أرض ركبة » ؛ ولعنايته بالشعر يقول ياقوت [3] : « أنشد الأصمعي في كتاب جزيرة العرب لرجل من طيىء ، يقال له الخليل بن قردة – وكان له ابن واسمه زافر ، وكان قد مات بالشام في مدينة دمشق – فقال :

ولا آب ركبٌ من دمشق وأهله ولا حمص إذا لم يأت في الركب زافر
ولا من شبيث والأحص ومنتهى الـ مطايا بقِنّسرين أو بخناصر »

ويعد كتاب الدارات للأصمعي أقدم كتاب وصل إلينا من هذه المجموعة ، وقد نشره الآباء اليسوعيون في كتاب « البلغة في أصول اللغة » . واستهل الأصمعي كتابه الصغير بإحصاء الدارات في بلاد العرب ، فكانت عنده ١٦ دارة . ثم عرّف الدارة ، وأورد صيغ جموعها . ثم أخذ يسرد أسماءها دون ترتيب ويتحدث عن كل منها . ودأب في حديثه هذا على أن يورد الاسم ثم بيتا أو بيتين من الشعر شاهدين عليه . ولم يبذل أية محاولة لتحديد مواقعها . أما شواهده الشعرية فنسب بعضها إلى قائله ، وأهمل ذلك في غالبها .

---

(١) ابن النديم : الفهرست ٥٥ .
(٢) معجم البلدان ٧٠١/١ .
(٣) معجم البلدان ١٥٢/١ .

قال في مفتتحه : « دارات العرب المعروفة في بلدانهم وأشعارهم ستّ عشرة دارة . والدارة : ما اتسع من الأرض وأحاطت به الجبال غلظ أو سهل . يقال : دار ودارة ، وأدؤر ودارات . فمن ذلك دارة وَشْجَى ، وأنشد :

ولستُ بناسٍ موقفا إن وقفته بدارة وشجى ما عَمِرتُ سليما

ودارة جُلْجُل ، قال امرؤ القَيس :

ألا رُبَّ يومٍ لك منهن صالحٍ ولا سيما يومٍ بدارة جلجلِ

ودارة رَفْرف ، وأنشد :

فقلت : عِدي. قالت : إذا الليل جنّنا فموعدنا أقوازُ دارة رفرف »

وألف محمد بن خالد البرقي — من أصحاب محمد بن علي الجواد المتوفى في ٢٢٠ هـ — كتاب البلدان (١) . ولم يشر إليه ياقوت ولا البكري .

وألف أبو عثمان سعدان بن المبارك (المتوفى في ٢٢٠ هـ) ، كتاب الأرضين والمياه والجبال والبحار (٢) . ورأى ابن النديم قطعة منه بخط ابن الكوفي (٣) . ولكن ياقوتا والبكري لم يذكراه .

وألف الحسن بن محبوب السراد (المتوفى في ٢٢٤ هـ) كتابي الأرضين ، والبلدان (٤) . ولم يذكرهما ياقوت والبكري .

---

(١) ابن النديم : الفهرست ٢٢١ .
(٢) ابن النديم : الفهرست ٧١ . ابن الانباري : نزهة الالباء ١٠٣ . السيوطي : البغية ٢٥٤ .
(٣) ابن النديم : الفهرست ٧١ .
(٤) ابن النديم : الفهرست ٢٢١ .

ونسب ابن النديم [1] إلى أبي الحسن علي بن محمد المدائني ، المؤرخ المشهور (المتوفى في ٢٢٥ هـ) كتابا عن حمى المدينة وجبالها وأوديتها . ولكن كل ما نقله ياقوت عن المدائني مواد تاريخية ، ما عدا ثلاثة نصوص ، تحدث في أحدها عن حد تهامة [2] ، وفي ثانيها عن حد العراق [3] ، وفي ثالثها عن وادي قناة [4] . وربما أخذ هذه النصوص الثلاثة من بعض كتبه التاريخية الكثيرة ، وربما أخذ النص الثالث وحده من الكتاب المذكور .

وألف الجاحظ (المتوفى في ٢٥٥ هـ) كتابا اختلفت المراجع في عنوانه . فسماه ابن حوقل [5] وياقوت [6] « البلدان » ، والثعالبي [7] « خصائص البلدان » ، والمسعودي [8] « الأمصار وعجائب البلدان » وحاجي خليفة والثعالبي في موضع آخر من كتابه [9] : « الأمصار » . وتحمل قطعة منه ، محفوظة بالمتحف البريطاني تحت رقم ١١٢٩ ، عنوان «الأوطان والبلدان» [10] .

وذكر المسعودي [11] أن الجاحظ ادعى في هذا الكتاب أن منبع نهري مهران بالسند والنيل بمصر واحد ، واستدل على ذلك باتفاق زيادتهما ، وكون التماسيح فيهما ، وأن طرق الزراعة في البلدان واحدة ؛ ثم رد عليه .

ونقل ياقوت [12] منه نصا يدل على أن الجاحظ تناول فيه بعض الآثار

---

(١) الفهرست ١٠٣ .
(٢) ٩٠٢/١ .
(٣) ٦٣٠/٣ .
(٤) ياقوت : معجم البلدان ١٨٢/٤ . السمهودي : وفاء الوفا ٢١٥/٢ .
(٥) صورة الارض ٣٧٢ .
(٦) معجم البلدان ٥٩٣/٢ .
(٧) ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ٤٣٨ .
(٨) التنبيه والاشراف ٥٥ . ومروج الذهب ٩٩/١ .
(٩) كشف الظنون ١٣٩٨/٢ . ثمار القلوب ٤١١ .
(١٠) Rieu, Supplément, No. 1129 .
(١١) التنبيه ٥٥ ، ومروج الذهب ٩٩/١ .
(١٢) معجم البلدان ٥٩٣/٢ .

الجميلة ، ذات الشهرة الكبيرة ، بالوصف . قال ياقوت : « حكى الجاحظ في كتاب البلدان قال : قال بعض السلف : ما يجوز أن يكون أحد أشد شوقا إلى الجنة من أهل دمشق ، لما يرونه من حسن مسجدهم . وهو مبني على الأعمدة الرخام طبقتين ، طبقة التحتانية أعمدة كبار ، والتي فوقها صغار ، في خلال ذلك صورة كل مدينة وشجرة في الدنيا بالفسيفساء الذهب والأخضر والأصفر . وفي قبليه القبة المعروفة بقبة النسر . ليس في دمشق شيء أعلى ولا أبهى منظرا منها . ولها ثلاث منائر : إحداها — وهي الكبرى — كانت ديدبانا للروم ، وأُقرَّت على ما كانت عليه ، وصيرت منارة » .

وتبين النصوص المنسوبة إلى الجاحظ — وإن لم يُصرَّح باسم الكتاب المأخوذة منه — أنه كان يرصد الظواهر الطبيعية والبشرية ، ويعدها من فضائل البلدان التي تقع بها أو من عيوبها ، أي من خصائصها . فقد نقل عنه ياقوت (١) ما يتعلق بالمد والجزر وتغير الطقس في البصرة ، وكراهية المطر في مصر ، والمقدسي (٢) ما يتعلق بخصائص بغداد والكوفة والبصرة والفسطاط وغيرها . وتبين أيضا أنه لم يقتصر على الأقاليم العربية ، بل تناول غيرها أيضا مثل الري ونيسابور ومرو وبلخ وسمرقند وغيرها (٣) .

وأثنى كثيرون على كتاب الجاحظ ، قال ابن حوقل (٤) . « كتاب نفيس » . . . واتهم المقدسي (٥) ابن الفقيه بسرقة كتاب الجاحظ . على الرغم من سوء رأيه فيه إذ قال (٦) : « وأما الجاحظ وابن خرداذبة فإن

---

(١) معجم البلدان ٦٤٧/١ ، ٦٥١ ، ٥٥٢/٤ .
(٢) أحسن التقاسيم ٣٣ .
(٣) نفس الموضع .
(٤) صورة الارض ٣٧٢ .
(٥) أحسن التقاسيم ٢٤١ .
(٦) أحسن التقاسيم ٤ .

كتابيهما مختصران جدا لا يحصل منهما كثير فائدة » . كذلك عابه البيروني ووسم صاحبه بالبساطة والسطحية .

وذكر ياقوت في معجم الأدباء أن شمر بن حمدويه الهروي (المتوفى ٢٥٥ هـ) ألف كتاب الجبال والأودية [١] ، ولكنه لم يذكره في مقدمة معجم البلدان . وبالرغم من ذلك عزا إليه ، هو وأبو عبيد البكري ، كثيرا من الأقوال . وكلها — على وجه التقريب — تفسيرات لغوية واشتقاقية . فلا أدري يقينا : هل أخذاها من هذا الكتاب أو غيره ؟ وربما كان الاستثناء الوحيد من الحكم السابق ما نقله ياقوت عنه [٢] : « عُناب : جبل في طريق مكة . قال المرار :

جعلن يمينهن رعان حبسٍ وأعرض عن شمائلها العناب »

وبالرغم من ذلك لا أستطيع أن أؤكد أنه من كتابه المذكور .

ونسب ياقوت في معجم الأدباء إلى أبي عبد الله أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل ، نديم المتوكل ، المتوفى نحو ٢٥٥ هـ ، كتاب أسماء الجبال والمياه والأودية [٣] . ولا ذكر له في معجم البلدان ولا معجم البكري .

وفي عهد المتوكل أيضا ، كان يعيش محمد بن إدريس بن أبي حفصة ، الذي وقف ياقوت [٤] على كتاب له سماه « مناهل العرب » ، كما تدل المقتبسات على أنه عاد إلى كتابه الآخر اليمامة . ولا يفرق ياقوت بين ما يقتبسه من كل من الكتابين ، ولكننا قد نطمئن إلى أن كل ما يتصل باليمامة من الكتاب الثاني ، وما عداه يحتمل أن يكون من الكتاب الأول . فإذا كان الأمر كذلك ، نستطيع أن نقول إن المؤلف وصف في كتابه الأول المواقع على

---

(١) ٢٧٥/١١ .
(٢) ٧٣٢/٣ .
(٣) ٢٠٤/٢ .
(٤) معجم البلدان ٧/١ .

الطريق بين البصرة ومكة [1] . وحجر والبصرة [2] . وربما الطريق بين اليمامة ومكة [3] ، ووصف كثيرا من الأماكن بالبحرين ، ونجد ، وهجر [4] .

قال ياقوت [5] : « قال الحفصي : إذا خرجت من البصرة تريد مكة ، فتأخذ بطن فلج ، فأول ماء ترد الحفير . قال بعضهم :

ولقد ذهبتُ مراغمـــا أرجو السلامـــة بالحُفيرِ
فرجعت منـــهُ سالمـــا ومع السلامة كلّ خير »

وتحدث في كتاب اليمامة عن القرى ، والمياه ، والجبال ، والوديان ، والرياض ، والأماكن . بل عدّه ياقوت أحسن من كتب عن اليمامة ، فجعله مصدره الرئيس فيها . ولعله نقل الكتاب برمته في معجمه . قال ياقوت[6] « قال محمد بن إدريس بن أبي حفصة : أثيفية : قرية وأكيمات ، وإنما شبهت بأثافي القدر ، لأنها ثلاث أكيمات . وبها كان جرير وبها له مال . وبها منزل عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير . . . » .

وقال ياقوت في حديثه عن الأجرعين [7] : « علم لموضع باليمامة ، عن محمد بن إدريس بن أبي حفصة ، هكذا حكاه مبتدئا به » . ولعل هذا القول يعني أن الحفصي بدأ كتابه بالأجرعين . وربما كان لنا الحق أن نستنبط أنه رتب مواضعه على الألفباء ، ولكنه في الحرف الأول وحده . لأنه قدّم لأجرعين على أثيفية . ولكن بعض أقوال ياقوت الأخرى تجعلنا نعتقد أن

---

(1) ٢/٢٩٧ ، ٣٤٧ .
(2) ٨٥٦ .
(3) ٢/٣٥٠ .
(4) ١/٩٤١ ، ٢/٢٥٤ ، ٣/٨٨٦ ، ٤/٨٩٤ .
(5) ٢/٢٩٧ .
(6) ١/١٢١ .
(7) ١/١٣٤ .

الكتاب لم يكن مرتبا على الألفباء . قال [١] : « قال الحفصي : ذو سدير قرية لبني العنبر » . وقال في موضع آخر من كتابه : « بظاهر السِّخال واد يقال له : « ذو سُدير » . وربما لم يكن ذلك النص صريح الدلالة على عدم الترتيب ، لأنه من الجائز أن يكون أورد « ذو سدير » الثانية عرضا ، في أثناء حديثه عن السخال . ولكن ياقوتا قال أيضا [٢] : « ذكر الحفصي مسافة ما بين اليمامة والدهناء ثم قال : وأول جبل بالدهناء يقال له الوحيد ، وهو ماء من مياه بني عقيل يقارب بلاد بني الحارث بن كعب » ، مما قد نستنبط منه أنه راعى التسلسل الجغرافي .

وكان الحفصي يذكر إقليم المكان الذي يتحدث عنه أو يحدد أبعاده عما جاوره من بقاع مشهورة ، أو يصرح بالقبائل التي تسكنه . أو أكثر من أمر من هذه الأمور . ولكنه في كتاب اليمامة اقتصر في كثير من البقاع على أنها من اليمامة . ولم يحاول لها تحديدا .

ومن الطبيعي أن يضطر الزبير بن بكار المتوفى في ٢٥٦ هـ ، في كتبه التاريخية المتعددة إلى التعرض للأماكن الواردة في تضاعيف أخباره . ولكن ابن الفقيه الهمداني قال [٣] : « وفي العقيق وقصوره وأوديته وحراره أخبار كثيرة . وللزبير بن بكار فيه كتاب مفرد » . وأكد ذلك ياقوت في معجم البلدان [٤] والسمهودي في وفاء الوفا [٥] .

وتدل النصوص التي نقلها ياقوت . والبكري . والسمهودي ، من هذا الكتاب . أن المؤلف تناول فيه أودية العقيق . وغدرانه . وسيوله ، وما إليها :

---

(١) ٣/٦١ .
(٢) ٤/٩٠٨ . وانظر ٣/٨٧٢ .
(٣) البلدان ٢٦ .
(٤) ٢/٨٥٠ ، ٤/٤٩٢ ، ٦٧٣ ، ٧٨٠ .
(٥) ٢/٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٢١٩ .

وأكثر فيه من الأخبار والأشعار . قال ياقوت [1] : « ذكر الزبير في كتاب العقيق بالمدينة : هو مَرَخ وذو مرخ ، وأنشد لأبي وجزة يقول :

واحتلّت الجوَّ فالأجراع من مرخ   فمالهـــا من مُلاحاة ولا طلب »

وراعى في الأماكن التي ذكرها تسلسلها الجغرافي . قال السمهودي [2] : « قال (الزبير) : وأعلى غُدر مسيلات العقيق التي في درج الوادي مما يلي الحرة موكلان . من أعلى ذي العش . ثم غدير سليم . ثم ذو التحاميم . ثم الأعوج . ثم غدير الجبال . ثم يماحم . ثم غدير الذباب . ثم غدير الحمير . . . » ولكننا يجب ألا نستنتج من هذه النصوص وأمثالها عند السمهودي أن الزبير كان يدون قوائم مجردة بهذه البقاع ، فقد أثبت الدكتور صالح أحمد العلي [3] أن السمهودي كان يلخص نقوله ، بحذف ما فيها من أشعار .

ونسب ابن النديم [4] إلى أحمد بن محمد البرقي ، المتوفى في ٢٧٤ هـ ، كتاب البلدان . وصرّح أنه كان أكبر من كتاب أبيه السالف الذكر . وبالرغم أن ياقوتا ترجم له في معجمي الأدباء [5] والبلدان [6] لم يذكر هذا الكتاب ، ولا رجع إليه هو أو البكري .

وألف أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري ، المتوفى في ٢٧٥ هـ ، كتاب المناهل والقرى [7] ، الذي صرح ابن النديم أنه رآه بخطه [8] . والنقول التي

---

(١) ٤/٤٩٢ .
(٢) ٢/٢١١ .
(٣) المؤلفات العربية عن المدينة والحجاز ٢٠ .
(٤) ٢٢١ .
(٥) ٤/١٣٢ .
(٦) ١/٥٧٥ .
(٧) القفطي : انباه الرواة ١/٢٩٢ . السيوطي : البغية ٢١٩ .
(٨) ٧٨ .

يعزوها ياقوت إلى السكري كثيرة . ولكننا لا نستطيع أن ننسب شيئا منها إلى هذا الكتاب ، على وجه اليقين . بل صرح ياقوت نفسه بأسماء كتب أخرى للسكري ، نقل منها ، مثل روايته شعر جرير (١) . أما كتاب المناهل والقرى فلم يذكره لا في الكتاب ولا في المقدمة . وأكثر ما نقله ياقوت أسماء أماكن أوردها في صدد شرحه للشعر . وأكثرها من بقاع شبه الجزيرة العربية ، ولكن قليلا منها في مصر (٢) .

وألف عرّام بن الأصبغ السُّلمي المتوفى نحو ٢٧٥ هـ كتاب « أسماء جبال تهامة ، وسكانها ، وما فيها من القرى ، وما ينبت عليها من الأشجار ، وما فيها من المياه » (٣) . ووصلت إلينا نسخة منه ، من رواية أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، عن أبي محمد عبيد الله بن عبد الرحمن السكري ، عن ابن أبي سعد الوراق ، عن أبي الأشعث عبد الرحمن بن محمد ، عن المؤلف . وقام بتحقيقها وطبعها الأستاذ عبد السلام محمد هارون . وعليها أعتمد في الوصف . وكان بين يدي أبي عبيد البكري نسخة أخرى ، من رواية أبي عبيد الله عمرو بن بشر السكوني ، عن أبي الأشعث ، عن عرام ، أتكلم عنها بعد .

ينقسم الكتاب إلى قسمين ، يشغل أولهما نحو ثلثيه ، والثاني الثلث الباقي . ويعالج المؤلف في القسم الأول تهامة . ويبدؤها بتحديد ما رأى أنه الحد الشمالي لها ، وهو جبل رضوى . قال (٤) : « أولها (رضوى) من ينبع على يوم ، ومن المدينة على سبع مراحل ميامنة طريق المدينة ، ومياسرة طريق

---

(١) ٨٤٦/١ . وانظر ١١٧/١ ، ٢٦٧ ، ٥٨٨ .
(٢) ٢٦٩/١ .
(٣) نوادر المخطوطات ـ الجزء ٨ ـ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٥م.
(٤) ص ٣٩٦ .

البريراء لمن كان مصعدا إلى مكة ، وعلى ليلتين من البحر . . . » . وعندما ينتهي المؤلف من وصف منطقة رضوى ، يبدأ بالمدينة ثم يقوم بما يشبه الرحلة إلى مكة . فإذا ما بلغها قفز إلى منطقة الطائف .

وكان هدفه من هذه الرحلة وصف ما يقابله من جبال . ويتضح من الكتاب وعنوانه أنه كان في كل جبل يعنى بتحديد موقعه، ووصف شكله، ونباته، وحيوانه . ومياهه . ووديانه . وقراه . ومدنه ، وإبانة سكانه .

فكان يحدد الموقع بإبانة أبعاده عما حوله . وموضعه من الطرق المارة به . كما يبين من النص السابق . ومن تكملته الآتية : « وبحذائها (عَزْوَر) وبينه وبين رضوى طريق المعرقة تختصره العرب إلى الشام ، وإلى مكة . وإلى المدينة . بين الجبلين قدر شوط فرس . وهما جبلان شاهقان منيعان لا يرومهما أحد . نباتهما الشوحط والقرظ والرَّنف — وهو شجر يشبه الضَّهياء » .

وكان يذكر قائمة بالنباتات التي تظهر في البقعة التي يتحدث عنها . ويخشى ألا تعرف بعضها . فيحاول تعريفها بذكر مرادفها ، أو شبيهها من النباتات . أو بوصف شكلها ، ومنفعتها ، وثمرتها ، وطعمها . ورائحتها . قال عن جبلي ثافل الأكبر والأصغر (١) : « نباتهما العَرعَر ، والقرظ والظّيان ، والأيدع . والبشام . وللظيان ساق غليظة . وهو شاكٌ — أي غليظ الشوك — ويختطب . وله سنفة كسنفة العشرق . والسنفة ما تدلى من الثمر وخرج عن أغصانه . والعشرق ورقٌ يشبه الحندقوقا منتنة الريح . والأيدع شجر يشبه الدُّلب . إلاّ أن أغصانه أشدّ تقاربا من أغصان الدّلب . لها وردة حمراء ليست تجد طيب الريح . وليس لها ثمر . . . » .

وكان في وصفه للمياه يبين قدرها ، ومنبعها . وطعمها . وفي الأودية

---

(١) ٢٩٩ .

يبين مصابّها . قال (١) : « وفي ثافل الأكبر عدّة آبار في بطن واد يقال له (يَرْثَد) . يقال للآبار (الدباب) . وهو ماء عذب كثير غير منزوف . أناشيط قدر قامة قامة . وفي ثافل الأصغر ماء في دوّار في جوفه يقال له (القاحة) وهما بئران عذبتان غزيرتان » .

وكان في حديثه عن القرى والمدن يبين قدرها ، وسكانها ، ومياهها . وفي حديثه عن السكان يذكر القبائل التي تحل بالموضع ، وحالتها المالية ، وما تقوم به من أعمال (٢) . قال : « ثم أسفلَ منها (مَهايع) وهي قرية كبيرة غنّاء . بها ناس كثير ، وبها منبر ، ووالي ساية من قِبَل صاحب المدينة ، وفيها نخل ومزارع وموز ورمان وعنب . وأصلها لولد علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وفيها من أفناء الناس ، وتجار من كل بلد ، ثم خَيْف يقال له (خيف سلاّم) . . . وفيه منبر وناس كثير من خزاعة . ومياهها فُقُرٌ أيضا ، وباديتها قليلة ، وهي جُشَمُ وخزاعة وهذيل » .

وعالج المؤلف في القسم الثاني الحجاز ، وأراد أن يسير فيه على النهج الذي سار عليه في القسم السابق . ولكن المادة العلمية التي كانت لديه عنه قليلة ، ولذلك اضطر إلى الإجمال والإخلال في حديثه ، فظهر البون واضحا بين القسمين . قال (٣) : « ثم (الطَّرف) لمن أمّ المدينة ، يكنفه ثلاثة جبال : أحدها (ظَلِم) وهو جبل أسود شامخ لا ينبت شيئا ، و(حزْمُ بني عُوال) وهما جميعا لغطفان . وفي عوال آبار منها (بئر ألْية) اسم ألية الشاة ، و (بئر هرمة) و (بئر عُمير) و (بئر السِّدرة) وليس بهؤلاء مـــاء ينتفع به » .

ثم ألف أبو حنيفة أحمد بن داود الدينوري ، المتوفى في ٢٨٢ هـ ، كتاب

---

(١) ٤٠١ .
(٢) ٤١٤ .
(٣) ٤٢٤ .

البلدان ، الذي وصفه ابن النديم والقفطي بالكبر [1] . وكل النقول التي عثرت عليها من كتابه الآخر ، كتاب النبات ، الذي يعد أعظم ما خلفه القدماء من الكتب التي تصف نباتاتهم .

وتقتني مكتبة شيخ الإسلام بالمدينة كتابا ، منسوبا إلى أبي علي الحسن بن عبد الله المعروف بلغدة ، معاصر الدينوري ، عالج فيه الأماكن العربية . وتقتني عدة مكتبات عامة وخاصة في بغداد نسخا منه ، نُقلت عن المخطوط المدني ، غير أنها جميعا لا تذكر عنوان الكتاب . ولما كان من ترجم للغدة لا يذكر له كتابا من هذا النوع ، بقي عنوان الكتاب مجهولا منا ، وإن حاول بعضهم أن يضع له من عنده عنوانا اعتمادا على مادته ، فسماه « صفة جزيرة العرب » أو « قبائل العرب ومياهها وجبالها » [2] .

واتخذ المؤلف من القبائل أساسا لبحثه ، فكان يتناول المياه والجبال التي تحل بها بطون قبيلة ما ، إلى أن يفرغ منها ، فينتقل إلى غيرها . فهذه مواضع بني عقيل ، فمواضع بني فهم وعدوان ، فبني أسد ، فبني غني الخ . قال [3] : « ومنزل بني ربيعة الجزيرة . ولبني عامر بن عقيل بن ربيعة الجوفاء ، وهي لمعاوية وعوف ابني ربيعة . وغُضَى لعامر بن ربيعة جميعا ، ما خلا بني البكاء . ولهم بريم ، وهم شركاء جُشَم فيه . قال الراجز :

تذكّرتْ مشربها من تُصلبا ... ومن بريم قَصَبا مثقّبا

(1) ابن النديم : الفهرست ٧٨ . القفطي ٤١/١ . ابن الانباري : النزهة ١٦٥ .
(2) مكتبة الاوقاف ٦٢١٦ . وعليها اعتمد في الوصف والاشارة . ومكتبة المتحف العراقي ٢٢٧ ، ١١٠٠ ، وانظر المقال القيم الذي نشره الاستاذ محمد رضا الشبيبي بعنوان : أقدم مخطوط وصل الينا عن بلاد العرب ، ص ٣٩ — ٤٥ من مجلة المجمع العلمي العراقي — الجزء الاول من السنة الاولى — ايلول ١٩٥٠ .
(3) ٢ .

وتصلب لبني إنسان من بني جشم . . . فهذه مياههم الأعداد التي يجتمع عليها ، ولهم مياه سوى هذه ربما نزحت . ولهم من الجبال : حَضن : لجشم خاصة . والسود لهم أيضا . ولهم هَوْلى ، والقامة . قال الأصمعي : بسّ وبسيان ورهوة في أرض بني جشم ونصر ابني معاوية بن بكر بن هوازن » .

وعندما ينتهي المؤلف من هذا السرد يصف ثلاثة طرق تخرج من حجر اليمامة ، أولها إلى البصرة ، وثانيها إلى الكوفة ، وثالثها إلى مكة . قال [1] : وإذا خرجت من حجر تريد الكوفة ، فأول ماء ترده يقال له الحُبل — وهو في ناحية القُفّ — وهو ماء لراعية اليمامة ، وبينه وبين حجر نحو من خمسة فراسخ . ثم تخرج منه فترد القف ، وهي أرض خشنة ظاهرة ، حتى تأخذ بين بنيان والعرض ، تدع بنيان يمينا والعرض يسارا . ثم تمضي حتى ترد البالدية ، بالدية بني غُبَر ، وهي قرية فيها نخيل ومزارع ، وبين البالدية وحجر ليلتان . . . » .

وفي أواخر الكتاب حديث عن المعادن المطمورة في باطن شبه الجزيرة العربية : نجدها وحجازها ، حيث ذكر الذهب والفضة والنحاس ، وغيرها . قال مثلا [2] : « الكوكبة من وراء الغيصان، على مسيرة يوم وليلة ، وهي على رأس جبل ، كان منقوبا فيه باب ، وإنما سميت الكوكبة لأنّ رجلا مرّ فإذا هو بفضة شبه الكوكب . فحفروها فانشعبوا فيها حتى كان يدخل فيها نحو من مئة رجل من مدخل واحد فينشعب كل واحد منهم في معمل لا يراه صاحبه ، وهو لنمير » .

واعتمد المؤلف في مادة كتابه على سكان البقاع التي يتحدث عنها ، وخاصة العامري الذي أخذ منه قسطا كبيرا من كتابه . ولذلك جاء وصفه دقيقا محكما ، وخاصة لمنطقة اليمامة .

---

(١) ٤٢ .
(٢) ٤٩ .

ونقل السمهودي كثيرا من نصوصه عن كتاب لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأسدي [1] . من أهل القرن الثالث . غير أنه لم يذكر اسمه . وتبين هذه النصوص أن الكتاب كان عن المدينة ومنطقتها . اهتم بالمساجد التي صلى فيها الرسول صلى الله عليه وسلم ، والطرق التي تتفرع من المدينة إلى مكة ، والكوفة ، والبصرة . فسجل أبعادها بالأميال ، والبرد ، وعني بالمياه والآبار والسكان .

قال السمهودي [2] : « قال الأسدي في وصف طريق العراق : إنه « أي الطَّرف » على خمسة وعشرين ميلا من المدينة ، وعلى عشرين ميلا من بطن نخل . وذكر فيه آبارا وبركا » .

ونسب ابن النديم [3] إلى أبي الأشعث عزيز بن الفضل الهذلي كتاب « صفات الجبال والأودية وأسمائها بمكة وما والاها » . وقد ذكر المرزباني في معجم الشعراء عزيزا ، وقال عنه [4] : « محدث معتمدي » أي أنه من الشعراء الذين اتصلوا بالخليفة المعتمد (٢٥٦ — ٢٧٩) . ولكنني لم أعثر عند البكري أو ياقوت على نقول معزوة إليه .

ولما طبع كتاب عرام بن الأصبغ السالف الذكر ، أثار كثيرا من المشاكل . فقد نقل البكري منه كثيرا من النصوص ، رواية عن أبي عبيد السكوني ، عن أبي الأشعث عنه . ونقل ياقوت كثيرا منه عن أبي الأشعث . وتبين من مقارنة النقول والكتاب المطبوع أن أبا الأشعث عبد الرحمن بن محمد الكندي كان مجرد راوية أمين لكتاب عرام . أما أبو عبيد الله عمرو بن بشر السكوني فلم يكتف بالرواية . فكثير من النصوص التي نقلها البكري عنه غير موجودة

---

(١) ١٦٤/٢ .
(٢) ٣٣٩/٢ .
(٣) ١١٤ .
(٤) ١٧٣ .

في كتاب عرام المطبوع ، بل تختلف عن منهجه أيضا . إذ يقيم علاجه للأماكن على وصف رحلات يقوم بها الإنسان من مدينة معروفة إلى المنطقة التي يريدها ، ويصف كل ما يقابله في هذه الرحلة وكثيرا ما كان هذا الإنسان هو المصدّق ، أي آخذ الصدقات والزكاة من القبائل . وقد ذكر البكري عدة رحلات من هذا النوع .

فاستنتج من ذلك الأستاذ عبد السلام هارون أن « كتاب السكوني في جبال تهامة هو رواية حرة لكتاب عرام اعتمدت على التعليقات الكثيرة والإضافات الاستطرادية »(١) أو « أن السكوني جعل الكتاب في أساسه الرواية ولكنه زاد عليه كثيرا من التعليقات والإضافات ، شأن كثير من رواة الكتب الأقدمين »(٢) . ولكن الدكتور صالح أحمد علي درس هذه النصوص ، فتبين له أن كثيرا منها موجود في وفاء الوفا للسمهودي ، مروية عن أبي علي الهجري ، الذي لا يمكن إلا أن يكون غير السكوني (٣) . وصار الأمر مشكلة تحتاج إلى مواد جديدة ليتيسر الاهتداء إلى وجه الصواب فيها .

ونسب ياقوت في مقدمة معجم البلدان (٤) كتابا لأبي عبيد السكوني لم يصرح باسمه ، ونقل عنه في المعجم ٦٠ نصا ، درسها الدكتور صالح أحمد العلي (٥) ، ووجد أنها تتصل بطريق حاج واسط ، والكوفة ، والبصرة ، ومناطق من الشام وجبلي طيىء . وتبين من هذا أن السكوني تناول في كتابه جغرافية الجزيرة كلها ، وأنه اهتم بطرق المواصلات ، والأبعاد بين الأماكن ، وحددها بالأميال ، وبالأماكن القريبة من محاطّ الطرق الرئيسية ، والآبار وأعماقها ، والسكان وعشائرهم ، وأنه من أدق وأشمل من وصف جزيرة العرب عامة .

---

(١) ٣٧٧ .
(٢) ٣٧٦ .
(٣) ٣٢ ، ٣٦ .
(٤) ١/٧ .
(٥) المؤلفات العربية عن المدينة والحجاز ٢٨ ــ ٤٢ .

قال ياقوت [1] : « قال أبو عبيد السكوني : خَفّـان : من وراء النُّسوخ ، على ميلين أو ثلاثة ، عَـيْـن ، عليها قرية لولد عيسى بن موسى الهاشمي ، تعرف بخفان . وهما قريتان من قرى السواد ، من طَـفّ الحجاز. فمن خرج منها يريد واسطا في الطف ، خرج إلى نجران ثم إلى عبدينيا وجُنبلاء ثم قناطر بني دارا وتل فخّار ثم إلى واسط » .

ولكننا يجب أن نفرق بين هذا السكوني ، وأبي عبيد عمرو بن بشر السكوني الذي نقل عنه أبو عبيد البكري كتاب عرام . فإنني أعتقد أن هذا السكوني هو أبو عبد الله (أو أبو عبيد الله) أحمد بن الحسن السكوني ، الذي ترجم له ياقوت في معجم البلدان [2] ، وكان مختصا بالمكتفي (٣٣٣ – ٣٣٤) والمقتدر (٣٣٤ – ٣٦٣) ، وألف كتابا في أسماء مياه العرب ، صرح ياقوت أنه رأى نسخة غير تامة منه ونقلها .

وعدّ ياقوت [3] كتاب « صفة جزيرة العرب » لأبي محمد الحسن بن أحمد الهمداني ، المتوفى في ٣٣٤ هـ ، من هذا النوع من الكتب . وبالرغم أني لا أوافقه كل الموافقة ، أدون وصفا سريعا ومختصرا للكتاب ، ليتضح منهجه ، وما بينه وبين الكتب التي أتحدث عنها من مشابه وفروق .

صدر الهمداني كتابه بعدة فصول جغرافية خالصة أو تكاد ، فتحدث عن الجزيرة العربية ، باعتبارها أفضل البلاد المعمورة ، فأبان حدودها ومسافاتها ؛ ثم تحدث عن تقسيم بطليموس الأرض إلى أقاليم ، ودوائر ، وخطوط الطول والعرض ، وما ذكره بطليموس عن طبائع أهل العمران . وختم بإبانة خطوط طول مدن العرب المشهورة وعرضها .

---

(١) ٢/٤٥٦ .
(٢) ٣/٩ .
(٣) ١/٧ .

ثم بدأ الكتاب الحق بالأمور التي يعنى بالحديث عنها ، وهي [1] « مساكن هذه الجزيرة ومسالكها ومياهها وجبالها ومراعيها وأوديتها ونسبة كل موضع منها إلى سكانه ومالكه على حد الاختصار ، وعلى كم تجزأ هذه الجزيرة من جزء بلدي ، وفرق عملي ، وصقع سلطاني ، وجانب قَبَلَوي ، وحيّز بدوي ».

ثم استهل حديثه بأولاد نزار ، وتفرقهم ، وسبب تسميتها بالجزيرة ، وأقسامها . وبدأ باليمن موطنه ، فأفاض فيه ، وعالج منه كل شيء ، وما بقي من الكتاب — وهو قليل — وزّعه على بقية أنحاء الجزيرة . وكان يتحدث عن الأماكن حسب تسلسلها الجغرافي ، ويفيض في الحديث عن النواحي البشرية ، وأكثر من الشعر في آخر الكتاب خاصة . ويعد كتاب الهمداني أكبر الكتب التي تناولت الجزيرة العربية ، وأهم الكتب عن اليمن .

قال [2] : « ومن أخذ الجادة من مكة إلى معدن النقرة ، فمن مكة إلى البستان تسعة وعشرون ميلا . وعرض البستان أحد وعشرون جزءا وربع . ومنه إلى ذات عرق أربعة وعشرون ميلا . وعرض ذات عرق أحد وعشرون جزءا وثلثا جزء . ومنها إلى الغمرة عشرون ميلا . وعرض الغمرة اثنان وعشرون جزءا . . . » .

ونسب ابن النديم [3] إلى أبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي المتوفى نحو ٣٦٠ هـ « كتاب المناهل والأعطان والحنين إلى الأوطان » . ويبدو أنه لم يقع لياقوت ولا البكري .

وذكر ياقوت في مقدمة معجم البلدان [4] عن أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي المتوفى في ٣٦٨ هـ : « بلغني أن له كتابا في جزيرة العرب » . ولكنه

---

(١) ٤٦ .
(٢) ١٨٥ .
(٣) الفهرست ١٥٥ .
(٤) ١/٧ .

نسبه إليه دون تحرز في المعجم ، ونقل نصا عنه . قال في صدد حديثه عن أجياد [1] : « قال أبو سعيد السيرافي في كتاب جزيرة العرب من تأليفه : هو موضع خروج دابة الأرض » . وما نسبه ياقوت إلى السيرافي من النصوص قليل جدا ، لا نستطيع أن نستخلص منه معالم لكتابه .

وألف الحسين بن محمد الرافقي الخالع ، المتوفى في ٣٨٨ هـ ، كتاب « الأودية والجبال والرمال [2] » . ونسب إليه ياقوت [3] ثلاثة نصوص ، كلها تتحدث عن الرياض . مثال ذلك قوله : « روضة الحَدّاد : كذا وجدته في كتاب الخالع : بالحاء ، وعندي أنه الجُدّاد ، بالجيم والضم ، والجداد : صغار الطلح . قال : الحداد : واد عظيم . قال إياس بن الأرَتّ :

حيٍّ الجميع بروضــــة الحَدّاد   من كل ذي كرم يَزين النادي »

وألف أحمد بن فارس الرازي ، المتوفي في ٣٩٥ هـ ، كتاب « دارات العرب » [4] . وقد أشار إليه ياقوت في مطلع حديثه عن الدارات ، قال [5] : « وهي نيف على ستين دارة ، استخرجتها من كتب العلماء المتقنة ، وأشعار العرب المحكمة ، وأفواه المشايخ الثقات . واستدللت عليها بالأشعار حسب جهدي وطاقتي ، والله الموفق . ولم أرَ أحدا من الأئمة القدماء زاد على العشرين دارة إلا ما كان من أبي الحسين بن فارس ، فإنه أفرد له (؟) كتابا ، فذكر نحو الأربعين . فزدت أنا عليه بحول الله وقوته نحوها » . ونقل ياقوت عن ابن فارس في بعض المواضع ، ولكن أرجح أنها كلها مأخوذة من أماليه [6] .

---

(١) ١/١٣٨ .
(٢) ١٠/١٥٥ . السيوطي : البغية ٢٣٥ . وانظر التنوخي : مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ١٥/١٥٨ .
(٣) معجم البلدان ٢/٨٤٧ ، ٨٥٦ ، ٤/٤٧٥ .
(٤) ابن الانباري : نزهة الالباء ٢٢٠ .
(٥) ٢ : ٥٢٦ .
(٦) ١ : ٤٠٥ .

ومن أهل القرن الخامس ، ألف أبو محمد الحسن بن أحمد الأسود الأعرابي الغندجاني ، الذي كان حيا في ٤٢٨ هـ ، كتابي « أسماء الأماكن » [١] و « مياه العرب » . وأشار ياقوت إلى ثانيهما بين الكتب التي رجع إليها عند تأليف معجم البلدان [٢] . والنقول التي يعزوها إليه كثيرة ومتنوعة ، غير أنه لم يصرح باسم الكتاب الذي ينقل عنه . فهو يتحدث عن المياه كثيرا [٣] ، ولكنه يتحدث عن غير المياه أيضا [٤] ، بل ينقل عنه أشعارا فقط [٥] ، كما ينقل عنه اخباراً وأساطير عربية [٦] .

وفي القرن الخامس أيضا ، ألف أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي ، المتوفى في ٤٨٧ هـ ، كتاب « معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع » . وحدد المؤلف موضوعه في صدر مقدمته ، حين قال [٧] : « هذا كتاب ذكرت فيه — إن شاء الله — جملة ما ورد في الحديث والأخبار ، والتواريخ والأشعار ، من المنازل والديار ، والقرى والأمصار ، والجبال ، والآثار ، والمياه والآبار ، والدارات والحرار » . فالبكري اذن يعني بكل ما ورد اسمه في الحديث والأخبار والشعر من الأماكن .

ورمى بذلك إلى هدف لغوي ، جلاه في قوله [٨] : « فإني لما رأيت ذلك قد استعجم على الناس ، أردت أن أفصح عنه ، بأن أذكر كل موضع مبين البناء ، معجم الحروف ، حتى لا يدرك فيه لبس ولا تحريف » .

---

(١) السيوطي : البغية ٢١٧ .
(٢) ياقوت : معجم البلدان ١/٧ .
(٣) نفس المرجع ١/٣٦٤ ، ٧٩٥ ، ٣ : ٦٠٢ وغيرها .
(٤) ١/٦٠ ، ٣/٣٩١ ، ٤١٤ ، ٦٧١ وغيرها .
(٥) ١/٨٠٠ ، ٩٣٣ ، ٢/٢٦١ ، ٣/٢٧٣ ، ٧١٤ ، ٤/٦٩١ وغيرها .
(٦) ١/١٢٧ ، ١٣٠ ، ٤٠٦ ، ٢/٩٩ ، ٣٠٢ ، ٣/٤١٤ ، ٦٠٩ ، ٨٦٤ وغيرها .
(٧) ١ .
(٨) ١ .

ورتب المؤلف كتابه وفقا للحروف العربية . ولكن على نظامها عند المغاربة ، وهو يتفق مع ترتيبنا المشرقي إلى الزاي ، ثم يختلف على النحو التالي : ط ظ ك ل م ن ص ض ع غ ف ق س ش ه و ي . واعتمد في ترتيب المواضع على الحرفين الأولين . وأهمل ما بعدهما من حروف . وإذا كان الحرف الثاني ألفا زائدة أهملها واعتبر الحرف الذي بعدها . وقد طبع الكتاب في غوتنجن ، على يد المستشرق فستنفلد ، على هذا الترتيب . ثم أعاد طبعه الأستاذ مصطفى السقا في القاهرة . بعد أن غير ترتيبه وفقا للألفباء المشرقية ، التي أخضع لها حروف الكلمة كلها ، غير مقتصر على حرفين فقط .

ونهج المؤلف في كتابته عن المواضع أن يضبط الحروف بالعبارة ، ثم يحددها ، مع نسبة كل قول إلى قائله من اللغويين والإخباريين المشهورين [١] . وقد أوضح أستاذي مصطفى السقا هذا النهج في قوله [٢] : « يعوّل المؤلف في الضبط على الشعر العربي أولا . فيأتي بالشعر الذي ورد فيه اسم المكان . ويسنده إلى الراوي الذي نقله من العلماء ، ويوازن بين الروايات . ويرجح رواية الثقات . ويعتمد في ذلك على النسخ الفَذّة . التي كتبها العلماء أنفسهم بأيديهم ، أو التي كتبها وراقوهم المعروفون ، أو تلاميذهم المبرزون . وقرأوها عليهم . . . وكان يعتمد في الحديث على روايات الكتب الصحاح ، وخاصة الموطأ ، والبخاري . وسنن أبي داود . وينقل كثيرا من الأحاديث عن ابن وهب وابن القاسم من شيوخ المالكية . وينقل عن ابن إسحاق صاحب السيرة ، وعن أبي جعفر الطبري . ويصحح ما وقع في كتب أولئك وهؤلاء من تحريف في أعلام البلدان » . وأضيف إلى ذلك ما نقله من المعاجم اللغوية . وخاصة من جمهرة ابن دريد .

وأمثل لمنهجه بقوله [٣] : « ألبان — على وزن أفعال ، كأنه جمع لَبَن — :

---

(١) ١ ، ٤ .
(٢) د .
(٣) ١/١٨٦

موضع في ديار بني هـُذَيل . قال أبو حاتم : هو جبل أسود في ديار مُرّة بن عوف ، قال أبو قلابة :

يــا دار أعرفُها وَحْشا منازلُها بــين القوائم من رَهْط فألبانِ
فدِمنةٍ فرُخَيّـــاتِ الأحَتِّ إلى ضَوْجَيْ دفاق كسحق الملبس الفاني

هذه كلها مواضع متقاربة . والقوائم : جبـــال منتصبة هنالك . قال تأبط شرا :

هَلا سألت عُمَيرا عن مصاولتي قوما منازلهم بالصيف ألبان »

وصدّر البكري كتابه بمقدمة طويلة ، في ٩٠ صفحة ، عالج فيها أقسام بلاد العرب المختلفة ، وتفرّق القبائل ورحلاتها فيها . وهي مقدمة عظيمة الأهمية من الناحية الجغرافية والتاريخية .

ويؤخذ عليه أنه لم يحدد كثيرا من مواضعه ، أو أعطاه تحديدا غير دقيق ، وأنه أحال في كثير منها إلى مواضع أخرى ، بل مواضع جاءت عرضا في بعض الرسوم الأخرى . ولكنه مرجع لا غنى عنه لكل من يشتغل بالتاريخ العربي القديم والجغرافيا والشعر الجاهلي [١] .

وفي القرن السادس ، ألف أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، المتوفى في ٥٣٨ هـ ، كتاب « الجبال والأمكنة والمياه » . وحاول أن يرتب القسط الأكبر منه . فاعتمد في ذلك على الحرف الأصلي الأول وحده ، وأهمل بقية الحروف . ولكنه اضطرب في الأسماء المكونة من مضاف ومضاف إليه ، فاعتبر الصدر أحيانا ، كما في أبي قبيس ، وأم خنور ، وأم خرمان ، وأم موسل ، وأم أوعال ، التي وضعها في باب ما أوله همزة ؛ وبرقة شماء ، وبستان

---

(١) كراتشكوفسكي : تاريخ الادب الجغرافي العربي ٢٧٨ .

ابن عامر ، وبطن مر ، وبطن اللوى ، وبقيع الغرقد ، وبقاع الكلب ، وبئر بضاعة ، وبيت جبريل ، وبرقة الروحان ، وبيت رأس ، وبئر أبي عنبة ، وبئر مصونة ، وبرك الغماد ، التي وضعها في باب ما أوله باء . واعتبر العجز أحيانا ، كما في معدن الأحسن ، وسوق حباشة ، وأبرق الحنان ، التي وضعها في باب ما أوله حاء ، ورمل مخفق ، وجبل خاليج ، التي وضعها في باب ما أوله الخاء ؛ وجبل رنقاء ، ومرج راهط ، اللذين وضعهما في باب ما أوله راء .

ثم ألحق به أربعة فصول تعالج الطريق بين ينبع ومكة . فجعل الفصل الأول منها لأسماء الجبال الكبيرة ، والثاني للجبال الصغيرة ، والثالث للأودية ، والرابع للمياه .

ولم يراع الزمخشري في هذه الفصول الأخيرة ترتيبا ما — فيما يبدو . ولم يتعد منهجه فيها إعطاء قوائم بأسمائها ، ولم يعن بتحديدها أو وصفها أو إيراد شواهد شعرية عليها إلا نادرا كل الندرة . مثال ذلك قوله في الفصل الأول (١) : « شعران ، ويمني ، وبضع ، والعناب ، وسيبان . . . وسراوع . وأنشد الجحوش الخفاجي :

نظرت — ومن دوني تهامة كلها وحمر الذرا معرودق من سراوع »

أما الكتاب نفسه ، فقد ترك فيه كثيرا من البقاع دون تحديد ، ولجأ في بعضها إلى تحديدها بما يجاورها ، أو بأسماء من يسكنها من قبائل ، أو بالإقليم الذي تقع فيه ، أو بأكثر من واحد من الأمور السابقة ، مع بيان المسافة بينها وبين بعض البقاع الأخرى المشهورة في أحيان أخرى ، ووصفها في أحايين بذكر نباتها ، أو ارتفاع جبالها وألوانها . وقد علل بعض الأسماء ، وأورد في ذلك بعض الخرافات ، وكان ذلك قليلا جدا . واستشهد بأشعار نسب

---

(١) ١٥٥ .

بعضها إلى قائليه ، وأهمل بعضها الآخر . وتظهر على الكتاب خصائص المختصرات .

وأمثل له بقوله [١] : « الدثينة والدفينة : منزل لبني سليم . الدخول : موضع . وقيل : بئر نميرة كثيرة الماء . دارة الجثوم : لبني الأضبط بن كلاب . والجثوم : ماء لهم يصدر في دارة بيضاء . دارة غبير : لبني الأضبط بها ماء يسمى الغبير . الدهناء : موضع في بلاد بني تميم . درنى : موضع . قال الأعشى :

حلّ أهلي ما بين درنى فبادو ني ، وحلت علوية بالسخال »

وصرح ياقوت [٢] إنه رأى كتابا لأبي الحسن علي بن محمد العمراني الخوارزمي ، المتوفى نحو ٥٦٠ هـ . وإن مؤلفه وقف على كتاب شيخه الزمخشري وزاد عليه . وعبارة ياقوت موهمة . فقد وسع العمراني مجال دراسته ، فشمل العالم الإسلامي كله ، من خوارزم شرقا إلى المغرب غربا ، بل تعرض لبعض البلدان غير الإسلامية مثل القدونين ،وقَرار ،وقُنْنُوة ، ومجذونية ، من بلاد الروم ، وواضح أن أكثرها غير مشهور ، مما قد يدل على أنه حاول أن يتحدث عن بلاد الروم كلها . وواضح من نقول ياقوت عنه كثرة المواضع غير العربية التي تعرض لها .

ورتب العمراني كتابه « المواضع والبلدان » على الألفباء ، ولكنه لم يقتصر على الحرف الأول كأستاذه . فقد ذكر ياقوت [٣] : « قال أبو الحسن الخوارزمي : عيقة : موضع ذكره في هذا الباب من العين مع الياء » . فدل

---

(١) ٥٤ .
(٢) معجم البلدان ١/٧ .
(٣) ٣/٧٥٣ .

على أنه راعى الحرفين الأولين على الأقل . وذكر ياقوت [١] أن العمراني وضع قلهاث بالثاء بعد قلهات بالتاء ، مما قد نستنتج منه أنه راعى حروف الكلمة كلها . ولكن ذلك غير ضروري ، لأنه — فيما يبدو — كان يضع المواضع المتشابهة في الخط ، فيخاف عليها اللبس والتحريف ، في موضع واحد ، مما يؤيد قول ابن خلكان أن عنوان الكتاب [٢] « ما اتفق لفظه وافترق معناه في الأماكن والبلدان المشتبهة الخط » . ويبدو أنه في داخل كل فصل لم يراع الترتيب فقد قدم قلهات بالتاء على الثائية مرة ، ولكنه قدم قراش بالشين على قراس ، في فصلهما [٣] .

واختلف العمراني مع أستاذه في ضبط بعض الأماكن . فقد ضبط الزمخشري حقال [٤] بكسر الحاء وتخفيف القاف ، وضبطه هو بفتح الحاء وتشديد القاف ، وقال ياقوت [٥] : « قال العمراني : مَرْبَخ — بفتح الميم والباء : رمل من رمال زرود ، وعن جار الله بضم الميم وكسر الباء » .

وحاول العمراني أن يحدد مواقع المواضع التي تحدث عنها ، فأفلح في بعضها ، ولم يفلح في بعضها الآخر ، وخاصة البعيدة عن موطنه وعن الجزيرة العربية ، فاكتفى في كثير منها أو أكثرها بأنها مواضع ، أو مواضع بمصر ، أو المغرب ، أو بلاد الروم ، أو ما شاكل ذلك .

قال [٦] : « الأعيان ، بالنون : موضع ، في قول عتيبة بن الحارث بن شهاب اليربوعي :

---

(١) ٤/١٦٨ .
(٢) ٣/٤٢١ .
(٣) ٤/٤٧ .
(٤) ٢/٢٩٨ .
(٥) ٤/٤٨٣ .
(٦) ١/٣١٧ .

تروّحنا من الأعيـــانِ عصرا فأعْجلنا الإلاهـــة أن تؤوبا

هكذا رواه أبو الحسن العمراني . ورواه الأزهري : تروحنا من اللعباء » .

وقال [١] : « رَزْبِيط . . . مدينة بالمغرب ، عن العمراني » .

ويبدو أن ياقوتا كان سيىء الظن بالعمراني ، فشك في كثير من مراده [٢] ، وعدل عن ضبطه [٣] ، وحكم عليه بالتصحيف في الضبط والحروف [٤] ، ولم يرض عن تحديده لبعض المواقع [٥] ، ورماها بالخطأ [٦] . ثم اتهم العمراني بسوء الفهم ، حتى اعتقد أن مَتَهْرة أرض وهي قبيلة [٧] ، وأن حليمة المذكورة في المثل « ما يوم حليمة بسر » موضع وهي امرأة . [٨] ، وأن ريا التي ذكرها جرير موضع وهي امرأة [٩] .

وألف أبو الفتح نصر بن عبد الرحمن الفزاري الإسكندري [١٠] ، المتوفى في ٥٦٠ هـ ، كتاب « أسماء البلدان والأمكنة والجبال والمياه » الذي أعجب به ياقوت كثيرا واتخذ منه أحد العمد الرئيسة التي رفع عليها معجمه . بحيث رأى محققه أن من العبث فهرسة المواضع التي ذكر فيها نصر .

ومن العسير — في مثل هذه الحالة التي التحمت فيها مادة نصر بمادة ياقوت — أن نتبين خصائص منهجية لنصر . ولكن الواضح أن نصرا كان

---

(١) ٢ / ٧١٥ .
(٢) ٣ / ١٠٨ ، ٣٤٤ ، ٤٥٨ ، ٧٧٤ وغيرها .
(٣) ٢ / ٧٣٩ ، ٧٧١ ، ٩٢٠ وغيرها .
(٤) ٢ / ٤٦٩ ، ٩٥١ ، ٣/١٠٨ ، ١٥٦ ، ٢٤٥ ، ٦١٧ وغيرها .
(٥) ٢ / ٤٤١ .
(٦) ٢ / ٥٧١ .
(٧) ٤ / ٧٠٠ .
(٨) ٢ / ٣٢٥ ، وانظر ٣ : ١٢٥ .
(٩) ٢/٨٨١ .
(١٠) ياقوت : معجم البلدان ١/٨ . وانظر حديث كراتشكوفسكي عن المخطوطة المحفوظة بالمتحف البريطاني منه ، ٣٢٢ — ٣٢٣ .

ميالا إلى الدقة في تحديد المواضع التي يذكرها ، وكان يحددها بذكر ما يجاورها أو إقليمها أو قطرها ، أو ساكنيها من القبائل ، أو أكثر من واحد من الأمور السابقة . وحاول أن يصف ما يحتاج إلى وصف من الأماكن ، واعتمد على الشعر والحديث في استخلاص مادته . ولا نعدو الحق حين نظن أنه كان مرتبا على الألفباء ، لأن الكتب التي اختصرته أو اعتمدت عليه كانت كذلك .

قال نصر : الأدواء – بضم الهمزة وفتح الدال : موضع في دار تميم بنجد [1] . . . أديم – أيضا : عند وادي القرى من ديار عذرة ، كانت لهم بها وقعة مع بني مرة : عن نصر [2] . . . ثَهْمَد : جبل أحمر فارد ، من أخيلة الحمى ، حوله أبارق كثيرة في ديار غنيّ [3] .

وألف محمد بن أبي القاسم بن بايحوك البقالي ، المتوفى في ٥٦٢ هـ ، كتاب « منازل العرب ومياهها » [4] ولكنني لم أعثر على مقتبسات منه تهديني إلى حقيقته ، ومنهجه ، وقيمته .

ولم يكن ياقوت وحده المعجب بكتاب أبي الفتح الإسكندري ، بل أعجب به أكثر من جاء بعده من المؤلفين . فاختصره أبو موسى محمد بن عمر المديني الأصفهاني ، المتوفى في ٥٨١ هـ ، في كتابه « ما اختلف وائتلف من أسماء البقاع » [5] .

وقد وقف ياقوت على الكتاب ومدحه ، قال [6] : « تأليف رجل ضابط ،

---

(١) ١ / ١٧٠ .
(٢) ١ / ١٧١ .
(٣) ١ / ٩٤٢ .
(٤) السيوطي : البغية ٩٢ .
(٥) ياقوت : معجم البلدان ١ / ٨ .
(٦) ١ / ٨ .

قد أنفد في تحصيله عمرا . وأحسن فيه عينا وأثرا » . وقد تعرض فيه للأماكن العربية ، وغير العربية ، واتسم تحديده مواقعه بالدقة . قال [1] : « المضيّح : جبل بنجد على شط وادي الجريب من ديار ربيعة بن الأضبط بن كلاب ، كان معقلا في الجاهلية ، في رأسه متحصّن وماء » .

وذكر في المواضع التي تحدث عنها من ينسب إليها من العلماء . ويبدو أن هذا من زياداته على أبي الفتح الإسكندري ، لأن أكثرها منسوب إليه في معجم ياقوت . فإن كان الأمر كذلك ، كانت تلك الظاهرة تتجلى في هذا الكتاب للمرة الأولى ، وإن كانت غير فذة لأنها كانت منتشرة في كتب الأنساب والأعلام ، لمعرفة الألقاب .

كذلك اتخذ أبو بكر محمد بن موسى الحازمي ، المتوفى ٥٨٤ هـ ، كتاب أبي الفتح الإسكندري أساسا لكتابه المسمى « ما اتفق لفظه واختلف مسماه من الأمكنة المنسوب إليها نفر من الرواة ، والمواضع التي ذكرت في مغازي رسول الله » أو « المؤتلف والمختلف في أسماء البلدان » ، حتى قال عنه ياقوت [2] : « وجدت الحازمي – رحمه الله – قد اختلسه وادعاه واستجهل الرواة فرواه » . ويبدو أن ياقوتا كان حاقدا على الرجل ، قال : « ولقد كنت عند وقوفي على كتابه أرفع قدره عن علمه ، وأرى أن مرماه يقصد عن سهمه ، إلى أن كشف الله خبيئته ، وتمحّض المحض عن زبدته » . ولذلك لم يرجع إليه إلاّ مرات قلائل نتبين منها أن الرجل كان يرد على المديني أحيانا [3] . وكان يذكر المنسوبين إلى المواضع التي يتحدث عنها [4] .

ثم بلغ هذا الفرع اللغوي الجغرافي القمة ، حين ألف أبو عبد الله ياقوت

---

(١) ٤ / ٥٦٠ .
(٢) ١ / ٨ .
(٣) ٢ : ٥٧٦ .
(٤) ١ : ٢٥٦ ، ٢ : ٤٩٤ .

ابن عبد الله الحموي الرومي (٥٧٤ — ٦٢٦) كتابه « معجم البلدان » . الذي قام بطبعه المستشرق فردنند فستنفلد في ليبسك عام ١٨٦٦ م في أربعة أجزاء كبار ، وآخرين للفهارس والتعليقات ثم طبع في القاهرة في ٨ أجزاء ، بدون فهارس ولا تعليقات في سنة ١٩٠٦ م ، ثم في بيروت حديثا .

وكان المؤلف يرمي فيه إلى ما رمى إليه البكري قبله ، أعني تخليص أسماء الأماكن من التصحيف ، لأهميتها عند أهل العلوم المختلفة .

أما مادة الكتاب ، فهي — تبعا لقول المؤلف في مقدمته — : « أسماء البلدان والجبال والأودية والقيعان ، والقرى والمحالّ والأوطان ، والبحار والأنهار والغدران ، والأصنام والأبداد والأوثان » .

ولم يقصر بحثه على بلاد العرب أو الخلافة الإسلامية ، بل تعداها إلى العالم القديم الذي عرفه المسلمون . واستمد هذه المادة من كتب المؤلفين السابقين في البقاع ، ومن كتب الأدب والحديث ، أو كما قال في مقدمته بعد أن ذكر بعض كتب البقاع : « وهذه الكتب المدونة في هذا الباب التي نقلت منها . ثم نقلت من دواوين العرب والمحدثين ، وتواريخ أهل الأدب والمحدثين ، ومن أفواه الرواة وتفاريق الكتب . وما شاهدته في أسفاري وحصّلته في تطوافي أضعاف ذلك » .

ورتب الأسماء وفقا لحروفها كلها : أصلية ومزيدة : للمرة الأولى في هذا النوع . قال : « فأقسمه ثمانية وعشرين كتابا على عدد حروف المعجم . ثم أقسم كل كتاب إلى ثمانية وعشرين بابا للحرف التالي للأول . وألتزم ترتيب كل كلمة منه على أول الحرف وثانيه وثالثه ورابعه وإلى أي غاية بلغ . فأقدم ما يجب تقديمه بحكم ترتيب ا ب ت ث على صورته الموضوعة له ، من غير نظر إلى أصول الكلمة وزوائدها ، لأن جميع ما يرد إنما هي أعلام لمسميات مفردة ، وأكثرها عجمية ومرتجلة لا مساغ للاشتقاق فيها » .

ووصف ياقوت منهجه في الحديث عن الأماكن التي تكلم عنها ، فقال : « فاستخرتُ الله تعالى وجمعت ما شتتوه ، وأضفت إليه ما أهملوه . . . ووضعته وضع أهل اللغة المحكم ، وأبنت عن كل حرف من الاسم : هل هو ساكن أو مفتوح أو مضموم أو مكسور ، وأزلت عنه عوارض الشُّبَه . . . ثم أذكر اشتقاقه إن كان عربيا ، ومعناه إن أحطت به علما إن كان عجميا ؛ وفي أي إقليم هو ، وأي شيء طالعه ، وما المستولى عليه من الكواكب ، ومن بناه ، وأي بلد من المشهورات يجاوره ، وكم المسافة بينه وبين ما يقاربه ، وبماذا اختص من الخصائص ، وما ذكر فيه من العجائب ، وبعض من دُفن فيه من الأعيان والصالحين والصحابة والتابعين (والمنسوبين إليه) ، ونبذا مما قيل فيه من الأشعار في الحنين إلى الأوطان ، والشاهدة على صحة ضبطه والإتقان ، وفي أي زمان فتحه المسلمون وكيفية ذلك ، ومن كان أميره وهل فتــح صلحا أو عنوة ، لتعرف حكمه في الفيء والجزية ، ومن ملكه في أيامنا هذه . على أنه ليس هذا الاشتراط بمطاوعٍ لنا في جميع ما نورده ، ولا ممكن في قدرة أحد غيرنا ، وإنما يجيء على هذا البلدان المشهورة والأمهات المعمورة ، وربما ذُكر بعض هذه الشروط دون بعض على حسب ما أدانا إليه الاجتهاد ... واستقصيت لك الفوائد جلها أو كلها . . . حتى لقد ذكرت أشياء كثيرة تأباها العقول . . . لبعدها عن العادات المألوفة ، وتنافرها عن المشاهدات المعروفة » .

وإذن فالكتاب يتأثر باللغويين في ترتيب الأسماء ، وضبطها ، وإبانة اشتقاق العربي منها ، ومعنى الأعجمي ، وفي تحديد أبعاد الأماكن بما جاورها من البقاع المشهورة ، والاستشهاد بالشعر على الضبط والتحديد . ويتأثر بالجغرافيين في إبانة أقاليم المواضع ، وخطوط طولها وعرضها ؛ وبالفلكيين في الكشف عن طالع كل منها تبعا للكوكب المستولى عليه . ويأخذ من التاريخ تاريخ المدن ، والمنسوبين إليها ، وفتح المسلمين لها ، وأميرها في عصر ياقوت .

ويستمد من المأثورات الشعبية كثيرا من القصص والأخبار ، المتعلقة ببناء هذه المدن ، وخصائصها وعجائبها .

وصدر ياقوت كتابه بمقدمة جغرافية طويلة ، اشتملت على خمسة أبواب . عالج فيها صورة الأرض ، وتقسيمها إلى أقاليم ، ومعاني المصطلحات الكثيرة الدوران في الكتاب وحكم البلاد التي فتحها الإسلام في الفيء والخراج . وجملا من أخبار بعض البلدان . وكلها أمور لا تدخل في نطاق بحثنا هذا .

وقد وصف كراتشكوفسكي أهمية معجم ياقوت ، فقال (١) : « هو أوسع وأهم ، بل وأكاد أقول أفضل مصنف من نوعه لمؤلف عربي للعصور الوسطى . ولتكوين فكرة عن حجمه يكفي أن نذكر أن المتن المطبوع يضم ٣٨٩٤ صفحة . وهو جماع للجغرافيا في صورها الفلكية والوصفية واللغوية وللرحلات أيضا ، كما تنعكس فيه الجغرافيا التاريخية إلى جانب الدين والحضارة والاثنولوجيا (علم الأجناس والفصائل البشرية) والأدب الشعبي وذلك في القرون الستة الأولى للهجرة . ويقرب عدد الشواهد الشعرية وحدها فيه — وذلك بين صغيرها وكبيرها — من الخمسة الآلاف » .

واستخرج ياقوت من معجمه كتابا مختصرا باسم « المشترك وضعا والمفترق صقعا » . حذف منه كثيراً من الإطالات الجغرافية والأخبارية ، فاقترب به من كتب اللغة ، وجعله في مجلد واحد .

ووصل إلينا مصنف آخر يختصر معجم ياقوت تحت اسم « مراصد الاطلاع على أسماء الأماكن والبقاع » واختُلف في صاحبه ، فنسبه بعضهم إلى ياقوت ، ويبدو أنه خدعهم ما أعلنه ياقوت في مقدمة المعجم عمن طلبوا إليه اختصاره . ونسبه بعضهم إلى صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحكم (المتوفى في ٧٣٩) وبعضهم الآخر إلى السيوطي (المتوفى في ٩١١) .

---

(١) ٣٣٥ .

ونختم بالإشارة إلى كتاب المتفق وضعا والمختلف صقعا لأبي طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي الشيرازي صاحب القاموس المحيط [1] (٧٢٩ — ٨١٧) . ولم يصل إلينا .

وصفوة القول إن هذه الكتب جميعا كانت تهتم بالاسم أكثر من المسمى ، باعتبار الاسم من المادة اللغوية التي تعالجها في الشؤون الأخرى ؛ واعتمدت على الشعر والأخبار العربية في استخلاص هذه الأماكن وتحديد مواقعها ، كما يعتمد عليه اللغويون في تفسير ما يريدون تفسيره من ألفاظ ؛ وأقامت تحديدها للمواقع على ذكر الأماكن المجاورة وأبعادها عنها بالمراحل والأيام ثم الأميال والبرد .

واختلفت بعد ذلك . فكان الأصمعي (في جزيرة العرب) والبكري والإسكندري وعرام والسكوني وياقوت أقرب من غيرهم إلى الدقة في تحديد المواضع التي يتحدثون عنها ، وكان أكثرهم دقة عرام والإسكندري وياقوت وأتت الدقة إلى عرام والسكوني من وصفهم رحلات يقوم بها المسافر ، وما يمر به من مواضع على التوالي . أما الدقة فتعتمد عند ياقوت على معلوماته الجغرافية البحتة ، حتى كان يحدد المواضع بخطوط الطول والعرض. وتوسع البكري وياقوت في الشواهد التي استخلصوا منها أماكنهم . فاعتمد البكري على الأحاديث النبوية والأخبار العربية إلى جانب الشعر . واعتمد ياقوت على ذلك كله ، وأضاف إليه كثيرا من الكتب التاريخية والجغرافية وغيرها .

وكانت الجزيرة العربية وما تاخمها من أقطار عربية هي موضع دراسة المؤلفين الأولين . ولم يشذ عنهم غير الجاحظ الذي تناول بلادا غير عربية .

---

(١) السخاوي : الضوء اللامع ٨٢/١٠ . الشوكاني : البدر الطالع ٢٨٢/٢ السيوطي : البغية ١١٨ .

وبقي الأمر كذلك حتى القرن السادس ، فوسع المؤلفون مجالهم وتناولوا المدن الإسلامية الأخرى ، ثم توسع العمراني وياقوت إلى بقية أنحاء العالم القديم .

واختلفوا في ترتيب الكتب . فسار الأولون كما كانوا يسيرون في الرسائل اللغوية الصغيرة ذات الموضوعات الواحدة ، مثل كتب الإبل ، والخيل ، وغيرها . فلم يرتب بعضهم كتابه ، مثل الأصمعي في داراته . ولكنه رتب جزيرة العرب وفقا للأقاليم والقبائل التي تحلها ، وقسم عرام كتابه قسمين : واحدا لتهامة ، والآخر للحجاز ، واتبع في الوصف ما يمر به المسافر بين المدينة ومكة من أماكن على التوالي . ثم ابتدأ الترتيب الألفبائي قاصرا على حرفين في المغرب العربي عند أبي عبيد البكري ، وعلى حرف واحد في المشرق عند الزمخشري ، ثم على حرفين عند العمراني ، إلى أن بلغ كماله عند ياقوت الذي راعى حروف الكلمة كلها : أصلية كانت أو مزيدة .

واتفق البكري وياقوت على ضبط الأسماء بالعبارة ، وإبانة حقيقة حروفها والحركات عليها ، والإشارة إلى اشتقاقها ، خشية أن يلحقها التحريف ، الذي كان السبب الذي دفعهما إلى تأليف معجميهما .

ثم اتجه كل منهم اتجاها خاصا في المواد التي عنى بها في كتابه . فاهتم ابن الكلبي بتفسير أسماء البلاد وتعليلها ، وإيراد الخرافات المتصلة بذلك . وعنى أبو نصر الإسكندري ، وأبو موسى الأصفهاني ، وأبو بكر الحازمي بذكر العلماء المنسوبين إلى المواضع التي يعالجونها . أما ياقوت فضم كل هذه الألوان — إذ أدخل هذه الكتب في معجمه — وأضاف إليها الأخبار التاريخية الكثيرة .

كل هذا جعل من معجم البلدان لياقوت القمة التي وصل إليها هذا اللون من التأليف والكتاب الذي يجمع كل اتجاهاته ، ويمثل كل الألوان ، ويضيف إليها ما أدخله من اتجاهات تاريخية وجغرافية . فقد مزج صاحبه فيه جميع ألوان الثقافة الإسلامية المتصلة به .

وقد تنبه أصحاب المعاجم اللغوية إلى هذا النهر منذ المعجم الأول . فأخذ الخليل بن أحمد في عينه منه بحظ يسير ، تعدى به شبه الجزيرة العربية إلى غيرها . ثم عَبَّ منه ابن دريد في جمهرته . ووسّع الصغاني في عبابه مجاله . ثم حوّله الفيروزأبادي وضمه إلى الأنهار الأخرى التي صبها في قاموسه المحيط ، ثم شارحه السيد مرتضى الزبيدي . وتقوم الدعوة الآن إلى نفي هذا النهر عن محيط المعاجم ، إذ تعتبره دخيلا على المجال اللغوي البحت .

وأفاد أصحاب هذه الكتب بدورهم من المعاجم . فاستقى أبو عبيد البكري كثيرا من رسومه من جمهرة ابن دريد . وأكثر ياقوت من الرجوع إليه وإلى الأزهري والجوهري وغيرهم . فتبادل كل من الفريقين التأثر والتأثير .

المراجع

الأصمعي : الدارات ، المطبعة الكاثوليكية في بيروت ، (في كتاب البلغة في أصول اللغة) .

ابن الأنباري : نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، مطبعة المعارف في بغداد ١٩٥٩ .

البكري : معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة .

الثعالبي : ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ، مطبعة الظاهر بالقاهرة ١٩٠٨ .

حاجي خليفة : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، طبع تركيا ١٩٤٣ .

ابن حوقل النصيبي : صورة الأرض ، الطبعة الثانية ، ليدن ١٩٣٩ .

الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ، مطبعة السعادة بمصر .

ابن خلكان : وفيات الأعيان ، مكتبة النهضة المصرية .

السخاوي : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، مكتبة القدسي بالقاهرة ١٣٥٥ هـ .

السمهودي : وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى ، مطبعة الآداب والمؤيد بمصر ١٣٢٦ هـ .

السيوطي : بغية الوعاة ، مطبعة السعادة بالقاهرة .

الشوكاني : البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٤٨ هـ .

صالح أحمد العلي : المؤلفات العربية عن المدينة والحجاز — مستل من المجلد الحادي عشر لمجلة المجمع العلمي العراقي ١٩٦٤ .

عرام : أسماء جبال تهامة ، نوادر المخطوطات ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٥٥ .

القفطي : إنباه الرواة ، طبع دار الكتب المصرية بالقاهرة .

كراتشكوفسكي : تاريخ الأدب الجغرافي العربي ، نقله إلى العربية صلاح الدين عثمان هاشم ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٦٣

ليل : ديوان عبيد بن الأبرص ، طبع أوروبا .

مجلة المجمع العلمي العراقي ببغداد .

مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق .

المرزباني : معجم الشعراء ، دار إحياء الكتب العربية ١٩٦٠ .

المسعودي : التنبيه والإشراف ، تحقيق روزن ، طبع أوروبا .

: مروج الذهب ومعادن الجوهر ، مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٨

المعلقات .

المقدسي : أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم . مطبعة بريل ١٩٠٦ .

ابن النديم : الفهرست ، طبع ليبسك .

الهمداني : صفة جزيرة العرب ، مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٣ .

ياقوت : معجم الأدباء — طبعة أحمد فريد رفاعي .

: معجم البلدان . طبع ليبسك ١٨٦٩ .

كتب الفروق اللغويّة

احتفل العرب والمسلمون ، منذ النصف الثاني من القرن الهجري الأول ، باللغة العربية ، احتفالا عظيما ، وأحاطوها بعناية بالغة ، إذ أزعجهم ما أخذ يتسرب إليها من لحن ، وحببت إليهم الجماهير الداخلة في الإسلام ، والمنضوية تحت لواء الخلافة الإسلامية ، من الشعوب غير العربية ، حببت إليهم أن ييسروا السبل إلى تعلم العربية : لغة الدين والدولة .

وأنتج ذلك ما عرف يومئذ بعلم العربية ، وما نعرفه نحن بعلمي النحو واللغة.

وتجلى الاشتغال بعلم اللغة في ظواهر شتى : من جمع للشعر ورواية له ، ونقد لغوي ، وعمل مختارات شعرية ، ثم محاولات لتدوين كتب لغوية خالصة. وكان من الكتب اللغوية : معاجم على الألفاظ ، ورسائل عن ظواهر فردية ، وأخرى على المعاني والموضوعات .

وكان الصنف الأخير من الرسائل من أقدم ما ألف الدارسون في اللغة العربية ، إن لم يكن أقدمها . وكانوا يجمعون في الكتاب منها الألفاظ التي تنتمي إلى موضوع واحد . فأصدروا كتبا خاصة بالنبات والحيوان والجماد ، بل بأصناف منها ، كالخيل ، والإبل ، والحشرات ، وغيرها .

وأنتج اشتغال اللغويين بأنواع الحيوان خاصة كتبا غير الكتب المفردة لهذه الأنواع ، إنما هي كتب تعالج الألفاظ التي تطلق على أعضاء تشترك فيها أنواع الحيوان ، وتأخذ في كل نوع لفظا خاصا . وتلك هي ما سموه « كتب الفروق » . وعنها أتحدث .

وأول ما نسب إليه كتاب من هذا الصنف محمد بن المستنير قُطرُب [1] (المتوفى سنة ٢٠٦ هـ) . وقد عثر الدكتور رودلف جاير Dr. Rudolf Geyer على مخطوط به خروم كثيرة . يحتوي على كتاب لقطرب بعنوان « ما خالف فيه الإنسان البهيمة في أسماء الوحوش وصفاتها » . وهو — دون شك — كتاب الفَرْق .

وتناول قطرب في هذا الكتاب الفروق في ثلاثة أمور فقط : أسماء الحيوان وأولاده ، وجماعاته . وأصواته .

وصنف أنواع الحيوان التي بحث الفروق فيها إلى الأصناف التالية : الحمير ، شاء الوحش ، ذوات البُرْثُن (ويسميها أيضا السِّباع) ، ذوات الجناح . وتتألف شاء الوحش عنده من البقر والظّباء والأوعال ، وذوات البرثن من الأسد والذئاب والثعالب والضباع ، وأخال أنه يضم الأرانب إليها . ولا تأخذ ذوات الجناح صورة واضحة عنده ، ولا تتحدد معالمها ومجالها كل التحدد . ولكن يبدو أنها تتألف من النعام والجراد والنحل .

وقسم قطرب كتابه إلى ثلاثة أقسام وفقا للأمور الثلاثة التي أقام الفروق عليها . وذكر في كل قسم جميع الأصناف التي ذكرت من الحيوان

فذكر في القسم الأول الأسماء التي تطلق على هذه الحيوانات وأولادها .

---

(١) فهرست ابن النديم (الطبعة المصرية) ٨٤ . ابن خلكان : وفيات الاعيان ، الترجمة رقم ٦٠٧ . ياقوت : معجم الادباء ١٩ : ٥٣ .

وبدأ بالحمير فقال [1] : « يقال للحِمار : عَيْر ، ومِسْحَل ، وابن مِقْلاء ، وللأنثى : أتان ، وعَيْرة بالهاء ، وقال الراجز :

يَفيشُها بفَيْشَةٍ قَليقِ فَيْشَ الحمار عَيْرة بحوقِ

ويقال لولده : جَحْش ، وتَوْلَب ، وفَراء — يا هذا — بالهمز ، وفَرأ . وفي مثل لهم : كل الصَّيد في بطن الفرا . ويقال له : العِفْو والعُفْو والعَفْو والعَفا — يا هذا — لغة . . . » .

وتلاها بشاء الوحش على اختلاف أنواعها ، فقال [2] : « يقال للبقرة : بَقَرة ، ومَهاة . والمهاة البقرة : الوحشية البيضاء. وفَناة : البقرة الوحشية . والحَزومة : البقرة في لغة بعض أهل اليمن . والجميع الحَزائم . ويقال لولدها حين تضعه : طَلا . وهي تجرى مجرى النعجة . فإذا مشى واشتد قيل : ذَرَع . وفَرير . وقد ذكر في بيت لبيد . وقال ذو الرمة [3] :

وكلّ موشّاةِ القوائمِ نَعْجةٍ لها ذَرَع قد أحْرزَتْهُ ومُطْفِلِ

وأما البَهْزَع فهو الجَذَع من البقر ، وهو الفَزّ . . . » .

وأعقبها بذوات البُرْثُن حيث قال [4] : « ومن ذوات البراثن قالوا : أسَد ، والأنثى أسَدَة ، وأُسْد للجميع . وقالوا للأنثى : لَبؤة ولَبْأة ولَبَة ولَباة ولَبْوَة بغير همز . . . ويقال لجروه : الشِّبْل ، والأنثى شِبْلَة ، والجميع أشْبال . . . » .

وختم بذوات الجناح إذ قال [5] : « فقالوا في النعام : الظَّليم : الذَّكَر ،

(١) ص ٣٠ .
(٢) ص ٣٠ .
(٣) ديوانه ٥٠٥ .
(٤) ص ٣٤ .
(٥) ص ٣٨ .

والهَيْق . والهِقْل ، والنِّقْنِق ، والهِجَف لطوله وعِظم بطنه ، والهِزَفّ ، والنعامة للأنثى . وقالوا للنعامة هذه : شاة . وقال الراجز :

يُحْسَب بين الفجر والظلامِ إذا بدا شاة من النعامِ [1]

ويقال للأنثى منها : هَيْقَة ، وهِقْلَة ، ونِقْنِقة . . . »

وكذا فعل في القسمين الآخرين من الكتاب . فبدأ القسم الخاص بأسماء الجماعات بالحمير فقال [2] : « ويقال له من الحمير : المُعيرة ، والمَعْيوراء ، والعانة ، والقَنْبَلة ، والكُسْعَة ، والنَّخّة . . . » .

وتلاها بشاء الوحش فقال [3] : قالوا في شاء الوحش . . . صُوار وصِوار وصيار ، وسِرب من البقر لما بين العشرة إلى العشرين إلى الثلاثين [4] ونحوها . . . » .

ثم ... « ذي الم[illegible] [illegible]الوا : صُوَّة من السباع . والعَرْجلة أيضا : الجماعة من الناس ، وربما قالوا في السباع . . . »

والختام لذوات الجناح : « قالوا في النعام : خَيْطي وخيطان وخُيوط لجماعتها ، وإنما أخذ من قولهم : هذه نعامة تَخيط ، أي تمشي . . . » .

وقال في قسم الأصوات [5] : « وأما الحمار فيقال : نَهَق ، يَنْهِق ، وينهَق وينهُق ، نَهيقا ونُهاقا ، وشَحج أيضاً يَشْحَج شَحيجا ، وشُحاجا ، إذا أراد أن ينهق . . .

والنعجة تَثْأج ، والشاة تَخور أيضا ، والبقرة تثأج وتخور وتَجْأر ، وهو أرفع صوتها . قال الله عز وجل في كتابه : « عِجْلا جَسَدا له خُوار » .

---

(١) البيت محرف في الكتاب ، واظن صحته كما دونته .
(٢) ص ٣٨ .
(٣) ص ٣٩ .
(٤) كذا في الاصل ، وجعله المحقق الى العشرين (أو) الى الثلاثين ، ولا داعي لها .
(٥) ص ٤٠ .

الأسد زأر يزْئَر ويَزْئِر ويزأَرَ زئيرا ، وأَزْأَر أيضا يُزْئِرْ ، ونأم الأسد يَنْئِم . والعَزيف أيضا صوته . والزَّمزَمة والزَّمْجَرة وهما من صدره إذا لم يفصح . . .

وأما النّعام فيَعَر ويَزْمِر ، وهو العرار والزّمار . وقال الطِّرِماح [1] :

يدعو العِرارُ بها الزّمار كما اشتكى أَلِمٌ تُجاوِبُهُ النّساءُ العُوَّدُ »

وجلي أنه أفرد كل حيوان من شاء الوحش ، وذوات البرثن ، وذوات الجناح ، وأنه لم يخلط بعضها ببعض ، بل راعى في التعرض لها ترتيبا معينا التزم به ولم يحد عنه .

والغريب أنه لم يتعرض للإنسان ، ولم يذكر ما يطلق عليه من أسماء في الأحوال التي عالجها ، على الرغم من تصريحه بذلك في عنوان الكتاب .

وراعى قطرب فيما أورده من ألفاظ : أن ينبه على مؤنث المذكر منها ، ومذكر المؤنث ، وعلى جمع المفرد مذكرا كان أو مؤنثا ، وعلى ما يرد فيه من لغات . والتفت في بعض الأحيان إلى ما يشتق منها من أفعال فكان يذكر الماضي منها والمضارع والمصدر . وأتى ببعض المترادفات في أحيان أخرى . والشواهد الشعرية كثيرة في الكتاب . ونسب أكثر هذه الشواهد إلى قائليها ، وإن أهمل ذلك في بعضها ، وعلق على بعضها الآخر . ولم يستشهد بالآيات القرآنية غير في موضع واحد .

ذلك هو كتاب الفرق لقطرب الذي لا يضم سوى إحدى عشرة صفحة .

وألف في الفروق من علماء اللغة الذين طواهم الموت في القرن الهجري الثالث أبو عبيدة معمر بن المثنى [2] (مات بين سنتي ٢٠٩ و ٢١٣) ، وأبو

---

(١) ديوانه ٨٩ .
(٢) ابن النديم ٨٦ . ابن خلكان ، الترجمة ٧٠٢ . ياقوت : معجم الادباء ١٩ : ١٦١ .

زيد سعيد بن أوس الأنصاري [١] (مات سنة ٢١٤ أو ٢١٥) ، وأبو زياد يزيد بن عبد الملك الكلابي [٢] (مات سنة ٢١٥) ، وأبو سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعي [٣] (مات بين سنتي ٢١٤ و ٢١٧) وأبو يوسف يعقوب ابن السكيت [٤] (مات بين سنتي ٢٤٣ و ٢٤٦) ، وأبو حاتم بن سهل بن محمد السّجِستْاني [٥] (مات ٢٥٥) ، وأبو محمد ثابت بن أبي ثابت [٦] (وراق أبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى بين سنتي ٢٢٢ و ٢٢٤) وربما لا أخطىء إذ أضم إليهم عبد الله بن عبد العزيز البغدادي الضرير [٧] (تلميذ أحمد بن جعفر الدّينوري المتوفي سنة ٢٨٩) .

وكل هذه الكتب – غير واحد – ضائع ، لا أعرف له ذكرا . ولا يعني هذا أن أحدا لم يتلقها عن مؤلفها ، بل بقيت رواية كتب الأصمعي ، وابن السكيت ، وابن أبي ثابت ، حتى وصلت إلى أبي علي القالي . فانتقل بها إلى الأندلس ، ورواها عنه تلاميذه ، إلى أن ذكرها أبو بكر محمد بن خير الإشبيلي في فهرسة مروياته [٨] وليس من المستبعد أن تكون في بعض المكتبات التي لا تعرف محتوياتها .

والكتاب الباقي منها هو مؤلف الأصمعي ، الذي حققه ونشره الدكتور دافيد هينريش ميلر Dr. David Heinrich Muller في سنة ١٨٧٦م . ويؤكد

---

(١) ابن النديم ٨٧ . ابن خلكان ، الترجمة ٢٤٩ . القفطي : انباه الرواة ٢ : ٣٥ . ياقوت ١١ : ٢١٦ .
(٢) ابن النديم ٧٣ .
(٣) ابن النديم ٨٨ . ابن خلكان ، الترجمة ٣٥٢ . القفطي ٢ : ٢٠٢ . السيوطي : بغية الوعاة ٣١٤ .
(٤) ابن النديم ١١٤ . ابن خلكان ، الترجمة ٧٩٨ . ياقوت ٢٠ : ٥٢ .
(٥) ابن النديم ٩٣ . ابن خلكان ، الترجمة ٢٦٦ ، القفطي ٢ : ٦٢ .
(٦) ابن النديم ١١٠ . القفطي ١ : ٢٦١ . ياقوت : معجم الادباء ٧ : ١٤١ .
(٧) السيوطي ٢٨٥ .
(٨) ص ٣٧٥ ، ٣٨٢ .

كتاب الأصمعي الصلة التي استنتجناها بين عنواني كتاب قطرب ، إذ أنه يحمل العنوانين معا : أحدهما في صفحة العنوان ، والثاني في صدر المقدمة .

ويختلف كتاب الأصمعي في تقسيمه كل الاختلاف عن تقسيم كتاب قطرب إذ تناول المؤلف فيه موضوعات أكثر من التي عالجها قطرب، وتبلغ تسعة عشر موضوعا ، جعلها في ثلاثة وعشرين قسما . وهذه هي موضوعات الكتاب : ما اتصل بالفم ، ثم ما اتصل بالشَّفة ، ثم بالأنف ، ثم بالظُّفر ، ثم الرِّجْل ، ثم الصدر ، ثم الثّدي ، ثم الفَرْج (ووضعه في قسمين : أولهما خــاص بالذكر والثاني بالأنثى) ثم المخاط (وآخر للبصاق) ،ثم العَرَق . ثم الجلوس ، ثم التَغوّط ، ثم الغُلمة ، ثم النكاح ، ثم الحَمل ، ثم الولادة . ثم أسماء الأولاد ، ثم الجماعات ، ثم الأصوات (ووضعها في ثلاثة أقسام : أحدها لذوات الحافر والظلف ، والثاني للطير ، والأخير للسباع) .

ويتضح من هذا البيان أن الأصمعي وضع بعض الأمور المتقاربة متعاقبة ، ولم يراع أي ترتيب في الأمور الأخرى.

ونهج في الأقسام الأولى من الكتاب على ذكر الأسماء ، وفي الأقسام الأخيرة على ذكر الأفعال . وراعى في الأسماء أن يبين المفرد منها والجمع بل ذكر في أحايين جموع القلة والمثنى منها . وأبان في الأفعال صيغ الماضي والمضارع والمصدر وكثيرا ما أشار إلى المذكر والمؤنث ، وما في الألفاظ التي أوردها من لغات ، وضبطها والتفت في بعض الأحيان إلى ما فيها من مسائل لغوية ونحوية ، وإلى ما يرادفها من ألفاظ . واتخذ شواهده من الشعر ، والأمثال والتعبيرات الخاصة ، والأحاديث النبوية . غير أن الشعر عنده أقل مما كان عليه عند قطرب ، وتشابه منهجهما فيما أوردا من شعر .

قال (١) : « وهي شفَة الإنسان – مفتوحة – وهما الشفتان ، والجميع

---

(١) ص ٦ ، ١١ .

الشَفاه . والمِشْفَر من البَعير ، وهما المِشْفران ، والجميع المشافر . والجَحْفلة من ذوات الحافر ، وهما الجحفلتان . والجميع الجحافل . والمِقَمَّة والمِرَمّة من ذوات الأظلاف بالكسر والنصب . والخَطْم والخُرطوم من السباع . والمِنْقار من الطير ، والجميع المناقير . فإن كان من سباع الطير فهو المِنقار والمِنْسر . وربما أقيم بعض هذه الأشياء مقام بعض إذا اضطر الشاعر إلى ذلك . . .

يقال : جلَس يجلس جُلوسا ، وقعد يقعُد قعودا . ويقال للفرس ولكل ذي حافر : رَبَض يربِض ربوضا . ويقال للطير : جَثم يجثِم جُثوما . ومَجْثِمه هو الموضع الذي يجثم فيه . ويقال للبعير : برك يبرُك بروكا . . . » .

ذلك هو كتاب الفرق للأصمعي ، الذي يكبر في الحجم كتاب قطرب بما يقارب نصفه ، إذ يضم من الصفحات خمس عشرة .

وألف في الفروق من الرجال الذين غَيّبهم القرن الرابع : أبو إسحاق إبراهيم بن السّري الزجاج [١] (مات بين ٣١٠ و ٣١٦) ، وأبو الطيب محمد بن أحمد الوشاء [٢] (مات ٣٢٥) ، وأبو بكر محمد بن عثمان الجعد [٣] (تلميذ ابن كيسان المتوفى ٣٢٠) ، وابن جني [٤] (مات ٣٩٢) ، ومعاصره أبو الجود القاسم بن محمد العجلاني [٥] .

ولعلي لا أتجاوز الصواب حين أضيف إليهم أبا الفضل محمد بن أبي غسان البكري [٦] ، وأحمد بن إبراهيم بن معلى [٧] .

---

(١) ابن النديم ٩٧ . ابن خلكان ، الترجمة ١٢ . القفطي ١ : ١٦٥ . ياقوت ١ : ١٥١ .
(٢) ابن النديم ١٣٢ . ياقوت ١٧ : ١٣٣ . السيوطي ٧ .
(٣) ابن النديم ١٢٧ . السيوطي ٧٢ . ياقوت ١٨ : ٢٥١ .
(٤) ياقوت ١٢ : ١١٣ .
(٥) السيوطي ٣٨٠ .
(٦) ابن النديم ١٣٣ .
(٧) ياقوت ١ : ٣٧٦ .

ولم نعثر إلى يومنا هذا على أي كتاب من كتبهم . ولا أعرف عنها غير ما قاله ياقوت عن كتاب ابن معلى : « كتاب حسن غريب » .

وألف أصحاب الموسوعات اللغوية المرتبة على الموضوعات ، مثل أبي عبيد في الغريب المصنف . وابن سيده في المخصص ، أن يعقدوا في موسوعاتهم أبوابا للموضوعات التي يخصص لها غيرهم من اللغويين رسائل ، مثل خلق الإنسان ، والخيل ، والإبل . ولكن أحدا منهم لم يجعل للفروق بابا ، ولعلهم اعتقدوا أن تخصيصهم كل حيوان بكتاب أو بأبواب من موسوعاتهم أغنى عن أبانة الفروق .

ولكن أحمد بن يحيى المعروف بثعلب (٢٠٠ ـ ٢٩١) جعل الباب الأخير من كتابه الصغير « الفصيح » للفروق [١] وعالج فيه الأسماء التي تطلق على الشفاه ، والأظافر . والأثداء من أعضاء الحيوان ، وعلى الشهوة والموت والتبرز من أصناف الحيوان .

وضبط ما أورد من ألفاظ ، وأشار إلى المفرد منها ، أحيانا . مثال ذلك قوله : « هي الشَّفَة من الإنسان ، ومن ذرات الخُف المشْفَر ، ومن ذوات الحافر الجَحْفلة ، ومن ذوات الظِّلْف المِقمّة والمِرَمّة ، ومن الخِنْزير الفِنْطيسة ، ومن السباع الخَطْم والخُرطوم ، ومن الكلب البِرْطيل ، ومن ذي الجناح غير الصائد المِنْقار ، ومن الصائد المِنْسَر » .

ووجد إلى جانب هذا اللون من الكتب كتب أخرى في الفروق ، ولكنها عنيت بالفروق بين الحروف المتقاربة مثل الضاد والظاء ، أو بين المترادفات اللغوية ، وليس الحديث عنها .

---

(١) ص ١٠١ من فصيح ثعلب والشروح عليه ، المطبعة النموذجية ١٩٤٩م.

دراسة في كتاب العَين
للخَليل بن أحـمَد

ينفرد العراق بامتلاك عدة نسخ من أقدم معجم لغوي أخرجه العرب ، أعني كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ، عالم البصرة وعبقريها ، المتوفى حوالى سنة ١٧٥ هجرية .

وكان هذا الكتاب مثار نزاع شديد منذ أن وقعت الأبصار عليه إلى يومنا هذا. فدفعني ذلك إلى أن أحاول أن ألقي شيئا من الضوء على أقدم نسخة منه في بغداد ، وهي النسخة التي تقتنيها مكتبة حجة الإسلام السيد حسن الصدر ، وفرغ منها كاتبها إبراهيم الأصفهاني في « سنة أربع وخمسين بعد الألف » . فربما استطاع ذلك أن يضيء بعض جنبات مما يثار حول الكتاب من مشاكل.

وتستهل النسخة بإيراد السند الذي وصل الكتاب عن طريقه . قيل : « قال أبو معاذ عبد الله بن عائذ : حدثني الليث بن المظفر بن نصر بن سيار عن الخليل بجميع ما في هذا الكتاب » .

ولم يستطع الباحثون أن يتعرفوا على أبي معاذ هذا . ومال برونلش [1] إلى

(١) مجلة اسلاميات Islamica المجلد الثاني ، ص ٦٩ .

أن الاسم محرف ، وصوابه : أبو معاذ عبد الجبار بن يزيد ، الذي ذكره السيوطي[1] بين رواة كتاب العين . وقلت أنا – في بحث سابق [2] – إلى أنه معروف بن حسان ، الذي روى عنه أحمد بن فارس [3] . وإلى اليوم لم نصل إلى يقين فيه .

ويعنيني في هذا البحث أن السند قصير ، لم يتعدّ راوية واحدا أخذ عن الليث مباشرة . فالكتاب – بصورته الراهنة – يجب أن يكون قريب العهد بالليث ، ولم تعبث الأيدي به .

ولكننا ما أن نقرأ في الكتاب حتى نتبين أن هذا الاستنتاج غير صحيح . فلا يضم الكتاب – في صورته الراهنة – رواية واحدة ، بل عدة روايات . وإن شئت الدقة في التعبير قلت يعتمد الكتاب الحالي على عدة نسخ سابقة عليه ، راجعها كاتبه . وسار في ذلك على نهج قريب مما يسير عليه محققو المخطوطات في أيامنا هذه .

فقد اختار من النسخ التي بين يديه واحدة ، جعلها الأم التي اعتمد عليها ، والتزمها في الكتاب ، غير مواضع قليلة خرج فيها عليها ، إذ لم يرضها ، وآثر ما في غيرها عليها . ونبّه على ذلك ، فجعلنا نتعرف على عمله . قال في مادة مدخ : « المدخ : العظمة . رجل مديخ : أي عظيم عزيز . قال :

مُدَّخاء كلهمُ إذا ما نوكروا يُنفى كما ينفى الطّلِيُّ الأجربُ

وفي النسخة : مُدْخاء كلهم » . وقال في مادة ثرم « ثرمتُ الرجل فثَرَم . وكان في النسخة : أثرمْتُ » .

---

(١) المزهر ١/٤٦ .
(٢) المعجم العربي ٢٠٣ .
(٣) المقاييس ١ : ٣٣ : ١٩٨ ، ٢٤٠ .

وقابل الكاتب « النسخة » التي اتخذها أساسا لعمله ببقية النسخ التي كانت عنده . ونبه على كل ما خرج من هذه المقابلة . وكان عندما يفرغ من إيراد ما أراد إيراده يعود إلى « النسخة » [1] .

وأكثر ما نبه عليه الروايات الأخرى في الكلمة التي يريد أن يفسرها . فكانت هذه الروايات تزيد أحياناً على حروف الكلمة ، قال في مادة قفند : « القَفَنَّد : الشديد الرأس . وفي نسخة : القَفَنْذد » . وانتقصت أحياناً من حروفها ، قيل في مادة زند : « المُزنّد : اللئيم ، ويقال : الدَّعي ، ومنه المزنّد . وفي نسخة : الزَّنْد : اللئيم . ومنه المزنّد [2] . وغيّرت ترتيب بعض الحروف أحيانا ، قيل في مادة نمش : « نمش اللحم : تغير ، ونحوه مثله . . . وفي نسخة : نشم اللحم : تغير » [3] . وغيرت الحروف أنفسها أحيانا أخرى ، قيل في كنص : « الكِناص والكناصة من الإبل والحُمُر ونحوها : الشديد القويّ على العمل . هذا الحرف في نسخة بالباء في بابه » . وكشفت في بعض الأحيان عن خلط وقع بين المد والقصر ، قيل في مادة توى : « التواء — ممدود : ذهاب المال الذي لا يُرْجى . . . وفي نسخة التّوى ، مقصور [4] ؛ أو بين التذكير والتأنيث ، قيل في مادة نول : « النَّوْل : اسم للقبلة . وفي نسخة : النولة » ؛ أو بين الصيغ المختلفة من المادة الواحدة ، قيل في ثبن : « ثَبَنْتُ ثبانا — وفي نسخة : تثبنتُ ثبانا : إذا جعلت شيئا في الوعاء ثم حملته بين يديك » .

وأخذ من النسخ الأخرى في بعض الأحيان روايات في بعض مشتقات المادة التي يعالجها ، قال في مادة جدر : « الجَدْر : ضرب من النبات ،

---

(١) انظر بزل .
(٢) وانظر قزع .
(٣) انظر باب اللفيف من حرف الذال ، واللام .
(٤) انظر برد .

الواحدة بالهاء ، ومن الشجر الدِّقّ ينبت في القفاف الصّلاب . فإذا طلعت رؤوسها في أول الربيع يقال : أجْدرت الشجرةُ ، وأجدرت الأرض ، فهو جَدَر – وفي نسخة : مُجْدِر – حتى يطول فإذا طال تفرقت أسماؤه » . وقال في مادة رمى : « الرَّمي : قِطع صغار من السحاب رقاق قدر الكفّ أو أكثر شيئاً ، والجميع الأرماء » . وفي نسخة « الأرمية » .

ونقل من هذه النسخة في أحيان أخرى تصحيحا لبعض لألفاظ الواردة في تفسير المواد التي يعالجها . قيل في مادة رجب : « الرَّجَبة – والجميع الرّجاب : وهو شيء من وصف الأدوية . وفي نسخة : الأردية » ؛ أو تصحيحا لبعض الأحكام ، قيل في مادة دك : « الدَّكَوات : تلال خِلقة . لا تُفرد واحدتها . وفي نسخة : واحدتها دكاة مثل غَزاة وغَزَوات » .

ونستنتج من الأقوال التي نثرها الكاتب أنه كان يقابل بين أكثر من نسختين . فعندما اقتصر الأمر على اثنتين منها أشار إليهما بصيغة التثنية . وقال في مادة سرهد : « سنام مُسَرْهَد – في نسختين . . . وهو المقطوع بعرض قطعا » . وفي غير هذه الحالات ، أشار بصيغة الجمع . قال في مادة حج : « الحِجّة : شحمة الأذن . قال لبيد :

يَرُضْنَ صعابَ الدُّرّ في كل حجّةٍ   وإن لم تكن أعناقهنّ عواطلا

ويقال : الحجة هاهنا : الموسم . والدر – بالضم – كان في النسخ كلها » .

وعندما نجمع إشارات الكاتب نصل إلى أنه كان بين يديه ست نسخ – على الأقل – يردد نظره فيها وينقل عنها . بل إنه يمنحنا أسماء أصحاب هذه النسخ ، وإن كان ذلك غير كبير الفائدة ، لأن هذه الأسماء مبهمة . لم أستطع التعرف على أحد منها .

وأكثر الإشارات إلى النسخة التي نسبها إلى « الحاتمي » . وخرج منها

بفوائد شتى . أهمها تصحيح الكلمة التي يريد أن يفسرها ، مثل قوله في مادة عصب : « رجل مُعْصوصِب الخلق : كأنما لُوي ليا . . . وفي نسخة الحاتمي : رجل معصوب الخلق » ؛ وقوله في مادة شن : « الانشنان : في الغارة ، انشنوا الخيل غارة : أي بثّوا . وفي نسخة الحاتمي : أشَنّوا الخيل ، والإشنان في الغارة »[1] . ولم يصحح في بعض الأحيان الكلمة المفسرة ، بل صحح كلمة وردت في التفسير . مثل قوله في مادة تغ : « التغتغة : في حكاية الحلى . وفي نسخة الحاتمي : حكاية الحُبْلى » وفي مادة قتر : « يقال : أغالبك إلى عشر أو أكثر . فذلك القِتْر ، تقول : كم جعلتم قتركم ؟ ويقال : هي القطنة التي يرمى بها الهدف . وفي نسخة الحاتمي : هي القصبة »[2] . . .

وأخذ منها أحيانا تفسيرا للكلمة يخالف التفسير الذي كان في النسخة التي اعتمد عليها . مثل قوله في مادة شرى : « شرى السحاب يَشْرى شَرْيا : إذا كَثُر . وفي نسخة الحاتمي : إذا تفرّق في الغيم » .

وأورد في المتن أحيانا تفسيرا صرفيا ، أخذه من نسخة الحاتمي دون أن يبين أكان هذا التفسير موجودا في « النسخة الأم » وأخذه من الحاتمي لترجيحه صحته أم لم يكن موجودا . قيل في مادة موت : « مَيِّت : في الأصل مُوَيت . وسَيِّد : سُوَيد ، فادغمت الواو في الياء ، وثقلت الياء ؛ هذا في نسخة الحاتمي والزرزني وأما في نسخة مطهر فإنه قال : كان في الأصل : مَيْوِت ، وسَيْوِد ، ويخفف فيقال : مَيْت » .

وأضاف إلى « نسخته الأم » أحيانا زيادات يبدو أنه لم يجدها إلا في نسخة الحاتمي . فقد قال بعد أن فرغ من الهاء والكاف والراء : « باب الزيادة التي في نسخة الحاتمي : هكر : الهكْر : منتهى العجب ، قال أبو كبير : * فاعجبْ

(١) وانظر صمح ، وضفث ، وقربس وقليذم ، وثفل .
(٢) وانظر صلو .

لذلك فِعْلَ دهرٍ واهكر وهَكْران : غدير ، قال حميد : * بهكران في مرجٍ كثيرٍ بصائره * أي من يُبْصِره » .

ويتضح من مادة موت التي سبقت أن الكاتب كان في بعض الأحيان يستبعد ما في نسخته ويؤثر عليه ما في نسخة الحاتمي ، كما فعل أيضا في مادة العين والقاف والزاء من الرباعي ، قال : « القَنَنزعة : المرأة القصيرة جدا ؛ هذا في نسخة الحاتمي . وفي نسخة أخرى : القُنْزُعة : المرأة الصغيرة جدا » .

والنسخة التي تلي نسخة الحاتمي في كثرة الإشارة إليها هي تلك التي نسبها إلى مطهر . وظهر لنا في مادة موت التي سبق ذكرها أنه أخذ منها بعض التفسيرات الصرفية . ونتبين من بقية الإشارات أن أكثر استفادته منها كان في تصحيح الكلمات التي يراد تفسيرها ، كما قيل في مادة قصد : « المقتصد من الرجال : الذي ليس بقصير ولا جسيم . ويستعمل في غير الرجال . في نسخة مطهر : مقصَّد من الرجال »[1] .

وأورد منها أحيانا تفسيرا يخالف ما عنده ، قيل في مادة معص : « مَعِص الرّجلُ مَعَصا فهو مَعِص ممتعص : وهو شبه الحجل . قال أبو ليلى : المعَص : يكون في الرِّجْل من كثرة المشي في مفصل القدم . وفي نسخة مطهر : هو تكسير يجده الإنسان في جسده من ركض أو غيره » .

وكل ما سبق أمور سبق أن رأينا ما يماثلها في نسخة الحاتمي ، ولكن نسخة مطهر انفردت بإيراد بعض التصحيحات والروايات في الشواهد الشعرية والنثرية . قيل في مادة عنكب : « قال ذو الرمة :

هي اصطنعته نحوها وتعاونت على نسجها بين المثاب عناكبه

---

(١) وانظر كنعد ، وأمه ، وسرهد ، وثفل ، وضفث .

وفي نسخة مطهر : وحدها وتعاونت . يقول : إما أن نسجها واحدة أو أعانها على نسجها عناكب » . وقيل في مادة رثى : « المترثّي : المتوجّع الموجوع . قال الراجز :

حنين ثكلى فقــدت حميما   فهي ترثّي بأبي وابني ما

معناه : وابني ، على الندبة . وما : هاهنا وجوب وتوكيد . كما قال : أحبب حبيبك هَوْنا ما كي ما يكون بغيضك يوما ما ، أي لا تحب حبك حبا شديدا ولكن أحببه هونا فعسى أن يكون بغيضك يوماً . ويفسر (ما) هاهنا أي هكذا فافعل . وفي نسخة مطهر : عسى أن يكون . وكان في نسخة أبي عبد الله : المُرثّى ، بغير التاء » .

يلي ذلك نسخة أبي عبد الله ، التي لم يأخذ منها إلا ما أوردته من خلافات في حقيقة الكلمة التي يراد تفسيرها : أعني حروفها وضبطها ، وخلافات في تفسيرها وقد أوردت من مادة رثى مثالا للنوع الأول . إذ أورد أبو عبد الله صيغة من الكلمة غير الواردة في أصل الكاتب . وكذا فعل في مادة أمه ، إذ قيل : « أمهَيْتُ السكين : سقيته الماء . قال امرؤ القيس :

راشَه من ريش ناهضةٍ   ثمَّ أمهَاهُ على حجر

وفي نسخة أبي عبد الله ومطهر رحمهما الله : أمهت السكين ، ولم يأتيا بالبيت » . وأورد أحيانا ضبطا غير ما في الأصل ، قيل في مادة قنس : « القِنْس : أصل منبت كل شيء ومعتمده . قال العجاج : * في قنس مجدٍ فوق كل قنس * وفي نسخة أبي عبد الله : هو قَنْس ، بالفتح »[1] .

---

(١) وانظر قربس .

وأعني بالخلافات في التفسير خلافات لفظية تعدل عن بعض الألفاظ وتصحح بعضها الآخر . قيل في مادة رق : « الرِّقّ : العبودة . وفي نسخة أبي عبد الله : الرق : المماليك » ؛ وفي مادة عرس : « العرْسيّ : ضرب من الصبغ يشبه لون ابن عرس . وفي نسخة أبي عبد الله : الضَّبُع »(١) .

وما وجدناه في نسخة أبي عبد الله نجده في نسخة الزوزني غير أنها تزيد عنها بالإضافات التي أوردتها ولم تكن في « النسخة الأصلية » للكاتب . فمثال تصحيح الزوزني للكلمات التي يراد تفسيرها ما قيل في مادة صمح : «صَمَحَه الصيفُ : أي كاد يذيب دماغه من شدة الحر . وفي نسخة الزوزني : صَحّمه الصيف . وفي نسخة الحاتمي : ولا تقول : صمحه الصيف ، لأنه خطأ » ؛ وما قيل في خم : « الخمخمة : ضرب من الأكل قبيح ، وبه سمي الخمام . وفي نسخة الزوزني : الخمخام » .

ومثال ما أخذه عنها في مجال التفسير قوله في مادة حبض : « حَبَض السهمُ : إذا لم يقع بالرمية وقصر دونها فوقع وقعا شديدا . . . وفي نسخة الزوزني : إذا وضع بالرمية وقعا غير شديد » .

ومثال زياداته ما قيل في المعتل من الفاء مع الراء : « الفيرة : حُلبة تطبخ حتى إذا فارت فوراتُها ألقيت في معصرة فصُنِّت ثم يُلقى عليه تمر ما تنحساهُ المرأة النفساء . والفوارة : العين تجيس وتفور بمائها . وفي الكرسن فوارتان ، في باطنهما غُدّتان من كل ذي لحم ، يقال : ماء الرجل يقع في الكلية ثم في الخصية . وتلك الغدة لا تؤكل ، وهي في لحُيمة في جوف لحم أحمر ، ولم يكن التشديد على الفوارة . كله في نسخة الزوزني »(٢) .

وأشار الكاتب مرة واحدة إلى كل من نسختي أبي الوازع ، وابن خشفور .

---

(١) وانظر لفت ، وتن .
(٢) وانظر نثل .

أما النسخة الأخيرة فذكرها في صدد مادة غير موجودة فيها . قال في مادة ضغث : « الضَّغث : اللوك بالأنياب والنواجذ . لم يكن في نسخة الحاتمي ، وكان بالتاء ؛ ولا في نسخة ابن خشفور . ولعل مطهرا غلط فحوّله من الحاشية إلى غير موضعه » .

وأما نسخة أبي الوازع فيبدو أنها لم تكن في متناول يد الكاتب في كل الأحوال ، أو كان اطلع عليها وأخذ منها بعض الفوائد التي كتبها على إحدى نسخه أو في بعض أوراقه . وعندما أراد تدوين نسخته الأخيرة كان يردد النظر فيما دوّنه ولا يستطيع الرجوع إلى نسخة أبي الوازع نفسها ، ولذلك لم يكثر من الإشارة إليها ، وعندما فعل صرح بأنه يعتمد على الظن . قال في مادة قليذم : « القَلَيْذم : البئر الكثيرة الماء . وفي نسخة الحاتمي : القَلَنذم . وأظنه في نسخة أبي الوازع ، رحمهما الله » .

ويمكن أن نستنتج مما قاله الكاتب في ضغث أن مطهرا لم يرو كتاب العين عن شيخ ، وإنما عثر على نسخة منه ، فدوّن عليها التعليقات التي أفاد الكاتب منها . وذلك هو الذي جعله يخلط بين التاء والثاء ، ولا يفطن إلى موضع الكلمة التي رآها في « الحاشية » .

ونخرج من هذا بأنه من المحال أن تكون هذه النسخة من كتاب العين قريبة العهد بالليث بن المظفر ، وبأن أبا معاذ المذكور في أولها ليس آخر رواتها ، بل أخذ كثيرون عنه إما مباشرة وإما عن نسخته ، وصنع كثيرون منهم نسخا لأنفسهم بينها بعض الاختلاف والتفاوت . ثم جاء كاتب هذه النسخة – الذي لم يخلف لنا اسمه – وجمع ما استطاع من النسخ ، واعتمد عليها في إخراج نسخته التي ندرسها .

وهنا يرد إلى الخاطر سؤال ملحّ : هل اكتفى هؤلاء الرواة بالرواية والتعليق أو أجروا على النسخة أشياء أخرى ربما لا نستطيع أن نتنبه إليها .

أعتقد أن هذا السؤال تتعذر الإجابة عنه على وجه اليقين . ولكننا نعثر في النسخة على مواضع أشار فيها الكاتب إلى بعض أصحاب هذه النسخ دون أن يذكر نسخهم . وأكثر من فعل معه ذلك المكنى أبا عبد الله .

فقد أكثر من ذكره في صدد الاعتراض على التفسير الموجود بالنسخة الأصلية من الكتاب . قيل في مادة كشف : « الكَشوف : الناقة التي يضربها الفحل وهي حامل ، وقد كَشَفت كِشافا . قال أبو عبد الله : الكشوف : الناقة التي يحمل عليها الفحل عندما تنتج أو عندما تخدج »[1] .

وذكره موضّحا للتفسير الأصلي . قيل في مادة عق : « قال أبو عبد الله : أصل العق الشق ، وإليه يرجع عقوق الوالدين وهو قطيعتهما ، لأن القطع والشق واحد »[2] .

واعترض أبو عبد الله أحيانا على بعض الصيغ . قيل في مادة بون : «البوان : من أعمدة الخباء عند الباب ، والجميع الأبونة والبوائن . قال أبو عبد الله : الأبْوِنَة ، والجميع البُون ، ولا أعرف البوائن في الأبونة معا »[3] .

وفي كثير من الأحيان كان أبو عبد الله يضيف صيغا وتفاسير جديدة إلى ما في الأصل . قيل في مادة عفر : « قال أبو عبد الله : يقال : إن المعفَّر المفطوم شيئا بعد شيء ، يُحبَس عنه اللبن للوقت الذي كان يرضع شيئا ثم يعاد بالرضاع ثم يزاد تأخيرا عن الوقت ، فلا تزال أمه به حتى يصبر عن الرضاع فتفطمه فطاما تاما »[4] .

---

(١) وانظر مزر ، واللفيف من النون .
(٢) وانظر علط ، وبغث ، وزنم ، ومسب .
(٣) وانظر نصع .
(٤) وانظر عوج ، وبزل ، والمعتل من الزاء مع الميم .

وعلّق في بعض الأحيان على الشواهد الشعرية بالشرح أو التعليل النحوي لما فيها من ظواهر شاذة . قيل في مادة سر : « قال :

بزجاجةٍ صفراء ذات أسرةٍ قرنت بأزهر في الشمال مفدم

قال أبو عبد الله : يجوز أن تكون الأسرة في الشراب ، ويجوز أن تكون في الزجاجة » وفي المعتل من الخاء مع الظاء تعليقا على قوله :

لهـــا متنتان خـَظاتا كما أكبّ على ساعد النمر

قيل : « لما وجدوا إلى حركة تاء المؤنث سبيلا أقاموا الحرف قبله . وكان القياس أن يترك » .

وشارك الزوزني أبا عبد الله في بعض هذه الأمور . فقد نقل عنه الكاتب ما أراد فيه أن يوضح التفسير أو يؤكده ، قيل في سهر : « الساهور : من أسماء القمر . قال الزوزني رحمة الله عليه :

كما السّاهور يخفى منه نورٌ إلى متكاملِ البدرِ السنيِّ

قال : هو القمر على ليل تمامه » (١) .

ونقل عنه اعتراضا على الصيغة الواردة في الكتاب . قيل في تبل : « تـَوْبلتُ القدر توبلة : جعلت فيه التوابل . . . قال الزوزني : عن الثقة : تـَبـّلت » (٢) .

كذلك نسب إليه زيادات في الصيغ والتفاسير . قيل في شقذ : « وقال الزوزني : أشقذتُ الرجل : أي طردته . وشـَقـَذ هو : أي ذهب . وهو الشـّقذان . وأنشد : إذا غضبوا عليّ وأشقذوني * » (٣) .

---

(١) وانظر عقل .
(٢) وانظر المعتل من السين مع النون .
(٣) وانظر اللفيف من الفاء .

وكل هذه الأمور التي نسبها الكاتب إلى أبي عبد الله والزوزني وجدنا أمثلة لها مأخوذة من نسختيهما ، ومن نسخ غيرهما من الرواة . فغير بعيد أن يكون الكاتب نقلها من النسختين ، وأن إشارانه إلى الرجلين عنى بها النسختين . وخاصة أنه لم يصرح أنه يروي عنهما رأسا أو يأخذ عنهما مشافهة .

ولما كان الكاتب أشار إلى أصحاب النسخ التي اعتمد عليها بأن ذكر ألقابهم أحيانا ، وكناهم أحيانا ، فقد خشيت أن يكون بعض هذه الكنى والألقاب لشخص واحد .

وقد استطعت من الطريقة التي اتبعها الكاتب أن أطمئن إلى أن الحاتمي غير مطهر ، والزوزني (١) ، وأبي عبد الله (٢) ، وأبي الوازع (٣) ، وابن خشفور (٤) ، وإلى أن مطهرا غير أبي عبد الله (٥) ، وابن خشفور . وبقي أمامي احتمال أن يكون مطهر هو المكنى أبا الوازع ، إذ لم يردا معا ؛ واحتمال أن يكون الزوزني صاحب أية كنية مذكورة في الكتاب .

أما أصحاب الكنى جميعا فلم أستطع التعرف عليهم . وقام بهذه المحاولة جماعةٌ قبلي فلم يوفقوا ، كما رأينا في أبي معاذ ، بل إني أشك في تحريف بعض هذه الكنى ، وخاصة ابن خشفور ، التي لم أقع على مثيل لها قبلا . وكذا الأمر بالنسبة إلى مطهر ، إذ لم أرَ أحدا من الذين أرّخوا للغويين ذكر واحدا منهم بهذا الاسم .

وبقي الزوزني والحاتمي . وأولهما منسوب إلى زوزن ، وهي كورة واسعة

---

(١) انظر موت ، ثفل ، صمح .
(٢) انظر قربس .
(٣) انظر قليذم .
(٤) انظر ضغث .
(٥) انظر رثى ، أمه .

بين نيسابور وهراة ، والثاني إلى حاتم اسم رجل ، ويمكن أن تنطبق هاتان النسبتان على كثيرين .

ولكن تبادر إلى ذهني أن الزوزني هو أبو عبد الله الحسين بن علي الحسيني ، شارح المعلقات ، والمتوفى في سنة ٤٨٦ هـ . فإن هذا يحل مسألتين : أولهما خاصة بالكنية ، والثانية باللقب ، إذ يكون الملقب الزوزني هو المكنى أبا عبد الله ، ويكون كاتب العين أراد بهما رجلا واحدا ، أشار إليه أحيانا باسمه وأحيانا بلقبه .

ويدعم هذا الرأي أن ما نسبه الكاتب إلى أبي عبد الله قريب مما نسبه إلى الزوزني ؛ وأن الزوزني المشهور له مشاركة في اللغة إذ ألّف كتاب المصادر ، وترجمان القرآن ، وشرح بائية ذي الرمة ، إلى جانب المعلقات .

ولكن الرجل لا نعرف كثيرا من حياته . ولذلك يبقى هذا الرأي مجرد احتمال . بل يضعف منه عندي أن الكتب المنسوبة إليه لا تدل على كبير جهد في مشاركته اللغوية . فالمصادر والترجمان يعنيان بإيراد اللفظ ومقابله الفارسي ، فهما للقارىء الفارسي . ولست في حاجة إلى الحديث عن شرحه للمعلقات ، لكثرة الرجوع إليه لبساطته وقرب تناوله ، وذلك ما أريد بما قلت .

أضيف إلى ذلك أن هناك زوزنيا آخر ، هو أبو جعفر محمد بن إسحاق ابن علي القاضي البحاثي ، المتوفى في سنة ٤٦٣ هـ ، اشتهر بنسخ الكتب . قال مترجمه عبد الغافر بن إسماعيل عنه (١) : « أظهر النسخ بين الناس . . . وكان ينسخ كتب الأدب بخط مقروء صحيح أحسن النسخ . ولقد رأيت نسخة من كتاب يتيمة الدهر لأبي منصور الثعالبي في خمس مجلدات بخطه المليح ، بيعت بثلاثين دينارا نيسابورية ، وكانت تساوي أكثر من ذلك . ولقد كتب نسخة من غريب الحديث لأبي سليمان الخطابي ، وقرأها على جدي الشيخ

---

(١) ياقوت : معجم الادباء ٦ : ٤٠٩ .

عبد الغافر بن محمد الفارسي قراءة سماع . وعلى الحاكم الإمام أبي سعد بن دوست قراءة تصحيح وإتقان ؛ أقطع على الله تعالى أن لم يبق من ذلك الكتاب نسخة أبْيَن ولا أمْلَح منها » . . .

فهو رجل يشتغل بالنسخ ، ويخص بذلك كتب الأدب كاليتيمة واللغة كالغريب ، ثم يقرأ ما نسخ أو بعضه على العلماء . وكل ذلك يرجح كفته ، ويقرب بينه وبين الزوزني المذكور في العين ؛ ويجعل الزوزني وأبا عبد الله رجلين لا واحدا .

ويبدو أنه لا صعوبة في التعرف على الحاتمي ، على الرغم من كثرة الذين يحملون هذا اللقب . فأشهرهم في المجال اللغوي والأدبي هو أبو علي محمد بن الحسن بن المظفر ، المتوفى في سنة ٣٨٨ هـ ، والذي عُرِف بنزاعه مع المتنبي . ولا يذكر أحد أنه نسخ كتاب العين أو اشتغل بالنسخ . ولكن كل من ترجم له ذكر عنايته باللغة .

فقد وصف هو نفسَه في كتابه « الحلباجة في صناعة الشعر »[1] . : « ووُزنت في مجلسه (يريد مجلس سيف الدولة) تكرمة وإدناء وتسوية في الرتبة — ولم تُسفر حَدّاي عن عذاريهما — بأبي علي الفارسي ، وهو فارس العربية وحائز قصب السبق فيها منذ أربعين سنة ؛ وبأبي عبد الله بن خالويه ، وكان له السهم الفائز في علوم العربية ، تصرفا في أنواعه وتوسعا في معرفة قواعده وأوضاعه ؛ وبأبي الطيب اللغوي ، وكان — كما قيل — حتف الكلمة الشرود حفظا وتيقظا » .

وادّعى أنه لما جادل المتنبي في بعض شعره ، وعمد إلى ما فيه من أخطاء

---

(١) ياقوت : معجم الادباء ٦ : ٥٠٣ .

لغوية ، تفوّق عليه حتى اضطر المتنبي إلى الإقرار فأعلن : « يا هذا ، مسامحة إليك اللغة »[1] . أضف إلى ذلك أن الحاتمي ألف كتابين في العربية .

كل هذا يدل على فرط عناية الرجل باللغة ، وعلى إحساسه هو بالكلمة التي وصل إليها فيها ، وافتخاره بذلك ؛ إذ كان كل ما رويته من قوله . ولا يهمني فيه مدى صدقه ، إذ أهميته عندي في دلالته على اهتمام الرجل باللغة .

وأهم من ذلك كله أنه اعتمد على الخليل — صاحب العين — في تحصيله اللغوي ، وروى عنه ، قال في مناظرته للمتنبي أيضا : « والقداس : الجمان ؛ حكى ذلك الخليل ، واستشهد بقوله : «كنَظْم جمانٍ سلكه متقطع » * . وقد أخذ هذا القول من كتاب العين ، الذي قيل فيه : « القُداس : الجمان من فضة ، قال : كنظم قداس سلكه منقطع * يصف الدموع » . فالعبارة أوردها نصا ، مع حذف قصير ، مما يدل على أنه أخذها من العين ؛ الأمر الذي يرجح كون النسخة له .

فإذا صحّ لنا هذا ، كان الاستنتاج الطبيعي أن السند الموجود في مقدمة النسخة غير صحيح ، أو غير تام . فإن أقدم نسخة عرفنا صاحبها من النسخ التي اعتمد عليها الكاتب هي نسخة الحاتمي ، المتوفى في ٣٨٨ هـ ، أي المعاصر لأحمد بن فارس اللغوي المشهور ، المتوفى حوالى سنة ٣٩٥ هـ . فإذا عرفنا أن ابن فارس روى العين عن الليث ، ففصل بينهما أربعة رواة[2] ، وإن ابن درستويه المتوفى في ٣٤٧ هـ وأبا العباس أحمد بن محمد المعروف بابن ولاد المتوفى في ٣٣٢ هـ رويا العين عن الليث ، ففصل بين كل واحد والليث ثلاثة رواة[3] — إذا عرفنا هذا تبين لنا بصورة قاطعة — أنه من المحال أن يروي

(١) ياقوت : معجم الادباء ٦ : ٥٠٧ .
(٢) المقاييس ١ : ٣ .
(٣) ابن النديم : الفهرست ٤٣ . السيوطي : المزهر ١ : ٤٦ . حسين نصار : المعجم العربي ٢٥٧ .

الحاتمي نسخته عن الليث فلا يفصل بينهما غير أبي معاذ المذكور في مفتتح النسخة ، وأنه لا بد أن يكون بينهما أربعة رواة على الأقل . فالسند المذكور إذن مبتور بترا شوّه سند النسخة وجعل من المتعذر علينا التعرف على رجاله .

وإذا كان الأمر كذلك ، كان من المحتّم أن يفصل بين الزوزني — سواء كان أبا جعفر أو أبا عبد الله — نحو ستة رواة .

وإذا كان لنا أن نطمئن إلى كل ما قدمت ، كانت النتيجة التالية المحتمة : أن كاتب النسخة التي بين أيدينا من العين ، واعتمد فيها على النسخ التي أشار إليها ، لا بد أنه كان يعيش في أواخر القرن الخامس أو ما بعده .

كتاب الجيم

للشيباني

شهدت الكوفة – منافسة البصرة العتيدة – المحاولة الثانية لتدوين اللغة ، في «كتاب الجيم» لأبي عمرو إسحاق بن مرار الشيباني ، المتوفى عام ٢٠٦هـ على وجه التقريب . وكانت المحاولة الأولى قد تمت في البصرة على يد أحد أبنائها الأفذاذ ، أعني الخليل بن أحمد الفراهيدي ، المتوفى في سنة ١٧٧ هـ ، على آخر الأقوال .

وقد لقي المحاولة الثانية شيء من سوء الحظ الذي أحاط بالمحاولة الأولى ، إذ ضن المؤلف بكتابه ، إكراما له وإعزازا ، حتى كاد يضيع دون أن يرويه أحد أو يقتبس منه لغوي . ولولا أن إحدى النسخ غالبت صروف الزمن ، في مكتبة الاسكوريال ، بأسبانيا ، لما عرفنا عن هذا المعجم سوى اسمه . وقد صورت إدارة معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية هذه النسخة على فيلم ، كبّره المعهد الفرنسي بالقاهرة في لوحات ، ورخّص لي مشكورا بالرجوع إليها . وعليها اعتمد في دراستي هذه [1] .

وأستهل البحث بعنوان الكتاب : فما معناه ؟ وما سببه ؟ أما المؤلف فلم يبذل أية محاولة في الكتاب لإزالة الغموض الذي يكتنف هذا العنوان ، ولعله

---

(١) حقق الاستاذ ابراهيم الابياري الكتاب ونشره مجمع اللغة العربية بالقاهرة في ١٩٧٤ – ٥ .

لم يشعر به ، أو لعله فعل ذلك في مجالسه مع تلاميذه فصار أمرا معروفا لم يعن أحد منهم بتدوينه .

ولا نستطيع أن نعتمد على العنوان الذي اتخذته المحاولة الأولى في الإجابة على هذين السؤالين . فقد سمي « كتاب العين » باسمه هذا ، لأنه ابتدأ بهذا الحرف من حروف المعجم . وتلك عادة اتبعها قدماؤنا في تسمية بعض كتبهم ، كما نرى في حماسة أبي تمام ، بل في أسماء بعض السور القرآنية . فلو بدأ مؤلف كتاب الجيم بحرف الجيم لاتضح معنى العنوان . ولكنه لم يفعل ذلك ، بل بدأ بالألف . وأدى هذا إلى وقوع بعض الدارسين في الخطأ ، الذي صوره تاج الدين أحمد بن مكتوم في قوله [1] : « سئل بعضهم : لمَ سُمّي كتاب الجيم تصنيف أبي عمرو إسحاق بن مرار الشيباني بهـذا الاسم ؟ فقال : لأن أوله حرف الجيم . كما سمي كتاب العين لأن أوله حرف العين . . . فاستحسنّا ذلك . ثم وقفنا على نسخة من كتاب الجيم فلم نجده مبدوءا بالجيم ».

ولو بدأ المؤلف بحرف الجيم ، لبقيت أمامنا مشكلة أخرى . أعني ما سبب بدئه بهذا الحرف . فالعين أول الحروف في ترتيب الخليل الصوتي ، فمن الطبيعي أن يبدأ بها . والهمزة أول حروف المعجم في ترتيب الأبجدية القديم ثم في الترتيب الذي استحدثه النحويون ، فطبيعي أن يبدأ بها المؤلفون . أما الجيم فليس أول أي ترتيب حرفي معروف ، ولذلك كان سبب التسمية ولا يزال من الأمور التي تثير الحيرة في أوساط اللغويين والباحثين . ولم يدّع الوصول إلى الحل الصحيح غير ابن القطاع وأبي الحسن علي بن يوسف القفطي في خبر طريف [2] . ولكن لم يصرح أحدهما بذلك الحل الذي يدعي أنه وصل إليه .

---

(١) السيوطي : المزهر ١ : ٩١ . والبغية ١ : ٤٤٠ .
(٢) انباه الرواة ١ : ٢٢٥ .

وأشير إلى أمر ربما كان متصلا بهذا العنوان بسبب . فقد وجدت أحمد بن فارس يقول في مقدمة كتاب حرف الجيم من « مجمله »[1] : « هذا كتاب الجيم من مجمل اللغة . وقد ذكرنا فيه الواضح من كلام العرب ، والصحيح منه ، دون الوحشي المستنكر . ولم نأل في اجتباء المشهور الدال على غريب آية ، أو تفسير حديث أو شعر » . فخصّ حرف الجيم بأنه ذكر فيه الواضح من ألفاظه ، واطرح الغريب ، على الرغم أنه كان يفعل ذلك في الكتاب كله . ومن الأدلة على أنه أراد كتاب حرف الجيم وحده أنه حين أراد تعميم القول عن « المجمل » كله في الجملة التالية ، أشار إلى ذلك صراحة وقال : « والمتوخّى في كتابنا هذا من أوله إلى آخره التقريب والإبانة عما ائتلف من حروف العربية . . . » فلمَ هذا التخصيص إذن ؟ ربما لأن الغريب أكثر وأبرز في هذا الباب . ودليلنا على ذلك قول أبي العلاء المعري في رسالته التي ذكر فيها تصانيفه[2] : « وكتاب يعرف بـ « سيف الخطب » وهي مؤلفة على حروف من حروف المعجم . وفيها خطب عمادها الهمزة ، وخطب بُنيت على الباء ، وخطب على التاء ، والدال ، وعلى الزاء ، وعلى اللام ، والميم ، والنون . وتركت الجيم والحاء وما جرى مجراهما ، لأن الكلام المقول في الجماعات ينبغي أن يكون سجيحا سهلا » . فالألفاظ المبنية على الجيم وأمثالها إذن ليست سجيحة ولا سهلة ، وإنما هي غريبة . وكتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني معنيٌّ أكبر العناية بالغريب ، حتى قيل عنه[3] : « جمع فيه الحوشيّ ولم يقصد المستعمل » . فهل لغلبة الغريب في حرف الجيم صلة بعنوان الكتاب ؟ ربما ، ولعل الشيباني كان يرى في عبارة « لغة الجيم » وأمثالها دلالة على الغريب والنادر من اللغة العربية ، كما نرى نحن اليوم في عبارة « لغة الضاد » دلالة

---

(١) ١٣٠ .

(٢) القفطي : انباه الرواة ١ : ٥٨ .

(٣) نفس المرجع ٢٢٦ .

على العربية كلها . ولكنني - بطبيعة الحال - لا أستطيع أن أقطع في هذه المسألة بالرأي الحاسم الذي يخمد كل خلاف .

وذهب بعض الناس إلى رأي له وجاهته أيضا في تعليل هذه التسمية . قيل في مادة « جيم » من « تاج العروس » : « الجيم : الديباج . هكذا سمعته من بعض العلماء نقلا عن أبي عمرو الشيباني مؤلف كتاب الجيم . ثم قال : وله كتاب في اللغة سماه « الجيم » ، كأنه شبهه بالديباج لحسنه ، وله حكاية حسنة مشهورة » .

وللكتاب عنوان آخر ، أكثر انسجاما معه ، ووضوحا لنا ، ذلك هو « كتاب الحروف » . قال القفطي عن مصادر متعددة [1] : « وصنّف أبو عمرو « كتاب الحروف في اللغة » وسماه « كتاب الجيم » . وربما أعطي هذا الاسم لأنه مرتب على الحروف . وقد تكون الحروف بمعنى الألفاظ ، فيكون معنى العنوان « كتاب الألفاظ » وتؤيد هذا التفسير عبارة في صدر باب الفاء من الكتاب نفسه ، تقول [2] : « وفيها حروف مكررة خمسة أو ستة » يريد خمسة ألفاظ أو ستة . وتجيز اللغة نفسها هذا التفسير . ويقرب من هذا المعنى العنوان الثالث ، الذي يسمى به الكتاب أيضا ، كما قال القفطي [3] : « وله من التصانيف . . . كتاب اللغات ، وهو الجيم ، ويعرف بكتاب الحروف » . فمن الأقوال المتداولة في الحديث المشهور : « نزل القرآن على سبعة أحرف . . . » . أنه - صلى الله عليه وسلم - أراد بها لغات القبائل .

وإذا تركنا هذه المشكلة ، انتقلنا إلى أخرى : هي غرض الشيباني في كتابه . وكل هذه الأمور صارت مشاكل يتعذر حلها أو لا يتضح سريعا ، لأن النسخة الباقية لدينا لا مقدمة لها ترد على أسئلتنا . ولكن العناوين المتعددة

---

(١) انباه الرواة ١ : ٢٢٤ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ابن خلكان ١ : ١٨١ .
(٢) ٢٣٤ .
(٣) انباه الرواة ١ : ٢٢٧ . ابن خلكان ١ : ١٨١ .

– التي تحدثت عنها – ودراسة الكتاب نفسه ، تدل على أنه لم يقصد إلى حصر أبنية اللغة أو استنباط القواعد الصوتية التي تسيطر عليها ، كما فعل الخليل ، وإنما قصد إلى مجرد تدوين الألفاظ الغريبة من لغات القبائل . ومصداق ذلك قول اليمني الذي نقله صاحب إنباه الرواة (١) : « إن كتاب الجيم هو كتاب الحروف الذي صنفه أبو عمرو . وجمع فيه الحوشي ولم يقصد المستعمل » . وتؤيد دراسة الكتاب هذا القول كل التأييد . ويتفق هذا مع طبيعة المؤلف ، فقد « كان الغالب عليه النوادر . وحفظ الغريب ، وأراجيز العرب . وله كتاب كبير في النوادر (٢) » . ويتفق أيضا مع عنايته بأشعار القبائل ولغاتها (٣) ، إذ أن هذا الغريب النادر هو في حقيقة الأمر لغات أقرب إلى المحلية عند هذه القبائل ، فيما أخال . ويتفق أخيرا مع ما اشتهر عن أهل الكوفة من أخذ اللغة والنحو عن أعراب لم يأخذ عنهم أهل البصرة . لعدم وثوقهم بهم . فمن الطبيعي أن تكون لغات هؤلاء الأعراب غريبة على اللغويين والأدباء الذين كان جلّ اعتمادهم على معارف البصريين .

ومنهج الشيباني في الترتيب غاية في البساطة مثل غرضه . فما دام يرمي إلى التدوين وحده . فما عليه إلا أن يقوم بذلك ، دون اكتراث لشيء بعده . وهذا ما حدث فعلا ، وإن وجدت في الكتاب أبواب . فقد قسّمه المؤلف إلى أبواب ، قصر كل واحد منها على أحد حروف الهجاء . واتبع في ترتيبها الطريقة المألوفة، التي لا نزال نسير عليها إلى اليوم . فالباب الأول للألف ، والثاني للباء ، والثالث للتاء . . . إلى آخر الحروف ، مع تقديم الواو على الهاء .

ثم ملأ هذه الأبواب بالألفاظ المبدوءة أصولُها بالحرف الخاص بكل

---

(١) ١ : ٢٢٦ .
(٢) القفطي : انباه الرواة ١ : ٢٢٨ . ابو الطيب : مراتب النحويين ٩١. ياقوت ٦ : ٨٢ . ابن خلكان ١ : ١٨١ . البغية ١ : ٤٤٠ . التهذيب ١٨٣ .
(٣) القفطي ١ : ٢٢١ . ياقوت ٦ : ٧٨ ، ٨٣ . البغدادي ٦ : ٣٣١ . البغية ٤٤٠ .

باب ، دون مراعاة لأي حرف بعدها ، ولا اعتداد بالصيغ المأخوذة من مصدر واحد ، ولا نظر لأي أمر من الأمور ، وإنما هي ألفاظ يرد بعضها وراء بعض ، وكل منها منفصل عن سابقه وتاليه كل الانفصال . بدأ باب الهمزة – مثلا – بكلمة الأوق ثم ألب ، ثم المأفول ثم الأفيق ثم الأزوح ثم المألوم ثم يؤبى عنه . . . الخ . وبدأ باب العين بكلمة العرق ثم العرقاة ثم العرص ثم العسب ثم العلهام ثم العقدة ثم الأعرف ثم المعجال . . . الخ .

ولذلك لا تنقسم الأبواب عنده إلى فصول أو ما أشبه مما نعهده في المعجمات الحقة . والباحث عن لفظ ، ينظر إلى حرفه الأصلي الأول ، فإن كان باء مثلا ، فعليه أن يقرأ باب الباء كله : عسى أن يعثر على ما يبحث عنه .

ولم يحاول المؤلف في علاجه للفظة ما أن يبين مشتقاتها من فعل أو صفة أو غيرهما ، مما تحفل به المعاجم ، بل كان يذكر اللفظ ويفسره ، ثم ينتقل منه إلى لفظ آخر ، بعيد عن أصوله ، لا يشترك معه إلا في اتحاد الحرف الأصلي الأول منهما . فلا مواد عنده للعلاج ، ولا صيغ للترتيب ، ولا مشتقات للشرح وتوضيح الصلة بين كل منها والآخر .

يقول (١) : « الأوْق : الثقل. يقال: ألقى عليّ أوقه . وتقول : أما والله لتجدنّه عليه ذا أوق . قال :

والحيُّ أمسى أوقهم مُجمَّعا

وتقول : هم ألبٌ عليه : إذا كانوا عليه .

المأفول : من الرجال : الذي لا يجدونه على ما ظنوا به في القتال وغيره (٢).

---

(١) ٢ .

(١) لم أجد هذه الصيغة بهذا المعنى فيما بين يدي من معاجم . ولا يقرب منها الا ما ذكره صاحب التاج : « المؤفل – كمعظم : الضعيف كالمؤفن .. ورجل مأفول الرأي : اي ناقص اللب كمأفون ، وهو بدل » .

الأفيق : الجلد الذي قد دُبغ ولم ويقطع . وأنشد :

تعلّم يا أبا الجحّاف أني أخٌ لك ما تبينتَ الطريقا
وما لم تغشَ أوْقاً ، إنّ عجزا برأي المرء أن يغشى الأووقا
وإنَّ لشَيْبة العجاج عندي محارمَ لست جاعلها مذوقا
ألمّا استأسدتْ أنيابُ رأسي وأنضجَ كيٌّ طابخي السّليقا
وضمَّ مجامع اللّحْيَيْنِ منّي مدَقًا يملأ العينين صيقا
رجا النّوكى تسرُّقَ عِرْضِ جاري ولم يُنبوا عن الوتر المَشيقا

الأزوح : الكاره لوجهه البطيء السيىء المقادة ، أزَح يأزِح أزوحا ».

وكان من نتائج ذلك نثر الألفاظ التي ترجع إلى أصل واحد وتشتيتها بين صفحات الباب كله ، وتكرير تفسير بعض الألفاظ . فقد تحدث عن « الأزوح » في الصفحة الثانية ، كما أشرت آنفا ، ثم عاد إليها في الصفحة التالية وقال : « الأزوح : الحَرون ، أزِح يأزح » . وتحدث عن « المأفول » ثم عاد إلى المادة نفسها بعد ذلك بصفحة فقال : « الأفيَل : الفصيل ، ذكر أو أنثى » . وقال في الصفحة العاشرة : « البَدِغ : الملآن ، يقال أصبح فلان بدغا ، وناقة بدغة » . وقال في الصفحة الحادية عشرة : « إنه لبَدغ : إذا كان سمينا » . وقال في ص ١١ : « البَرْث من الأرض : البيضاء الرقيقة السهلة السريعة النبات . قال كثير :

كأنّ حدائجَ أظْعانِها بغَيْقةَ لما هبطن البِراثا »

وقال في ص ١٤ : « قال النميري : البرث من الأرض : اللينة السهلة ليس فيها رملة ولا جبل ، وهي البراث » .

ولا تختلف هذه الطريقة التي اتبعها الشيباني في حشو أبوابه عن الطرق التي

اتبعتها كتب النوادر في شيء . فالطريقة في الجيم وفي هذه الكتب عشوائية . لا سبب لتقديم المتقدم من ألفاظها ، ولا لتأخير المتأخر .

ويدل هذا دلالة صريحة على أن الشيباني ألف كتابه بمنأى عن كتاب العين . فالأمر الوحيد الذي اشترك المؤلفان فيه — وهو التقسيم إلى أبواب حسب حروف الهجاء — اختلفا فيه أيضا . فنظر أحدهما — أعني الخليل — إلى الحروف نظرة صوتية خالصة . ورتبها على المخارج . ولم يبتكر الثاني : أبو عمرو الشيباني ، نظاما خاصا لها ، بل قبلها على ما هي عليه : على الترتيب الذي كان يسير عليه غيره من اللغويين منذ أن أقامه نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر . واختلفا كذلك كل الاختلاف في حشو الأبواب بالتقاليب . وحاكى الشيباني المنهج الساذج الذي سار عليه معاصروه في تأليف كتبهم عن النوادر . كما حاكى ترتيبهم للحروف قبلا . فالخليل مبتكر خلاّق ذو مبدأ واحد ، ومنهج محدد . أما أبو عمرو الشيباني فلا نظام ولا منهج عنده ، ولا ابتكار ولا خلق . وإن نسبنا إليه شيئا من الابتكار ، فما لا يزيد على تقسيم الكتاب إلى أبواب مرتبة على الحروف .

وطبيعي أن تكون أهم الظواهر التي سادت كتاب الجيم من إملاء الهدف الذي رمى المؤلف إليه . والمنهج الذي اتبعه . وأول هذه الظواهر تحريه النادر من الألفاظ ، والغريب من التفسير . وكان ذلك منه في جميع أبواب الكتاب وفقراته . فالمرء مهما بلغت معرفته باللغة يجد الكثير من الألفاظ والتفسيرات التي لم تمر به من قبل ، ويجد كثيرا من المعاني انفرد بها الشيباني ، ولم تذكر في الموسوعات المعجمية الأخرى كاللسان والتاج . وأدنى نظرة إلى أحد أبواب الكتاب تجعل الناظر على يقين أن المؤلف لم يكن يرمي إلى تدوين المعاني اللغوية بل الغريبة وحدها . ولكن مؤلفه نظم نوادره ورتبها بحسب الحرف الأصلي الأول منها ، بخلاف الحال في كتب النوادر الأخرى التي لا تعرف ترتيبا ، فظن أنه بلغ الغاية من الكمال ، وضنّ به على القراء .

قال مثلا : « تمرٌ يؤْبَى عنه : أي لا يؤكل منه شيء إلا قليلا ، وهو الإيباء ، حين يُوبَى بطنه ؛ ولم يهمزه » . ترك المؤلف إيباء البطن دون شرح ، وفسر « يؤبـي عنه » بمعنى لم أجده في المعاجم وإن كان قريبا مما ذكر صاحب التاج : « أبيت الطعام واللبن — كرضيت — أبي — بالكسر والقصر : انتهيت عنه من غير شبع » .

وقال : « العلْهام : العظيم ، وأنشد :

كأنما هــاماتها أرجامُ فجاء سلمى قَـرَعٌ علهام »

ولم أجد صيغة علهام في المعاجم ، وإنما فيها العِلْهَمّ والعِلَّهْم .

وقد يستنبط من هذا أن الكتاب ليس « الجيم » وإنما هو « النوادر » الذي نسبه إلى أبي عمرو الشيباني من ترجم له . ولكن البحث كشف أن الكتاب مختلف عن النوادر . فقد اقتبس السيوطي في « مزهره » [1] بعض الألفاظ ومعانيها من « نوادر » الشيباني ، مثل بَجال ، والنماسي ، والحراسين ، وما شابهها ، ولم أجد هذه الألفاظ في نسخة الجيم التي بين أيدينا . ووجدت ألفاظا مذكورة في الكتابين ، ولكن صياغتها في هذا تختلف عنها في ذاك . فقد قال السيوطي [2] : « قال أبو عمرو الشيباني في نوادره : الذَّألان والدَّألان — بالذال والدال ، يقال : مَرّ يَذْأل ويَدْأل في معنى واحد » والذي في الجيم [3] : « الذألان : تقريب من العَدْو ، وقال : مَرّ يذألهن : أي يسوقهن » . وروى السيوطي [4] كلمة واحدة عن كتاب الجيم نفسه ، قال : «وحكى أبو عمرو الشيباني — يعني في كتاب الجيم — كلّمتهم ثم أوقفت : أي أمسكت . وكل شيء تمسك عنه تقول : أوقفت » والعبارة

---

(1) ٢ : ١٣٣ ، ١٩٨ .
(2) المزهر ١ : ٥٤٦ .
(3) ٩٠ .
(4) المزهر ٢ : ٧٥ .

بنصها في الكتاب . قال[1] : « ويقال : كلمتهم ثم أوقفت عنهم : أي أمسكت . وكل شيء تمسك عنه تقول : أوقفت » . يضاف إلى ذلك أن علي ابن حمزة البصري ألف كتابا في أغلاط اللغويين – تحتفظ دار الكتب المصرية بنسخة منه – أورد فيه ألفاظا كثيرة من كتاب النوادر لأبي عمرو الشيباني ، وهي تختلف كثيرا عما في نسخة الجيم التي لدينا . فمؤكد أن كتاب الجيم غير كتاب النوادر ، وإن الكتاب الذي نتحدث عنه الجيم لا النوادر . وإن عنى الاثنان بالنوادر والغريب من الألفاظ .

ومن الظواهر الهامة في الكتاب عنايته باللهجات المختلفة . فأنت لا تقرأ صفحة من صفحاته إلا وجدت فيها أكثر من اسم منسوب إلى إحدى القبائل العربية أو أحد مواضع شبه الجزيرة العربية . وتنسب إلى هذه الأسماء ألفاظ معينة ، وتفسيرات خاصة . ولا يريد المؤلف – حين يورد واحدا منها كالسّعْدي مثلا – شخصا معينا ، بل يقصد أن هذا اللفظ بهذا المعنى من لغة بني سعد . وقد وردت في اللوحات الثمانية الأولى من الكتاب الأسماء التالية : الأكوعي ، السعدي ، الطائي ، العماني ، العقوي ، الأشعري ، الوالبي ، الكلابي ، الكلبي الزهيري ، البكري ، العذري ، النميري ، الغنوي ، اليماني ، النمري ، التغلبي ، السلمي ، رجل من بني أبي بكر بن كلاب ، رجل من بني سعد ، وقال ذات مرة : هذه لغة شامية .

وهاك مثالا مأخوذا من اللوحة ١٣ : « قال السعدي : البُحراني من الدم : الشديد الحمرة . . . وقال الشيباني : البَراغيل : ما كان من الأباتر قريبا من الريف . قال الأخطل :

يقسمُ أمْرا : أبَطْنَ الغيلِ يوردُها أم بطن عانةَ إذْ نَشْفَ البَراغيلُ

وقال الكلابي : الأبغث : بكور (؟) في الحَرّة ، وهو حجارة في رمل . . . وأنشدني الفزاري :

---

(١) ٢٧٥ .

جَرَتْ يومَ جئنا عَوْهَجٌ لاجَهاضَةٌ ولا خَلَقٌ منهـا المحاجرُ عانسُ

وأنشدني الكلابي :

إني وسعدا مرودان دَوْدَنا إما بأشْياعٍ وإما وحْدنا

. . . وقال الكلبي : المبتلة الخَلْق : قَصَبُها كلها رواء . . . وقال الزهيري : البئر الباهية : الواسعة الفم ، قال :

فألقى دلوَ باهيةٍ ركوضٍ يُنازع ماءُ قُبتها رَجاها

القبة : جوفها . . . وقال السعدي : البدّاء من النساء : إذا كانت مرتفعة العضدين من كثرة لحمها . وقال البكري : قد بُزِي بالقول : إذا غُلبوا . . . وقال العدوي : البُرعمة : التي تكون في أعلى البقل . . . وقال العُذَري (١) : بَرّح الله عنه : أي فَرَّج الله عنه . وقال الحارثي : الباله من صُفْر : مثل الصافرة . وقال الطائي : ما بأشَي : أي ما امتنع مني . وقال الثُّعَلي : لقد أبْلد فلان : إذا هلك ماله وضعفت حيلته ، في شعر حاتم . . . » .

وواضح أن المؤلف كان يبذل جهدا خاصا في جمع هذه اللهجات وتدوينها فنحن إذن على حق حين نطمئن إلى أن كتاب الجيم كان يسمى كتاب اللغات أيضا . فالكتاب ذخيرة للغات القبائل التي عنى الشيباني بأشعارها عناية فائقة يَسّرت له أن يدون أكثر من ثمانين ديوانا من دواوين أشعار القبائل (٢) . ويفوق كتاب الجيم — من هذا الجانب — جميع المعاجم التي بين أيدينا ، إذ

---

(١) في هامش المخطوط حاشيتان ، تقول احداهما : « العذري (بضم العين وفتح الذال) منسوب الى قبيلة من همدان . وتقول الثانية : « العذري — ساكنة — ولم يذكر نسبه » .

(٢) ياقوت ٦ : ٧٨ . ابن الانباري ٦٢ . البغدادي ٦ : ٣٢٩ . ابن خلكان ١ : ١٨١ . الفهرست ٦٨ . التهذيب ١٢ : ١٨٣ .

جَرَتْ يومَ جئنا عَوْهَجٌ لاجَهاضَةٌ ولا خَلَقٌ منهـا المحاجرُ عانسُ

وأنشدني الكلابي :

إني وسعدا مرودان دَوْدَنا إما بأشْياعٍ وإما وحْدنا

... وقال الكلبي : المبتلة الخَلْق : قَصَبُها كلها رواء ... وقال الزهيري : البئر الباهية : الواسعة الفم ، قال :

فألقى دلوَ باهيةٍ ركوضٍ يُنازع ماءُ قُبتها رَجاها

القبة : جوفها ... وقال السعدي : البدّاء من النساء : إذا كانت مرتفعة العضدين من كثرة لحمها . وقال البكري : قد بُزِي بالقول : إذا غُلبوا ... وقال العدوي : البُرعمة : التي تكون في أعلى البقل ... وقال العُذَري (١) : بَرّح الله عنه : أي فرّج الله عنه . وقال الحارثي : الباله من صُفْر : مثل الصافرة . وقال الطائي : ما بأشَني : أي ما امتنع مني . وقال الثُّعَلي : لقد أبْلد فلان : إذا هلك ماله وضعفت حيلته ، في شعر حاتم ... » .

وواضح أن المؤلف كان يبذل جهدا خاصا في جمع هذه اللهجات وتدوينها فنحن إذن على حق حين نطمئن إلى أن كتاب الجيم كان يسمى كتاب اللغات أيضا . فالكتاب ذخيرة للغات القبائل التي عنى الشيباني بأشعارها عناية فائقة يَسّرت له أن يدون أكثر من ثمانين ديوانا من دواوين أشعار القبائل (٢) . ويفوق كتاب الجيم ــ من هذا الجانب ــ جميع المعاجم التي بين أيدينا ، إذ

(١) في هامش المخطوط حاشيتان ، تقول احداهما : « العذري (بضم العين وفتح الذال) منسوب الى قبيلة من همدان . وتقول الثانية : « العذري ــ ساكنة ــ ولم يذكر نسبه » .

(٢) ياقوت ٦ : ٧٨ . ابن الانباري ٦٢ . البغدادي ٦ : ٣٢٩ . ابن خلكان ١ : ١٨١ . الفهرست ٦٨ . التهذيب ١٢ : ١٨٣ .

ولأنتَ تَفْري ما خلَقْتَ وبعـ ـض القوم يخلُقُ ثمَّ لا يَفْري

والإفراء : الشق . والفُرّاط : الأوائل . قال لبيد :

فوردْنا قبلَ فُرّاطِ القَطـا إنَّ من وِرْدِيَ تَغليسَ النَّهَلْ

وقال لبيد في فَرَعَه : أي طاله :

لم أقلْ إلا عليـه أو على مرْقَبٍ يفرَعُ أطرافَ الجبَلْ

وقال أيضاً في الأفلّ :

مُدمنٌ يَجلُو بأطرافِ الذُّرى دنَس الأسْوُق بالعضْبِ الأفلْ

وقال أيضاً في الفرط : أي الصعوبة :

يلاقونَ منها فَرْطَ حدٍّ وجرأةٍ إذا لم تقوِّمْ دَرْءهُنَّ المساحلُ

وقال في الفَلاح : وهو البقاء :

فإن امرءا يرجو الفلاحَ وقد رأى سَواما وخَيلا بالأفاقة جاهلُ

وقال أيضاً في فاد : أي مات :

رعَى خَرَزات المُلك عشرين حجّة وعشرين حتى فاد والشَّيْبُ شامل »

ويستمر المؤلف في التقاط الألفاظ والشواهد من شعر لبيد ، مما يدل أنه يضع أمامه مجموعة شعرية ثم يلتقط منها الألفاظ والأبيات التي تندرج تحت الباب الذي يعالجه .

ولا يورد المؤلف الكثير من الأشعار حسب ، بل يورد الطويل أيضا ، أعني أنه قد يورد المقطوعة كلها ، كما ترى في قوله [1] : « الوصاوص : حجارة الأياديم الصغار . والأياديم : متون الأرض ، الواحدة إيدامة .

---

(1) ٢٨٠ .

قال سليمان بن عقبة السعدي :

وبلدةٍ تَزْهى السراب الراقصا بها ترى الشخص الضئيلَ شاخصا
بها ترى ذا المدْرَيَينِ هابصا مكتسيا ثوب بيـاض خالصا
مُتّحدا كتّانـه دَخارِصـا جلّلها الأكراعُ والفرائصا
كأنّ تحتي كُنْدُرا دُلامصا جَوْنا يَشُلّ أربعا نحائصا
إذا رأى منهـا نَجاء بائصا طَيَّر بالنّقع عَجاجا قالصا
بصُلَّباتٍ تَقِص الوصاوصا »

وقال (١) : قال أبو الجرّاح العقيلي : استعمل ابن هبيرة رجلا من أهل بيته على ناحية البادية . قال : فأهدي له في المهرجان ضَبّين ، وكتب إليه :

جَبَى العامَ عمالُ الخراجِ وجِبْوتي مُجرّفةُ الأذنابِ صُفْر الشّواكلِ
رَعَيْن الدَّبا والنّقْد حتى كأنّما كساهنّ سلطانٌ ثياب المراحلِ
ترَى كلَّ ذيّال إذا الشمسُ عارضت سما بين عِرْسَيْهِ سموّ المُخايلِ
سِبَحْلٌ لهُ نزكان كانا فضيلة على كل حافٍ في البلادِ وناعلِ »

وتعليل كثرة الأشعار وطولها في الجيم يسير . إذ كان مؤلفه من أكبر اللغويين الذين عنوا بجمع الشعر العربي وتدوينه . ويتصل بذلك أنه كان يعني عناية خاصة بالرجز . فجاء قسط وافر من شواهده الشعرية في الكتاب من الرجز . وقد يسّر له هذا ملء الكتاب بالغريب من الألفاظ ، لأن الرجز يتوفر فيه هذا النوع من الألفاظ أكثر من بقية الفنون الشعرية . ويجب أن نلتفت إلى أمر له أهميته . فالشعر عند المؤلف ليس شاهدا على معنى اللفظ ، كما هو الحال عند غيره من اللغويين ، بل هو شاهد على وجود اللفظ في اللغة ، كما رأينا في كثير من الأمثلة . وكان المؤلف يكتفي بذلك فلا يأبه للبحث عن معنى ذلك اللفظ الذي التقطه من الشعر .

---

(١) ١٥٢ .

ومن الظواهر التي يجدها الباحث في الكتاب إيراده لكثير من الأخبار والقصص القصيرة ، مثل خبر ابن هبيرة السابق ،وكأنما هو أحد كتب الأمالي ، التي تعنى بتلك الأخبار عناية كبيرة لتفسير الغريب من ألفاظها . وهذه بعض أمثلة على ذلك . قال [1] : «وقال رجل من بني أبي بكر بن كلاب يكنى أبا علي : هو أكذب من الأخيذ الصبحان . قال : زعم أنه رجل مُحلِب ، لقيه قوم ، فسألوه عن أهله فكذَبهم . وكان قد اصطبح فنجا ، فهو الأخيذ » .

وخالف المؤلف في خبر هذا المثل ما أوردته كتب الأمثال وغيره من المعاجم . فقد قال فيه الميداني [2] : « الأخيذ : المأخوذ . والصبحان : المصطبح ، وهو الذي شرب الصبوح ، والمرأة صَبْحى .وأصله أن رجلا خرج من حيه وقد اصطبح ، فلقيه جيش يريدون قومه . فأخذوه وسألوه عن الحي ، فقال : إنما بتّ في القفر ولا عهد لي بقومي . فبينما هم يتنازعون إذ غلبه البول فبال ، فعلموا أنه قد اصطبح ، ولولا ذلك لم يبل . فطعنه واحد منهم في بطنه فبدَره اللبن . فمضوا غير بعيد فعثروا على الحي . وقال الفراء في مصادره : أكذب من الأخيذ الصبحان : يعني الفصيل . يقال : أخذ يأخذ أخذا : إذا أكثر من شرب اللبن بأن يتفلّت على أمه فيَمتكّ لبنها فيأخذه ، أي يتخم منه . وكذبه : أن التخمة تكسبه جوعا كاذبا فهو لذلك يحرص على اللبن ثانيا». ونجد مثل هذه الأقوال عند العسكري ومرتضى الزبيدي .

وقال الشيباني [3] : « وقال اكذب كذبا مؤاما ومُبصرا . قال : كان لإنسان فرس فأقامها في السوق يبيعها . فقال لصاحب له: امْدَهْ لي فرسي هذه . فقال : إنها ليُصاد عليها الوحش وهي رابضة . فقال له صاحبه : لا أبا لك ، كذبا مؤاما . . . »

---

(1) ٤ .
(2) مجمع الامثال ٢ : ٩٦ .
(3) ٥ .

وقال [١] : « وقال : تضابرت الضفدعة والضب . قالت الضفدعة : أنا أطول منك ظِمْئا . ثم إنها عطشت ، فأتت الضب فقالت : يا ضب ، وِرْدا . وِرْدا . فقال الضب : أصبح قلبي صردا ، لا يشتهي أن يَرِدا ، إلاّ عرارا عَرِدا ، وعَنْكثا مُلْتبدا . فأتَتْه مرتين أو ثلاثا ، ثم خرجت قَصْد الماء . واتبعها فأدرك ذنبها فقطعه . والعنكث : شجر يشبه الصليان » .

فهي أخبار وخرافات كانت شائعة بين البدو . وقد ذكر صاحب التاج [٢] الخبر الأخير مختصرا ، وجعل أحداثه تقع بين الضب والسمكة .

ولم يتأثر الكتاب بمنهج كتب النوادر واللغات وحدها ، بل تأثر بالرسائل اللغوية على الموضوعات التي كانت شائعة في عهده ، مثل كتب الإبل والنبات والخيل وغيرها. فتتبع مثلها ما يتحدث عنه في أحواله المختلفة دون أن يأبه لمواضع الألفاظ التي تطلق عليه فيها . قال مثلا [٣] : « قد أصرَم الزرع . إذا بلغ الحصاد . وقال : تقول للسنبل: قد أصرّ : إذا صَمّغ . وقال : يبدأ فيكون حَقلا : للزرع إذا نبت ، ثم يُغَرِّس ، ثم يَجْشم ، ثم يقصِّب ثم يُصرّ : إذا صارت سنبلة ولم تخرج ، ثم يُسْبِل : إذا خرج سنبله . وهو السَّبَل . ثم يقال : قد أفرك : إذا سمن . ثم ينثعب : إذا اصفر . ثم يقال : قد أصرم . والمِنْجَل : المِحَشّ . وإذا حُصِد سمي كل واحد مما يضعون على الأرض إذا حصدوا واسمه: العَهْد ، والجماعة العُهود . والمخَم : أن تجمع العهود ، وجماعته مُخُم. ثم يُنْقَل إلى الجَرين ، وهو البَيْدَر ، أو ينقل إلى بيت . فيسمى ذلك البيت الرِّيشة . قال : والدَّويس : إذا أخذوا في دَوْسه . فإذا داسوه قيل : مَرّحوه بعد التذرية بالمذاري ، والواحد مذْري . والتمزيخ (؟) بالمجحفة فتخرج منه السَّكرة . وهي الشيلم ، وهي الدَّنِقة أيضا ، ويخرجون

---

(١) ١٥٢ .
(٢) مادة عنكث .
(٣) ١٥٠ .

منه الشَيْبأ ، وهو الدَّوْسر والقفعأ إذا مرَّ السَبَل على مكان فيبس وتهشم . وقال : سنبلة مُسْتَحوِزة : إذا خرجت لا شيء فيها . ويقال : قد استمرّت : إذا خرجت على ساق واحدة لا كُنون فيها . والكُنون : النبات ، والواحد كَنٌ » .

فهذا التتبع لأسماء النبات في مراحله المختلفة — دون توزيع لما يطلق عليه من ألفاظ كل في موضعه تبعا لما يضمه من حروف — من خصائص الرسائل الصغيرة على الموضوعات لا المعاجم اللغوية التي تسير على ترتيب صارم لا تحيد عنه تبعا للحروف . يقول الأصمعي مثلا في كتابه « النبات والشجر »[1]: « وبارض النبت : أول ما يبدو منه . ويقال إذا ظهر نبات الأرض : قد بَرَّضتْ تبريضا وتبرضت . فإذا ارتفع بارض البُهمي شيئا : فهو جَميم . فإذا ارتفعت وتمت من قبل أن تتفقأ : فهي الصمعاء . . . والبهمي الصمعاء ما لم تنشقّ : غَضّة . فإذا يبست البهمي ، فيبْسُها : العِرْب . . . ويقال للأرض إذا حَسُنَ نباتها وامتلأت : قد اعتمّت ، والنبت وقتئذ مُكتهل ومُعتمّ . ويقال : نبت عَميم وعَمَم أيضا ، قال الأعشى :

يضاحك الشمس منها كوكبٌ شَرِقٌ مُؤزَّرٌ بعَميمِ النبتِ مكتهلُ

فإذا اشتد خصاص النبت وفُرجه قيل : قد استكّ استكاكا . فإذا خرج زهره قيل : قد جُنَّ جنونا . فإذا طال وتمَّ قيل : قد استأسد . . . »

ومن الأمور التي يلاحظها المرء في كتاب الجيم ميله إلى إيراد المترادف من الألفاظ والعبارات . يقول مثلا [2] : « أتاني في أُجاج الصيف ، وأتاني في أنف الربيع ، وفي قُبُل الربيع ، وفي نُفْخة الربيع : أي حين أعشب

(١) ٦ ، ٩ .
(٢) ٣ .

وأخصب» . ويقول [١] : «وهو يؤرِّب على القوم : إذا حمل عليهم ، وأرش مثله وهو مؤرِّش . وأرَّج وهو مؤرِّج » . ويقول [٢] : «البَدِغ : الملآن . يقال : أصبح فلان بَدِغا . وناقة بدغة وكبخة ولكِثة وبَجِلة : هذا واحد كله ، وأنشد : بَجِلات كَتِنات الأشْداق » . ويقول [٣] : * قال : «له فيه بُغْية . وله فيه مَرْفَق» ومثل هذه الظاهرة يشيع في كتب النوادر أيضا .

وهناك ظواهر أخرى لا نجدها في كتاب الجيم ولكنها تغلب على كثير غيره من المعاجم . فالأعلام نادرة أو غير موجودة فيه . سواء أعلام الأشخاص أو القبائل أو الأماكن . لا أكاد أستثني من هذا الحكم غير أعلام الأماكن التي ذكر قلة ضئيلة منها . ولعل سبب ذلك أن هذه الأعلام لا تندرج تحت الغريب والنادر اللذين يعنى بهما المؤلف . كذلك لا نجد عند أبي عمرو الشيباني شواهد من القرآن الكريم أو الحديث الشريف . وينطبق عليهما السبب السابق نفسه ، إذ ليس فيهما شيء من الغريب ، وخاصة القرآن .

ونأخذ على كتاب الجيم وقوع خلل في وضع بعض الشواهد الشعرية ، فنجدها في باب لا يحتوي على أية كلمة تدخل تحته . فلا ندرك سببا لوضع الشعر تحت هذا الباب ، في موضعه الذي هو فيه . أورد في باب الباء مثلا [٤] : «أنشدني الفزاري :

جرتْ يوم جئنا عوهجٌ لا جهاضة ولا خَلَقٌ منها المحاجرُ عانسُ

وأنشدني الكلابي :

---

(١) ٤ .
(٢) ١٠ .
(٣) ١٢ .
(٤) ١٣ .

وإني وسعدا مرودان دَودَنا إما بأشياع وإما وحدنا »

ولا موضع لهما في الباب . وقال في الباب نفسه أيضا [1] : « وقال سعيد ابن جياش لبني ذبان :

يا آل ذبانٍ يا با السوءات يا ألم الأحياء والأمواتِ
إن النجوم ارتفعت هيهاتِ على ذبان كنّ عاليات

وقال سعيد أيضا :

يا آل دمْنٍ وحمارٍ نَهّاقْ هلمَّ ما جَمّعتم من أرباقْ
وشيخ سوءٍ بالمَعيز نَعّاقْ هلم فادنوا اللواء الخفاقْ
وشيخ صدقٍ بالمئين مِعْناقْ شيخ حَمالاتٍ وشيخ إطلاقْ »

ولا صلة بين الأبيات وما قبلها وما بعدها . ولا بينها وبين الباب . وقال في الباب نفسه أيضا [2] : « وقال الشماخ :

كأن مكان الجحش منها إذا جرتْ منـاط مِجَنٍّ أو معَلَّق دملجِ

يقول : هو مع إبطها مخافة عليه أن يرميه أحد » . والبيت منفصل عما حوله . وعن الباب الذي هو فيه . وأمثال ذلك كثيرة .

ونأخذ عليه ظاهرة أخرى انتشرت في الكتاب . وربما كان سببها اتباعه منهج كتب النوادر . وربما كانت هذه الظاهرة لا تُعدّ عيبا كبيرا في هذا النوع من الكتب ، ولكنها بلا ريب تشين المعجم الذي تقع فيه . أريد بذلك اضطراب التفسير . إذ اكتفى المؤلف في كثير من المواضع بإيراد الكلمة دون

---

(1) ١٢ .
(2) ١٣ .

أن يحاول لها تفسيرا . وربما أرجعنا ذلك في بعض الكلمات إلى شهرتها . مثل : « وقال : طمثت المرأة تطمث طموثا »[1] ، وفي بعضها الآخر إلى أن السياق يوضح معناها . مثل : « وقال : شربتُ حتى بضعت بضعا حسنا ونفعت به[2] » . ولكننا لا نستطيع أن نجد سببا في كثير منها غير الإهمال. وكأنما لا يريد إلا أن يثبت وجود الكلمة في اللغة ، مثل[3] : « وأنشد في الفائل (وهو عرق في الفخذ) لزهير :

فردّ علينـــا العَيْرَ من دون إلفهِ على رُغْمه يَدْمي نَساهُ وفائلُهْ

. . . وقال زهير في الفتان (وهو غشاء الرجل) :

كأنّي ورِدْفي والفِتانَ ونُمْرُقي على خاضبِ الساقين أزعَر نِقْنقِ

وقال زهير في الفَنا (وهو شجر ثمره حَبّ أحمر وفيه نقطة سوداء) :

كأن فُتاتَ العهْنِ في كل منزلٍ نزلنَ به حَبُّ الفَنا لم يُحَطّم

وقال زهير في الإفئام (وهو التوسع والزيادة من الجانبين) :

ظهرن من السّوبان ثمّ جزَعْنَه على كل قَيْنيٍّ قشيب ومُفأمِ

وقال في الافتراص (وهو الضرب والقطع) :

يَطيبُ له أو افتراص بسيفـــــه على دَهَشٍ في عارضٍ متوقّدِ »

فكأنما وضع أمامه شعر زهير ، وأخذ في متابعته . فكلما وجد كلمة

---

(١) ١٥٥ .
(٢) ١١ .
(٣) ١٠٧ .

غريبة مبدوءة بالفاء – وهي الحرف المعقود له الباب – التقطها ودونها مقرونة ببيتها ، دون أن يحاول لها تفسيرا ما .

ونجد مثال ذلك أيضا في قول المؤلف في باب العين : « والعُمَج يقال : إنها لعُمَجة الشباب . قال :

جاريــة شبّت شبابا عُمَجا   بجَجْرِ أعرابٍ فما تعوّجا

. . . والعَرْك والحازّ والناكت : يكون بالبعير [1] . قال :

فعوّجت مـــن بازلٍ جلنفـعٍ   ضخم النيوبِ خَيْدَبِيّ مرْفَع
رخو السّناف عَرِك الموضّعِ

وقال أمية في الاعتساس (وهو مسح ضرع الإبل لتدر) :

وإن الذي يعتسّنا من ورائه   من الماء يسقيها بحارا سواجيا

وقال أيضا في العُقْر :

ومن يقــل : إنه طالت سلامته   فإن عُقْر الذي يُشْكى له الكِبَرُ

وقال أيضا في العاهز [2] :

والمرء مُضْغَته والدهر شَفْرَته   ضيفٌ ، وهذا له من عاهزٍ جزَرُ »

وجليٌّ أن كتاب الجيم لم يستطع أن يخلص من آثار الكتب اللغوية التي سبقته وعاصرته . بل عانى منها كثيرا في منهجه وخصائصه فلم يصل إلى

---

(١) العرك والحاز والناكت : واحد ، وهو حز مرفق البعير جنبه حتى يخلص الى اللحم ويقطع الجلد .
(٢) لم أجده في اللسان والتاج .

معالجة المفردات اللغوية مرتبة على أصولها الصرفية أو موادها اللغوية ، بحيث يضم كل أصل ما يتفرع منه من مشتقات ، بل نثر الألفاظ نثرا لا نرى مثيلا له إلاّ في كتب النوادر والرسائل اللغوية على الموضوعات ، بل نسي هذا النثر أحيانا ونسي أنه يحاول أن يرتب هذه الألفاظ تبعا للحرف الأول منها وأتى في مكان واحد بقطعة كبيرة من الوصف تعالج النبات أو ما أشبهه في مراحل تطوره . مهما كانت أصول الكلمات الواردة فيها . ومهما كانت حروفها الأولى . وكان ذلك من أثر الرسائل اللغوية الموضوعة فيه . ومن المستطاع في يسر أن نرد إلى هذا النوع من الكتب ، وإلى كتب النوادر بقية الخصائص التي غلبت على كتاب الجيم . ولذلك إذا أراد المرء أن ينظر إليه نظرته إلى المعاجم الحقة كانت نظرته إليه غير مشفقة ، بل ربما ظلمه ظلما كبيرا . فيجب أن نضع أمام أعيننا الزمن الذي ألّف فيه . والهدف الذي رمى إليه ، فتتضح أمامنا الأمور ، وتتجلى أسباب غلبة ما غلب عليه من ظواهر ، وما تطرق إليه من أمور نأخذها عليه .

ولكن الإنسان — مهما اعتذر للشيباني — فإنه لا يسعه إلا أن يقف مبهورا . حين يضع كتاب الجيم بجوار كتاب العين . فالعين يكاد يكون إلهاما أو وحيا ، وأريد بذلك أنه وُلد كاملا ، يكاد يبرأ عن الظروف التي ظهر فيها . أما الشيباني فلا يخط قلمه إلاّ حيث خط أسلافه ، ولا يشق له طريقا ينفرد به ويُنسب إليه . ولولا ما نعرفه من تاريخ الرجلين ، ما كنا نشك أن كتاب الجيم ألّف قبل العين .

وأحب قبل أن أضع القلم ونطوي هذه الصفحات أن نلقي نظرات سريعة في المخطوط الذي اعتمدت عليه في دراستي لكتاب الجيم ، لتتحدد معالم الكتاب تحددا أكثر جلاء .

يتألف المخطوط من جزءين . يقع أولهما في ١٤٥ ورقة ، وينتهي بحرف

الشين ، ويبتدىء الثاني بحرف الصاد ، ويشمل ١٤٣ ورقة ، وينتهي بحرف الياء ، بطبيعة الحال . ولكن هذا التقسيم مستحدث ، إذ يصرح في صفحة العنوان من الجزء الأول « مجموع أجزاء هذا الكتاب عشرة لأبي عمرو الشيباني » ويشار في تضاعيفه إلى موضع كل جزء منها . فالأول يشمل حروف الألف والباء والتاء والثاء والجيم ، وينتهي في الورقة ٣٤ . والثاني يشمل حرف الحاء وحده ، وينتهي في الورقة ١١٨ . والخامس يشمل حروف الزاي والسين والشين ، وينتهي بنهاية الجزء الأول من التقسيم الحديث في الورقة ١٤٥ ، والسادس يشمل حروف الصاد والضاد والطاء والظاء وأول العين ، وليس من الواضح موضع نهايته . والسابع يشمل بقية حرف العين (والباب الثاني الخاص بالعين أيضا) والغين ، وينتهي في الورقة ٢٠٣ . والثامن يشمل حروف الفاء والقاف (والباب الثاني الخاص بالفاء أيضا) ، وينتهي في الورقة ٢٣٧ . والتاسع يشمل حرفي الكاف واللام ، وينتهي بالورقة ٢٥٩ . ويشمل الجزء العاشر بقية الحروف ، وهي الميم والنون والواو والهاء والياء .

ومن الطبيعي أن يلفت النظر تكرار الباب الخاص بالعين والفاء . ولكن تفسير ذلك يسير . فالنسخة التي بين أيدينا ، لم تكتب عن نسخة واحدة من الكتاب ، بل لُفّقت من عدة نسخ ، أو من نسختين على الأقل . فقد اعتمد الكاتب — الذي لا نعرفه لأنه لم يصرح باسمه في مفتتح الكتاب ولا في خاتمته ، ورأى الأستاذ درنبورغ في فهرسة خزانة الاسكوريال أنه من أهل القرن السادس للهجرة ، ورأى الأب أنستاس ماري الكرملي[1] من دراسة خطه أنه من أهل القرن الرابع — اعتمد هذا الكاتب المجهول على نسخة للعلاّمة السكري ، وكان فيها سقط ونقص . فأكملها وهذبها من نسخة أخرى لأبي موسى الحامض . وأعلن ذلك في صفحة العنوان ، فقال : « اقتفيت بهذه النسخة نسخة أبي موسى الحامض ، فاستدركت بها أكثر شكوكي . ووجدت

(١) مجلة لغة العرب ، المجلد ١١ ، السنة ٧ ، ص ١٥٧ .

فيها ما ذكر السكري أنه سقط عليه من ورقة روجه ورقة . فنقلته ، فكان زائدا على ما ذكر أنه سقط عليه بضعفه . وقد بينت ذلك في مواضعه ، وعلامتي على كل ما صححته (ض) لأنها المشهورة من لقب الحامض . وتبقى عليّ شكوك في الزيادات ، فإن أبا موسى لم يكن في كتابه شيء منها ، والحمد لله كثيرا . ووجدت في حرف الفاء ورقتين زائدتين على نسخة السكري . فنقلتهما ، وبينت مواضعهما » . ولكن الكاتب لم يكن أمامه هاتان النسختان وحدهما ، بل هنالك أصل أبي عمرو نفسه ، أخذ منه بعض الحروف ، مثل الباب الثاني للعين [1]، وبابي الميم والهاء . «وربما كان السبب الذي جعله لا يعتمد على هذا الأصل وحده كل الاعتماد أنه كان ناقصا . وإلاّ فكان واجبا عليه ألاّ يفعل غير ذلك . وهناك نسخة رابعة للمفضل ، نقل منها الباب الأول لحرف العين »[2] . أما المفضل هذا فليس الضبي بطبيعة الحال ، لأن هذا أستاذ لأبي عمرو الشيباني لا تلميذ له . ولعله المفضل بن سلمة بن عاصم تلميذ ابن السكيت الذي كان من تلاميذ أبي عمرو .

ووجد الكاتب بعض الزيادات الكبيرة في بابي العين والفاء في النسخ المختلفة ، فاضطر إلى تخصيص بابين لكل منهما . ولكنه لم يأتِ في الباب الثاني من كل حرف إلا بالساقط من الباب الأول . وأشار إلى ذلك في صدر البابين ، أو في هامشهما ، فقال في العين : «عن أصل أبي عمرو نفسه . قال س : لم تكن هذه الزيادة عند الحامض » . وقال في الفاء : « وجدت هذه الزيادة في كتاب الحامض في أول باب الفاء ، فكتبتها حتى اتصلت بأول باب الفاء من نسخة السكري ، وفيها حروف مكررة خمسة أو ستة » .

وكان الكاتب من الأمانة بحيث نبّه على مصدره في كل باب تقريبا ،

---

(1) ١٧٥ .
(2) ١٥٨ .

بل فيما أجراه من تغيير في داخل الأبواب ، كما صرح بذلك في عبارته السابقة . ولكن النسخة لم تسلم من التغيير بعد ذلك ، ففيها صفحات غير قليلة مكتوبة بخط حديث ، مختلف عن خط الكاتب الأصلي . ولعلها كانت ثغرات ساقطة من الأصل ، فأكملها كاتب متأخر .

وتحوي الصفحة الأولى — عدا ما ذكرت آنفا — عنوان الكتاب وعدة تمليكات ، نصها على النحو التالي : « الجزء الأول من كتاب الجيم في اللغة » و « لعبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، عفا الله تعالى عنهم » . وقد توفي عبد الله بن هشام — النحوي المصري المشهور — في سنة ٧٦١ هـ ، « ثم صار لولده محمد عفا الله عنه » وكان من النحويين أيضا وتوفي سنة ٧٩٩ هـ . ثم « ملك علي بن محمد القابوني الحنفي ، عامله الله بلطفه الجلي والخفيّ في شهر ربيع الأول سنة أربع وأربعين وثمان مئة » ، ثم « محمد بن أحمد خطيب داريا ، عفا الله عنهما » . ويوجد في هذه الصفحة أيضا اسم الكتاب ومؤلفه باللغة اللاتينية

Abi Homer Assebani Vocabularium habeam tomus primus .

ويعلو الصفحة الثانية البسملة ، فعنوان « الألف » أي باب الألف ، فالمعجم مباشرة . فالنسخة لا يوجد بها مقدمة تفسر لنا شيئا مما يتصل بالكتاب . ولكننا قد نفهم من قول القفطي [1] : « ولم يذكر في مقدمة الكتاب لمَ سماه الجيم . . . » . أن الكتاب كان له مقدمة في بعض النسخ . فإذا كان هذا الاستنتاج صحيحا ، فمن المؤسف أن تضيع هذه المقدمة ، لأنها — إن لم تفسر سبب التسمية — فربما كانت تفسر أشياء أخرى نحن في حاجة إليها أيضا . وبالرغم من ذلك فعبارة القفطي لا تدل دلالة مؤكدة على وجود مقدمة للكتاب .

---

(١) انباه الرواة ١ : ٢٢٤ .

المراجع

١ – ابن الأنباري عبد الرحمن بن محمد : نزهة الألباء في طبقات الأدباء – مطبعة المعارف بالعراق ١٩٥٩ .

٢ – ابن حجر العسقلاني : تقريب التهذيب – مطابع دار الكتاب العربي بمصر. تهذيب التهذيب – طبع حيدر آباد الهند ١٣٢٧ هـ .

٣ – ابن خلكان أحمد بن محمد : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان – مطبعة السعادة ١٣٦٧ / ١٩٤٨ .

٤ – ابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب في أخبار من ذهب – مكتبة القدسي ١٣٥٠ هـ .

٥ – ابن النديم : الفهرست – طبع أوروبا .

٦ – أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي : مراتب النحويين – مطبعة نهضة مصر بالفجالة – مصر .

٧ – حسين نصار : المعجم العربي – مطابع دار الكتاب العربي بمصر .

٨ – الخزرجي أحمد بن عبد الله : خلاصة تذهيب التهذيب في أسماء الرجال – المطبعة الخيرية ١٣٢٢ هـ .

٩ – الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد – مطبعة السعادة بمصر ١٣٤٩/١٩٣١ .

١٠ ـ الزبيدي محمد بن الحسن أبو بكر : طبقات النحويين واللغويين ـ طبع ١٣٧٣ / ١٩٥٤ .

١١ ـ السيوطي : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ـ دار إحياء الكتب العربية ١٣٨٤ / ١٩٦٤ .

المزهر في علوم اللغة وأنواعها ـ دار إحياء الكتب العربية ١٣٧٨ / ١٩٥٨

١٢ ـ مجلة لغة العرب ـ العراق .

١٣ ـ اليافعي : مرآة الجنان وعبرة اليقظان ـ طبع حيدر آباد الهند ١٣٣٨ هـ .

١٤ ـ ياقوت : معجم الأدباء ـ مطبوعات دار المأمون بمصر .

فهرس